٢
الثقافة للجميع

الحماية الشعبية

عادل سمارة / عودة شحادة

المكتبة

الحماية الشعبية

عادل سمارة
عودة شحادة

دار كنعان للدراسات والنشر

دمشق ـ ص.ب (٤٤٣).

الإشراف الفني

جمـــال الأبطـــح

الحماية الشعبية

عادل سمارة
عودة شحادة

صدر عن دار كنعان للدراسات والنشر:

١ ـ الشخصية والقيمة والأسلوب ..... يوسف سامي اليوسف
(دراسة في أدب سميرة عزام).
٢ ـ احتجاز التطور ..... عادل سمارة
(دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع).
٣ ـ الحماية الشعبية ..... عادل سمارة
(دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع) عودة شحادة
٤ ـ حـرب المياه ..... حمد سعيد الموعد

الإهـــداء

إلى ناجي العلي . . .
حقك أن أذكرك صديقاً وشهيداً
صار أطفالك شباباً
هاهي حجارة حنظلة ترفع جدران الدولة

مقدمة

ليس شرطاً أن يشرح المعلم لطلابه الصغار بأن شعبهم محروم من استقلاله الوطني ، فمجرد قراءة دروس أولية في التاريخ تحفز الذهن الغض للتساؤل ولكن . . . أين دولتنا نحن ؟ وعندما يرسم لهم المعلم خريطة دولة ما ورايتها ، لا بد أن يتساءلوا . أين خريطتنا ، ولماذا محظور رفع رايتنا نحن ، ربما نحن فقط من دون هذا العالم الواسع ؟

وعندما ينتقل الطالب إلى مقاعد الجامعة ، يدرس التخلف والتبعية والاستعمار الاستيطاني والإمبريالية وغيرها ، تتضح الصورة لديه ، ويصل إلى قناعة لا مناص منها « وهي » أنه لا بد من عمل شيء ما .

هذه الدراسة ، وهي عجالة على أي حال ، دراسة للاقتصاديات الشعبية ، دراسة للاقتصاد السياسي في ظل استعمار استيطاني يقتلع البنية الإنتاجية لاقتصادنا ، كما يقتلع البنية السكانية إن أمكنه ذلك . والدراسة وهي تطرح مداخل التنمية الاقتصادية الشعبية ، فلا بد أن

ترتكز على المادية التاريخية . إن دراسة للاقتصاديات الشعبية وفي ظل الاحتلال ، يجب أن تكون ذات مضمون « شعبوي » وبهذا المعنى فإن فيها متسعاً لاشتراكية أبي ذر والقرامطة ولينين وماو ، وبالتالي فهي تحاول الإجابة على تساؤلات من ينتمون من هؤلاء جميعاً ، ولا تستطيع إلا أن تكون هكذا ، لسبب بسيط ، وهو أنها دراسة لاقتصاد الحماية الشعبية .

وإن وجد بعض القراء تعقيدات في مواقع معينة من الدراسة ، فلا بأس في ذلك فبإمكانهم القفز عنها إن أرادوا لينتقلوا إلى مواقع أخرى تناسب ما يبحثون عنه ، ولكن ، علينا ونحن في هذه المرحلة أن ندفع وعينا إلى مستويات أعلى ، وكل ما نتكلفه هنا هو شيء من إعمال الدماغ ليس أكثر . إن المعاناة الفريدة التي عاشها شعبنا لا بد أن تخلق منا مجتمعاً واسع الأفق ، ولا ننسى أن كل العالم ينتظر منا أن نساهم في إغناء المعرفة الإنسانية بسبب ثروتنا من المعاناة بشكل مميز .

رب قائل يقول : وهل هذا وقت الأبحاث والأكاديميات ؟ بينما يشتبك الجميع مع الجنود والمستوطنين ، وحتى مع السيد شولتز ، الذي يريد التحدث معنا عبر وصاية الحكام العرب ، الذين لا يمثلون حتى شعوبهم . هذا سؤال مشروع ، ولكن ديمقراطية الانتفاضة تسمح لكل مواطن أن يقدم ما يعتقد أنه واجب ، ومفيد .

وأبعد من هذا ، فإن هذه الدراسة متفائلة إلى حد عال ، فهي في

أمور عديدة ، تعمل عكس المألوف . إنها محاولة للكشف عن ، بل وإثبات أين وكيف يكمن تخلف صنع القرار السياسي في إسرائيل ، وليس من قبيل المبالغة القول ، إن الانتفاضة قد كشفت حقاً عن هذا التخلف ، والذي كان بكل ألوانه تهمة تلقى علينا دائماً ـ وأما الآن ، فقد شاء لنا الواقع اكتشاف تخلف الطرف الآخر ، الذي ـ وهنا المفارقة ـ يستمد ثقته بنفسه ، وهي مبالغ فيها ، من اعتقاده بتفوقه على كل الأعراق .

بعبارة أخرى ، لقد حان الوقت أن نساعد صانعي القرار السياسي الإسرائيلي على الشفاء من تخلفهم الإستشراقي . كما أن علينا أن نرى ما يعجزون هم عن رؤيته ، وأعني هنا الصوت الديمقراطي في إسرائيل الذي يطالب السلطات الإسرائيلية والأمريكية ، بالتوجه إلى وجودنا وحضورنا الصحيح وهو الشعب الفلسطيني ، وإلى عنواننا الصحيح وهو منظمة التحرير الفلسطينية . إن علينا أن ندعم هؤلاء لأسباب عديدة ، أحدها أن تجاوزهم للأيديولوجية الصهيونية ذات القدرة الضخمة على رصف الوعي الخاطيء هو عمل جبار بحد ذاته .

لقد حاولنا استخدام أكثر الكلمات تعبيراً عن المقصود ، وربما وردت بعض هذه الكلمات في غير موقعها المناسب ، ولذا ، فإننا نستميح القاريء عذراً في ذلك . فمثلاً استعملنا كلمة اليهود في مواقع معينة ، ليس بمفهوم عنصري أبداً ، وإنما كان ذلك لمقتضيات

التوضيح وتقريب الفكرة إلى معناها الأساسي بأفضل طريقة ممكنة . كما طرحنا عدة فرضيات لا ندعي أنها مطلقة الصحة ، مثل تقدير الأجور وبعض الأسعار ، ولكن كان المقصود هو إثبات صحة الفكرة وليس صحة الأرقام .

يقع هذا الكتاب في جزأين ، كتب الجزء الأول عادل سمارة ، ويقع في خمسة أبواب ، يتناول الباب الأول العقلية السياسية الإسرائيلية ، من مدخل الخلل الذي تعانيه في فهم المجتمع الفلسطيني وكيفية التعاطي معه . ويناقش الباب الثاني مفهوم التخلص من التبعية عموماً ، والدور الأساسي الذي يقوم به الشعب في هذا المجال ، ويؤكد هذا الباب على أهمية تخلص اقتصاد المناطق المحتلة من شبكة العلاقات التجارية الخطيرة التي يتورط بها ويتم جره إليها باعتبار أن هذا التخلص شرط أساسي للتخلص من التبعية . ويعالج الباب الثالث الكيفية التي يحصل بموجبها اقتصاد الاحتلال على أرباح هائلة من إخضاع اقتصادنا ، أما الباب الرابع فيناقش إحتمالات قيام الاحتلال بطرد عمالنا العاملين في قطاعات اقتصاده ، والكيفية التي ربما يتخذها الطرد ، وكيف يمكن أن نواجه مشكلة كهذه . أما الباب الخامس فيشتمل على عينة من المقترحات للنهوض باقتصادنا على طريق الاستقلال ، وتلبية الحاجات الشعبية وليس الازدهار الفردي ، كما أضفنا ملحقاً من الملاحظات وهو يشتمل على توضيح قدر الإمكان

للمفاهيم غير الشائعة التي وردت في الأبواب الخمسة .

وكتب الجزء الثاني عودة شحادة ، ويشتمل الجزء على باب واحد وهـو عبارة عن دليل للصناعات المحلية . يسبق هذا الدليل مدخل يوضـح الاستنتـاجـات الأسـاسية التي توصـل إليها تحليل معطيات المسح . لقد تم جمع المعطيات الإحصائية لهذا المسح خلال شهري كانون ثاني وشباط لهذا العام . وتأتي أهمية جمع الجزئين في كتاب واحد من باب تكامل العمل نفسه ، ففي حين يصوغ الجزء الأول مفاهيم خاصـة عن كيفية تطوير الاقتصـاد المحـلي ، يقـدم الجزء الثاني ثبتاً بالصناعات المحلية ، التي ستكون إطار تطبيق مفاهيم الجزء الأول على البنية الصناعية الراهنة في إقتصاد المناطق المحتلة .

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الـوجود ونخص بالذكر مؤسسة الأسوار ـ عكا . د . محمود محارب ـ مدير مركز الأبحاث في جمعية الدراسات العربية ، الأستاذ سمير حليلة الباحث في الملتقى الفكري العربي ، والشاعر الأديب فوزي البكري ، وشركة توربو للكمبيوتر ـ رام الله .

عادل سمارة ، شباط ١٩٨٨

الجزء الأول:

بقلم : عادل سمارة

الباب الأول

مدخل نظري

مدخل نظري

حققت انتفاضة قطاع غزة والضفة الغربية مؤخراً قفزة التجاوز التي لم تكن تماماً في حسبان أحد مؤكدة أن الشارع لم يكن تلك الحركة المدجنة التي يعطيها أحد أمراً بالتحرك بمقدار أو التوقف بمقدار ، أو لوقت معين .

باستثناء المناطق المحتلة نفسها فقد أخذ الجميع على حين غرة ، بداية بالقنصل الأمريكي في القدس موريس دريبر (ملحق جروزاليم بوست ٢٩ ـ ١ ١٩٨٨) ومروراً بالفلسطينيين أنفسهم وانتهاء بساسة وجنرالات « الدولة الدمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط » هذه الدولة التي رغم « جبروتها العسكري » لم تستطع إخفاء أو تطويق الارتباك الذي أصابها ، فتجاوزت القانون الفيزيائي ، لكل فعل رد فعل مثله مساو له في المقدار ومعاكس له في الإتجاه . فقد كان الرد الرسمي الإسرائيلي على الشارع الفلسطيني ردا نزقاً وانفعالياً لدرجة أكسبت الفلسطينيين تأييد الرأي العام العالمي . فمقابل حرق إطارات

السيارات ، ورشق سيارات المستوطنين الإسرائيليين بالحجارة ، كانت ردود قوات الاحتلال هي إسقاط القتلى والجرحى وافتتاح معسكرات الاعتقال التي وصل عدد المعتقلين فيها ، باعتراف وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه ، حوالي الألفين في الأسبوعين الأولين للانتفاضة .

ومهما قيل عن أسباب الإنتفاضة ، حيث يحلو للقادة الإسرائيليين وصفها بأنها ثورة الفقر في مخيمات اللاجئين ، وأنها ليست هبة سياسية . ويحلو للأردن وصفها « بأنها ناتجة عن الشعور بالإحباط عند سكان المناطق المحتلة الذين اعتقدوا أن الدول العربية سوف تنقذهم ، ثم اعتقدوا بعد ١٩٧٤ أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تنقذهم ، ولكن هذا لم يحصل » (عدة أحاديث للملك حسين والأمير حسن على شاشة التلفزيون الأردني) . مهما قيل هنا أو هناك فإن الأمر الذي لم يعد بوسع أحد نكرانه ، أن سكان المناطق المحتلة لا يستطيعون العيش في ظل الإحتلال ، وأن هذا ليس سوى أنه موقف سياسي ، وليس حاجة مخيم ما للاجئين إلى كمية أكبر بكثير أو قليل من الطحين .

لقد اتضح من مجريات الانتفاضة خلال شهرين أنها نجحت في تحييد آلة الحرب الإسرائيلية ، حيث ورطت سلطات الاحتلال في معركة من نوع جديد لم تتوقعها ولم تحضر لها ، هذا إلى جانب اتخاذ

الانتفاضة الشكل الأكثر رقياً في ثورات القرن العشرين وهو مشاركة الجماهير فيها كافة[1] .

ورغم أن الأحكام التي صدرت بحق المعتقلين بتهمة الاشتراك في هذه التظاهرات هي أحكام تعسفية ، على اعتبار أن ما قاموا به ـ إذا كان المعتقلون مشاركون حقاً ـ هو مطلب وطني بالتحرر ، ورغم أن الاحتلال يحاول استخدام تعبيرات الأنظمة الشرعية التي تقول أن هؤلاء مثيري قلاقل وشغب ، متصرفاً وكأنه حكومة وطنية منتخبة ، رغم كل هذا وذاك فإن مقارنة الأحكام « كعقوبات » بتصرف السلطات في الشارع يوضح إلى أي حد ارتفع انفعال السلطات ، ويوضح عدم التوازن بين تصرف السلطات في الشارع وتصرفها في المحكمة ، إن المعتقل هو نفسه المتهم بالتظاهر ، وطالما أن حكمه في المحكمة هو بضعة أشهر ـ وهذا ما نرفضه أيضاً باعتبار أن سلطات الاحتلال غير مخولة بمعاقبة شعب يطالب بحريته ـ فإن معاقبة المتظاهر بإطلاق النار عليه هو مسلك استهتاري جداً بأرواح الناس ، وهو مسلك يكشف عجز سلطات الإحتلال عن التعاطي حضارياً مع التحرك الشعبي ، لدرجة أقل ما يمكننا القول فيها أنها لا تتطابق مع « التكوين الحضاري للدولة الدمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط »[2] .

من علائم الانفعال

قبل التطرق إلى هذه القضية تجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع الإسرائيلي كان يتفاخر أمام الكنيست قبل إشتعال الإنتفاضة بيومين اثنين ، بأنه سجل أعلى رقم طرد للفلسطينيين حققه وزير دفاع إسرائيلي في تاريخ الاحتلال . وهذا التفاخر دليل على الأقل على حقيقة هامة جداً ، وهي اعتقاد الجنرال بأن القمع وحده هو أسلوب مواجهة الشارع . ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه طالما كان الوزير حالياً ، والجنرال سابقاً ، وزيراً في دولة « دمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط » . فإن تطبيق مفهوم مواجهة الشارع بالرصاصة لا بد أن يكون على الناس الذين يقعون خارج « جنة الدمقراطية الإسرائيلية » أي العرب .

لعدة مرات كرر وزير الدفاع الإسرائيلي القول « إن الجيش الإسرائيلي مسيطر على الوضع تماماً » . وهذه عبارة طريفة وملفتة للنظر . . . فما الذي سيمنع الجيش من ذلك ، وما هو مبرر التفاخر بذلك ، فهل يواجه الجيش الإسرائيلي جيشاً آخر ؟؟؟ وصرح بذلك بعد شهرين من اشتعال الإنتفاضة « بأن الإنتفاضة سوف تطول وسنرى من سيتعب أولاً » .

ولعدة مرات صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بالقول « إن أمن

إسرائيل أثمن بكثير من صورتها الجميلة » . أو قوله لاجتماع رجال الأعمال الإسرائيليين والأمريكيين في تل أبيب ، أننا لا نحتمل الموقف الذي حصل في المناطق المحتلة ، باعتباره « محاولة لتقويض الدولة الدمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط » على يد العناصر المتطرفة في هذه المناطق ، ومن قبل الدول العربية كدول غير ديمقراطية » . فهل هناك حقاً تهديد للدولة الدمقراطية من قبل المواطنين في المناطق المحتلة ، وهل العمق والتقاليد الدمقراطية في هذه الدولة هشة إلى هذا الحد بحيث يقتل على يدها من يتظاهر ، وما قيمة هذه الدمقراطية إذا كان قتل الإنسان في نظرها سهلاً إلى هذا الحد ؟؟؟ أم أنها دمقراطية العرق فقط ؟

وقد كرر مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ، عدة مرات أن الدول التي انتقدت تصرفات إسرائيل فعلت الشيء نفسه عندما واجهت احداثاً مشابهة ، وذكر مسلك حكومة الهند تجاه « السيخ »[٣] .

وتصرف الأردن تجاه طلبة جامعة اليرموك[٤] . ومصر تجاه حركة قوات الأمن المركزي . . . ولكن السيد السفير نسي أنه طالما تفاخر بديمقراطية إسرائيل ، وإذا قام هو بنسفه بمساواة إسرائيل دمقراطياً مع من لايعتبرهم كذلك ، فما الذي ظل من هذه الديمقراطية ؟

العقلية الانثربولوجية :[٥]

لدى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة ، وبالتحديد لدى حاملي الأيديولوجيا الصهيونية اعتقاد محدد وجامد تجاه العرب ، لم يستطع هؤلاء التخلص منه ، بل ولم يحاولوا ذلك رغم أن الواقع الموضوعي حاجج ضده جداً وبشكل متواصل . والإعتقاد هو أن العرب لا يفهمون سوى لغة القمع ، وكلما كان القمع سافراً كلما كان أكثر أثراً على العرب . كما يتوازى مع الأيديولوجيا الصهيونية الإعتقاد بأن اليهود عرق متفوق على الأعراق الأخرى وعلى العرب بشكل خاص .

على هذه الأرضية الفكرية لا يستطيع الصهيوني استيعاب قدرة العربي على التطور والتعامل مع الحضارة الحديثة بكفاءة فكيف المساهمة فيها .

وقبل أن نناقش المناخ الذي مكن اليهود من تحقيق عدة انتصارات ضد العرب ، نود أن نذكر هذه الانتصارات . فقد كان الانتصار الأساسي عام ١٩٤٨ حيث هزمت عدة جيوش عربية أمام إسرائيل ، واستطاعت اسرائيل احتلال قطاع غزة عام ١٩٥٦ ، وجعلت انتصار مصر في حرب أكتوبر محدوداً ، واقتلعت بنية منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ . هذا ناهيك عن التقدم التكنولوجي الذي حققته إسرائيل مقارنة بالدول العربية .

وليس هذا مجال الخوض في التفاصيل ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مجرد الوجود السياسي لليهود في فلسطين ما كان له أن يتحقق لولا أنه كان في الأساس مشروعاً للإمبراطورية البريطانية لتقيم قاعدة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط ، وهو المشروع الذي كان نابليون بونابرت[٦] قد حلم به ، ولنفس الأسباب .

ولعل أطرف ما يشير إلى هذه الحقيقة وبشكل كاريكاتوري ، قول وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين خلال انتفاضة المناطق المحتلة في مقابلة مع الـ بي بي سي ، رداً على إنتقاد بريطانيا للقمع الإسرائيلي ضد سكان المناطق المحتلة : « إن ما نطبقه هو قانون الطوارىء البريطاني الذي كانت تطبقه بريطانيا في فلسطين » . وأضاف رابين : « ولكن في الوقت الحالي نسمح للمعتقل بمقابلة المحامي ، في حين أن هذا لم يكن يتسنى له إبان الإحتلال البريطاني » .

إن ما نسي السيد رابين الإشارة إليه هو الشق الثاني من الصورة وهو أن تطبيق بريطانيا لهذا القانون الوحشي على الفلسطينيين قبل ١٩٤٨ كان من أجل تثبيت إسرائيل ، وليس هناك حاجة لإثبات كيف تتبنى الولايات المتحدة اسرائيل بعد أن انحسر دور بريطانيا كمركز للامبريالية . ومن أحدث ما كتب عن هذا الأمر ، مانشر في مجلة (إسرائيل ايكونومست ، عدد سبتمبر ١٩٨٧ ص ١٤ - ١٦) .

خلاصة القول : أن ما حققته إسرائيل من انتصارات ليس معزولاً

عمن دعمها في مجرد وجودها . وهذا ما ترفض الإيديولوجية الصهيونية الإقرار به محاولة إيهام نفسها والآخرين بأن تفوق العرق اليهودي وتخلف العرق العربي هما سبب ما حققته الصهيونية .

وإذا كان علم الأنثربولوجيا الذي وضعت أسسه العقود الأولى من القرن العشرين (قاموس الفكر الماركسي ١٩٨٣ ص ٢٣ ، رادكليف براون ١٩٥٢) . باستثناء جناحه الماركسي الذي أسسته المدرسة البنيوية الماركسية[٧] في فرنسا ، وخاصة (كلود مياسو ١٩٦٤ وجودلير ١٩٧٣) هو ابن الامبريالية (هذا الاصطلاح للأنثربولوجي طلال أسد) ، فإن مجمل الموقف الصهيوني تجاه العرب لا يخرج عن هذا التقييم للأنثربولوجيا ، التي ترى في العرق الأبيض الأوروبي بشكل خاص قدرة عقلية أسمى ، وليس أسمى وحسب ، بل إنها ترى الناس عالمين : الأبيض المتفوق والحضاري وصاحب الدماغ القادر على التجريد وخلق تمفصل بين الأفكار في تحليلها وتجريدها ، وغير الأوربي الأبيض الذي هو عكس الأبيض المتفوق .

على هذه الخلفية الفكرية بنت الصهيونية موقفها من العرب ، ولا تزال ، وهنا لا يغيب عن الذهن أن هذا الموقف يتقاطع تماماً وجداً مع موقف المستشرقين ، الذين وإن لم ينظروا إلى الشرق بنفس عرقية الأنثربولوجيا البرجوازية تجاه كافة شعوب العالم وخاصة الإفريقية ، فإن الإستشراق ظاهرة على الأقل ، رافقت الحملات الإستعمارية وكانت

منذ البداية موظفة في خدمتها لقد بدأت الأنثربولوجيا حياتها في خدمة الإمبريالية ، أي قبل أن تتحول إلى علم ومدارس مختلفة ، كما أن الإستشراق كونه استشراقاً ، وكون منبته الأساسي هو الظاهرة الإستعمارية ، فقد ظل أسير هذه الظاهرة ، ولذا كثيراً ما عجز عن فهم متغيرات الواقع الحياتي المادي في هذا الشرق . وهذا ما نلاحظه في الفهم الإسرائيلي الاستشراقي للعرب .

ولكون الصهيونية مدرسة يمينية مثالية ، تتعاطى مع العرق كعرق ، وليس حتى مع الشعب فكيف بالطبقة ، ولقد اعتمدت في علاقتها مع العرب على إسرائيليين وصفوا أو وصفوا أنفسهم بأنهم خبراء في نفسية العرب ، وخلال ممارسة هؤلاء الإسرائيليين الذين وصفوا بهذا الوصف لمناصبهم في المناطق المحتلة ، لم يستطيعوا لا إدراك حقيقة نفسية العرب ولا حتى إدراك أسباب فشلهم أي الإسرائيليين ، في ذلك . وكل ما أدركوه أنهم فشلوا في تطويع المتخلفين ـ ليقبلوا بتعايش قائم على التمييز العنصري بشكل صارخ .

كان موشيه ديان أول وأكثر الأمثلة على الإسرائيليين الذين اعتبروا خبراء في نفسية العرب والتعامل معهم وبصفته وزيراً للدفاع آنذاك . ـ بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة ـ فقد أنيطت به الأمور المتعلقة بالعرب .

و « بمعرفته » بالعرب قام الجنرال دايان خلال شغله لمنصبه العسكري كوزير للدفاع ومنصبه ـ الأيديولوجي الاستشراقي

والانثربولوجي ـ « كخبير » في النفسية العربية ، قام بإبداع عقوبات عديدة في المناطق المحتلة كانت أولها هدم قرى يالو وعمواس وبيت نوبا في منطقة رام الله خلال الأيام الأولى للحرب ، كما هدم قرية الشيوخ في منطقة الخليل . وأبدع نظرية هدم بيوت أعضاء المنظمات الفلسطينية الذين يشاركون في عمليات أو توجد لديهم أسلحة ، ولذا فقد هدمت السلطات الإسرائيلية ٢١ ألف بيت مابين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ . (الكاتب عدد ٨٦ ص ١٨٦) في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . هذا ناهيك عن هدم أحياء بكاملها في المخيمات ونقلها من مكان إلى مكان والمحاولات المستمرة حتى اليوم لهدم ونقل كافة المخيمات ، في محاولات لتطبيق تجربة جنوب أفريقيا في تجميع السكان الأصليين في مناطق الاحتياط ، أو كما فعلت اسرائيل نفسها بالفلسطينيين المتبقين في اماكنهم بعد حرب ١٩٤٨ . فقد حصل تجميع الفلسطينيين المقيمين في الوسط في وادي حنين ، والمتبقين في حيفا في وادي النسناس ، أما الخليل ، فقد ظل بشكل طبيعي ذا أكثرية عربية ، لا مبرر لتجميعها .

كما قام دايان أيضاً بإبداع عقوبة الإبعاد للقيادات الفلسطينية بهدف تفريغ المناطق المحتلة من العناصر ذات القدرة القيادية مما يساهم ـ كما يعتقد ـ في شل إمكانية تبلور تماسك سياسي قومي في هذه المناطق ، وبالتالي تمكن إسرائيل من خلق قيادات هشة ومتهافتة على

طريقتها الخاصة إذا اقتضى الأمر . وعلى هذا الصعيد فإن كل ما نجح فيه السيد الجنرال هو خلق صداقة تلفزيونية مع بعض القيادة التقليدية التي كان قسم منها من مخلفات الاستعمار البريطاني ، وكان إثبات التعايش بين الطرفين هو الظهور على شاشة التلفزيون الإسرائيلي . ولكن من الناحية العملية لم تكن هذه القيادات لترقى إلى أي مستوى قيادي وطني أو قومي أو جماهيري ، هذا ناهيك عن أنها قد انقرضت لتخلفها قيادات تمثل النظام الأردني ، والتي لاتحظى أيضاً بدعم جماهيري وتستمد مبرر وجودها من التنسيق الأردني الفلسطيني ، وهذه القيادات على أية حال لا تتميز عن عقلية ومصالح الفئات التي تحيط بأي نظام عربي . ورغم كل هذا فإن اتباع الأردن يعملون في إطار عودة النظام الأردني إلى المناطق المحتلة وليس بقائها في يد الاحتلال الإسرائيلي ، وبمقدار ما قد يتنافسون هنا مع الاحتلال فإنهم يلتقون معه ضد منظمة التحرير الفلسطينية .

على الصعيد السياسي، كان دايان ممثلاً لسياسية حزب العمل عموماً ، وهي السياسة التي منعت أي نشاط سياسي في المناطق المحتلة ، ومارست أشرس أعمال القمع ضد المظاهرات والاعتصامات ، والنشاطات النقابية ، وفي إطار هذه السياسات جرى إبعاد العديد من القادة النقابيين والقيادات النسائية وقيادة اتحاد المعلمين والأطباء ورؤساء البلديات . . . الخ ناهيك عن مصادرة الأرض وإقامة

المستوطنات . إلى جانب كل هذه السياسات فقد كانت سياسة حزب العمل ، التي أشرنا إلى أن دايان كان منفذها ومطورها ، ترتكز اقتصادياً على مفهوم استعماري استشراقي واضح ، وهو إيجاد منافذ عمل للعرب في إسرائيل ، وليس داخل المناطق المحتلة .

أما الأهداف الاقتصادية من وراء ذلك فهي :

١ ـ إيجاد مصدر عمل وبالتالي معيشة لسكان المناطق المحتلة لكي لا يتحولوا إلى مقاومة الاحتلال .

٢ ـ عدم إعطاء فرصة للمستثمر العربي بإقامة صناعة محلية لكي لا تتطور قاعدة انتاجية محلية (انظر : موشيه معوز ، جروزالم بوست ٢٥ ـ ١٢-١٩٨٧) .

٣ ـ اعتصار فائض القيمة من عمل هؤلاء العمال لصالح الاقتصاد الإسرائيلي .

٤ ـ تعبئة أماكن الجنود الإسرائيليين بالعمال العرب .

٥ ـ رفع مستوى عمال ـ العرق الأبيض ـ عن الأعمال السوداء [٨] ليحل العمال العرب في تلك الأماكن .

٦ ـ تركيز الحاجة الاستهلاكية في المناطق المحتلة على إسرائيل .

أما الهدف الأنثروبولوجي من وراء ذلك فهو :

١ ـ الاعتقاد بأن العرب شعب غير مبدع وبالتالي فإنهم سوف يسعدون بتوفير فرص دخل من العمل داخل الخط الأخضر .

٢ ـ إن هذا التشغيل سوف يجعل العاملين داخل الخط الأخضر أناساً معجبين بإسرائيل التي توفر لهم العمل .

٣ ـ إن تشغيل العمال العرب سيكون بمثابة شراء لولائهم السياسي .

وإذا كانت الأهداف الاقتصادية وبلا حاجة لتعليق، فان الفهم الانثربولوجي متخلف الى حد غير معقول ، حيث يجعل الطبقة بل ربما الشعب المستغِل معبوداً من قبل العمال الخاضعين للاستغلاليين القومي والطبقي ، وهذا لايناقض على أية حال المفاهيم الماركسية في الصراع الطبقي وحسب ، بل ويتخلف كثيراً وراء مفاهيم الرأسمالية نفسها .

لقد قدمنا موشي دايان كمثال أساسي على التعاطي الإسرائيلي مع المناطق المحتلة ، كما يكتسب هذا المثال أهمية خاصة أيضاً في أنه يمثل مدرسة حزب العمل الذي كانت له اليد الطولى في تدمير مختلف مناطق بنى الأرض المحتلة ، والـذي يطرح اليوم ضرورة حل خارج الدائرة لمستقبل هذه المناطق ، أي يصر في أحسن أحواله على مجانبة الحقيقة وذلك باستثناء م . ت . ف . من الحل .

أما المثال الليكودي في حكم المناطق المحتلة ، فهو مثال مركب ، مقارنة مع المثال المعراخي ، وهذا المثال مجسد في شارون وزير الدفاع الليكـودي ، ومعتمـده لشؤون ماسمي بالإدارة المـدنية منـاحيم ميلسـون . لقـد مثـل شارون في هذا الثنائي القبضة الحديدية التي حاولت بالقمع المفتوح إرغام الفلسطينيين على قبول الادارة المدنية، كما

مثل البروفسور « مناحيم ميلسون » الوجه الأكاديمي الاستشراقي والانثربولوجي الذي اعتقد ان هناك فرصة لتطبيق بعض الأفكار الانثروبولوجية التي يحملها على المناطق المحتلة مستغلاً معرفته بالعربية وارتداءه الملابس المدنية .

إلى جانب القمع الشاروني كان البناء السياسي لفكر ميلسون هو روابط القرى ، وهذه تجربة موروثة عملياً عن الاستعمار البريطاني في الثلاثينات حيث حاولت السلطات الاستعمارية آنذاك استغلال التفاوت بين الريف والمدينة ، وهي مسألة مشتركة في العالم الثالث عموماً ، وهي أيضاً محاولة لتطبيق نظريات تتجاوز الأساس الطبقي للصراع الاجتماعي معتقدة ان الصراع يجب ان يكون بين الريف والمدينة ، في محاولة لتخليص الريف من هيمنة المدينة (انظر لبتنون ١٩٧٧) . أما نتيجة كل هذا فهي استقالة ميلسون وتزايد القمع الشاروني وذوبان روابط القرى وأخيراً إعلانها عن حل نفسها أثناء الإنتفاضة .

هنا تجدر الإشارة الى وجود بعض الاستثناءات فقد كان الجنرال الاسرائيلي بنيامين بن إليعازر ، وهو حاكم عسكري اسرائيلي عام ، سابقاً في المناطق المحتلة، قد أدرك عام ١٩٨٢ أن الجيل الجديد في المناطق المحتلة والذي ولد خلال الاحتلال ويمثل أكثر من خمسين بالمئة من السكان ، أن هذا الجيل يرفض الاحتلال ، ويؤيد منظمة التحرير

الفلسطينية ، وقد ألمح بن إليعازر آنذاك إلى أنه لابد من إعطاء الأنتليجنسيا الفلسطينية فرصة للتعبير عن نفسها ، ولكن إليعازر مارس عكس ذلك عندما كان في منصبه الرسمي ، وعلى أية حال يسجل لهذا الجنرال رؤيته الأوضح من مختلف الرسميين الإسرائيليين ، وربما معظم الباحثين من غير أهل اليسار في إسرائيل ، فإنه في هذه الأيام يدعو إلى إقامة دولة في المناطق المحتلة بقيادة « منظمة التحرير الفلسطينية المحلية » (جروزالم بوست ١١ ـ٢ ـ ١٩٨٨) .

الذي عجزوا عن فهمه :

كما أشرنا فإن الفهم الاستشراقي / الأنثروبولوجي الاسرائيلي للعرب ، والقائم بالضرورة على الأساس الاستعماري ولاحقاً الامبريالي ، ظل هو المهيمن على المسلك الاسرائيلي تجاه العرب حتى الوقت الحالي . لقد عجز الاسرائيليون عن استيعاب الفارق الواضح بين مواقف واستعدادات الجماهير العربية وبين مواقف واستعدادات الانظمة العربية . فلم يدركوا منذ المراحل المبكرة للصراع ان مقاومة الشعب الفلسطيني في الفترة مابين ١٩٢١ ـ ١٩٤٨ مختلفة تماماً عن المشاركة العسكرية العربية النظامية في الحرب عام ١٩٤٨ ، وهي المشاركة التي وضعت نهاية سريعة ومأساوية للكفاح الوطني الفلسطيني .

ربما اعتبر الإسرائيليون وضع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ قاعدة عامة للقايس عليها فيما يخص المقاومة الفلسطينية ، وهذا مقياس غير صحيح ، ليس لأن هؤلاء الفلسطينيين بلا دوافع وطنية أو قومية ، ولكن لأن وضعهم كان شاذاً بمعظم المقاييس . فقد تبقى في فلسطين آنذاك ١٧٠ ألف نسمة ، كانوا موزعين على مختلف الأنحاء ، وقد تم تجميع البعض منهم في مناطق محصورة ومحاطة بكثافة سكانية يهودية عالية . كان هؤلاء الفلسطينيون مجرد بقايا للطبقات الاجتماعية ، أشلاء شعب مشرد ، ولذا فقد كانوا فاقدين لبنيتهم الطبقية كانوا مجرد كم ، وحتى هذا الكم محدود العدد جداً ، ومجرد من مختلف إمكانات المقاومة . والأهم من هذا فقد تم سلب مالديهم من الأرض ليصبحوا بدون مصادر انتاج اكتفائية ، كما حوصرت فرص تشغيلهم في الاقتصاد اليهودي فأصبحوا بدون مصادر دخل ، وبهذا تم شل أي إمكانية مقاومة لديهم . وقد فرض عليهم الحكم العسكري الدائم حتى عام ١٩٦٥ .

هناك جانب آخر زاد من ضعف مقاومة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وهو انهيار الثقة بالأنظمة العربية التي هزمت بشكل سافر عام ١٩٤٨ ، وقد زاد هذا الدور الانهزامي للعناصر التقليدية ، والذي طالما ارتكز على ترديد بأن سبع دول عربية هزمت أمام إسرائيل فماذا يفعل الفلسطينيون داخل إسرائيل نفسها .

رغم هزيمة ١٩٦٧ ، فإنها حملت متغيرات لم تحاول إسرائيل فهمها أو التعاطي معها . فالضّفة الغربية وقطاع غزة تشكيلات اقتصادية[٩] مكتملة إلى حد ما ليس المهم هنا إن كانت تشكيلات تابعة إقتصادياً أم لا ، إضافة الى أن الوعي السياسي الوطني والقومي فيهما واضح ومتجذر إلى حد مقبول ، وإحدى خصائص هذا الوعي هو إسقاط الأنظمة العربية من الحساب ، وفي هذا ميكانزم هام جداً ، وهو الاعتماد على الذات ، وهو كما نرى بعد قمة عمان أحد مقومات الانتفاضة .

هذه القضية تنقلنا في الحقيقة الى التعرض لمفاهيم بعض السوسيولوجيين المحليين الذين يشاركون القيادة والفكر البرجوازيين الإسرائيليين فهمهم للشعب الفلسطيني حين يصرون على وضع الكفاح الفلسطيني في إطار أقل تسييساً . فهم يتجاوزون نطاق القومية والطبقة وبالطبع التشكيل الحزبي أو المنظماتي ، محاولين إبراز أن العلاقات الحمائلية تشكل الرابط الأقوى ، والذي يتجاوز فعالية الروابط السياسية والأيديولوجية . وهذا الفهم على أية حال يشير إلى الهوة السحيقة التي تفصل بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع البرجوازي . ولانبالغ إذا قلنا أن الطابع السياسي للانتفاضة وتجازها للاعتبارات الحمائلية والدينية يكشف عن زخمها السياسي الممثل لحركة الجماهير ، فكيف بالحركات السياسية .

لقد كانت المنظمات الفلسطينية التعبير الأساسي والهام عن ميكانيزم الاعتماد على الذات ، هذا في غياب حركة الثورة العربية ، وليست المنظمات هنا موضوعنا ، ولكن تهم الاشارة هنا إلى ان الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في م . ت . ف . هي التي قادت وقننت الاستعداد الكفاحي الوطني في المناطق المحتلة ، ولايخفى أن أثرها امتد سواء معنوياً أم تنظيمياً الى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ، الذين ارتقى وعيهم السياسي عبر هذه الفترة الطويلة وتبلورت بنيتهم الاجتماعية الاقتصادية ، وهذا أيضاً مارفضت السلطات الاسرائيلية رؤيته أو الإقرار به ، سواء أكان الهم الأساسي لإسرائيل سحق منظمة التحرير في الخارج ، في الأردن ، في لبنان ، أم سحق المقاومة في الداخل .

وهنا لابد ان نعترف بحقيقة شجعت الفهم الاستشراقي والانثروبولوجي الإسرائيلي للعرب ، وهو أن معظم ، إن لم يكن كل الدول العربية ، قد خدمت طموح إسرائيل مباشرة أو لا مباشرة في التخلص من المنظمة ، إلى جانب هذا تمكنت إسرائيل من ضرب الأبنية التنظيمية للحركة الوطنية في المناطق المحتلة ضربات قاصمة . ففي الوقت الذي كانت الحركة الوطنية تحرك الشارع الفلسطيني في منتصف السبعينات ، من منابرها بشكل واضح ، وخاصة أسرة تحرير صحيفة الفجر من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ، ضد مشروع بيريس الإدارة

الذاتية ، لاحظنا أن الشارع تحرك دون قيادة مباشرة له ، بغض النظر عما تقوله إسرائيل لتبرر القمع بأن المنظمة تقود هذا التحرك . ـ سنعود إلى هذا الأمر لاحقاً ـ .

بل لقد وصل الأمر بإسرائيل إلى الاعتقاد بأنها قادرة على صياغة قوى سياسية فلسطينية على يدها وبمقاييسها وحسب رغبتها ، وفي هذا اندفاع انثروبولوجي واضح ومتماد ، وأقصد هنا محاولة خلق روابط القرى .

لاشك في أن الاحتلال استطاع قمع الحركة الوطنية ، وإلحاق ضربات شديدة بها ، ولكن الامر ، وهنا المفارقة ، أصبح اكثر تعقيداً بالنسبة له . في السابق كان ديدن الاحتلال اعتقال عدد معين من العناصر الوطنية القيادية لخصي الانتفاضة . أما اليوم فقد اتضح للاحتلال ان من يحرك القيادة ليس الكوادر القيادية التي اعتاد على اعتقالها من هذا التنظيم او ذاك ، وليست لجنة التوجيه الوطني[١٠] التي كما يقول بعض المعتدلين في إسرائيل كان يمكن ان تكون هي نفسها قيادة فلسطينية معتدلة داخل المناطق المحتلة . ولذلك فإن خصي الانتفاضة ليس سهلاً ، لأنها انتفاضة يشارك فيها أناس كثيرون ، وليس هذا المهم ، بل المهم أن من يقود هذه الانتفاضة كل مشارك فيها ، ولذا فان اعتقال مئات أو آلاف الشبان لايجعل البقية بلا قيادة لأن كل مشارك هو قائد لنفسه . وحتى لو وجد في المناطق المحتلة من

يدعو المتظاهرين للتوقف فمن يستطيع الجزم بأنه سيجد مستمعين ؟ وهكذا فقد قاد القمع الاسرائيلي إلى خلق نقيضه ، ففي حين تخلصت إسرائيل من قيام الحركة الوطنية بتحريك الجماهير ، وجدت نفسها أمام الجماهير كافة وجهاً لوجه .

بمعنى آخر فقد فشل الاحتلال في الاحتفاظ بما يمكن ان نسميه تجاوزاً المنطقة العازلة بينه وبين الشارع في المناطق المحتلة ، أي المؤسسات الوطنية التي كان باعتقالها أو حلها او شلها ينجح في إجهاض التحرك الجماهيري .

صنع القرار الإسرائيلي

لقد اشتعلت هذه الانتفاضة خلال حكم الائتلاف الوطني في إسرائيل ، وهنا تجدر الإشارة الى سمة أساسية في هذه الحكومة ، حيث أن معظم المناصب الهامة مسندة الى جنرالات . ولا يهم هنا إن كان الجنرال قد تقاعد وارتدى الملابس المدنية ، هذا ناهيك عن رئيس الوزراء نفسه ، الذي قاد الموساد ردحاً من الزمن .

هذه التركيبة إذن هي التي تصوغ القرار السياسي الإسرائيلي ، وهي التي تتعاطى مع الانتفاضة في المناطق المحتلة ، هذه هي العقلية العسكرية والانثروبولوجية التي ترفض الاعتراف بأن العرب يمكن ان

يفهموا لغة غير لغة القوة ، وأن لغة القوة ليست لغة حضارية على الأقل .

ترفض هذه العقلية على مايبدو استيعاب حقيقة هامة ، وهي أنها قد هزمت الأنظمة العربية ، هذا صحيح ، ولكنها غير قادرة على استيعاب أنها لا يمكن أن تهزم الشعوب ، هذا المسلك يكشف إلى أي حد تعتبر اسرائيل نموذجاً استعمارياً كلاسيكياً ، ولكنه ، متأخر جداً عن زمنه الطبيعي .

رغم كل محاولات التمييز بين كل من العمل والليكود من حيث سياستهما في المناطق المحتلة ، ورغم محاولات العديد من العرب إقناع أنفسهم بذلك ، إلا أن الأزمات تكشف الأمور بشكل واضح وحاد جداً ، فرغم كل احاديث شمعون بيريس عن الحلول السلمية وهي بالطبع تستثني منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنه يؤيد تماماً سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة ، ولايعترض على أساليب القمع الدارجة حالياً ، وكأنه في تنافس انتخابي مع رابين داخل حزبه ، أو مع شامير في الكتلة الأخرى . أي إن إراقة الدم في المناطق المحتلة ليست بالنسبة لبيرس وهو زعيم الحمائم ، سوى مجرد استثمار انتخابي ، ليس اكثر .

والأغرب من كل هذا ، فان بيرس يتجاوز كل الأعراف المنطقية ليقول : « ان انتفاضة المناطق المحتلة مرحلة جديدة من الحرب العربية ضد إسرائيل » (في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي خلال الشهر الثاني

من الانتفاضة) وبهذا فإنه يهرب بوضوح من حقيقة أن الأنظمة العربية ضد الانتفاضة ، أو على الأقل أن الانتفاضة ليست إلا تحركاً محلياً وان تأييدها لمنظمة التحرير لا يعني أنها انطلقت بأوامر من المنظمة ، وكما أشرنا أعلاه ، فإن الفلسطينيون فوجئوا بالانتفاضة كغيرهم . وإن كانت المنظمة هي الطرف الوحيد الذي له يد فيها فهذا أمر طبيعي ، وأن الانتفاضة نفسها إذا لم تكن منظمة من قبل المنظمة ، فإن كل تحرك وطني في المناطق المحتلة نتاج لتراث نضال الحركة الوطنية وبقيادة المنظمة .

في هذا الموقف التقى موقف السيد بيريس مع صقور الليكود ، « موشيه ليفي » الذي يقول « إن الانتفاضة تريد أن تحقق للعرب مالم يحققوه بالحرب » (جروزاليم بوست ٥ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) . ومثل هذا الموقف ، إضافة الى موقف وزير الدفاع الإسرائيلي ، وهو من حزب العمل ، يشير إلى تماهي موقف قيادات العمل بمواقف قيادات الليكود ، أو بمعنى آخر تداخل واختلاط المواقف بعضها ببعض لدرجة عدم القدرة على التمييز .

وهكذا فإن ما دأبت اسرائيل على محاولة إنجازه هو ضرب البنية العسكرية للفلسطينيين في لبنان بشكل خاص ، وعلى فرض أنها نجحت في ذلك ، ونجحت في ضرب القوى الوطنية داخل المناطق المحتلة ، فها هي اليوم في مواجهة كل الناس ، فما الذي بوسعها أن

تفعله ، وهـل يسعفها اللجوء الى القمع المفتوح ، وهل بوسعها دفع الثمن الدولي لهذا القمع ، وهل بوسعها معرفة مدى أثره على الشارع الإسرائيلي ، وهل يمكن أن تتفاقم الأمور الى درجة استخدام القمع الديمغرافي ، أي طرد الفلسطينيين أو نصفهم من المناطق المحتلة ؟

ربما كان ما يريده صناع القرار الإسرائيلي هو هدنة مع الشارع الفلسطيني ليأخذوا فرصة أوسع للتفكير ، ولكن هل يمكنهم الحصول على الهدنة بالقمع ؟ من يدري ؟ أم أن شبه المبادرة الأمريكية ستشكل مخرجاً ولو كان مؤقتاً .

الباب الثاني

الحماية الشعبية للاقتصاد

الحماية الشعبية للاقتصاد

توضيح المفهوم :

مفهوم اقتصاد الحماية الشعبية أو الانسحاب الى الداخل ، مبني في الأساس على مفهوم « فك ـ الإرتباط » والذي يشكل جزءاً من أدبيات الماركسية في دراستها لمشكلة التخلف والتبعية . إنه الكيفية المقترحة على دول العالم الثالث كي تتخلص من علاقتها التبعوية للنظام الاقتصادي العالمي بانية معاييرها الشعبية للتنمية معتمدة معايير أدق لتساوي الدخل ورتق الفجوة بين الريف والمدينة وتركيز الانتاج على الأساسيات وإدخال التكنولوجيا الأكثر توافقاً مع حاجة معظم قطاعات الاقتصاد من جهة ، والأقل تعقيداً من جهة ثانية . (أمين ـ ١٩٨٥ ص ٢٩ ـ ٣٩) .

ورغم أن المنطق العام متشابه لكل من مفهومنا والمفهوم الأشمل «فك الارتباط» ، إلا أن الفارق بينهما وهو أساسي أن مفهوم « فك ـ

إرتباط » جرت صياغته ، وبالتالي تطويره لدول مستقلة ، فيها سلطة وطنية بالمعنى الواسع ، بيدها حق اتخاذ القرار ، من هنا كان المفهوم نفسه ذا طابع أمري واضح . في حين ان مفهومنا متعلق بحالة عينية . جديدة وقديمة في الوقت نفسه ، وفي حالة اقتصاد خاضع لشكل مركب من احتلال يحمل سمات الاستعمار القديم « احتلال الأرض بالقوة العسكرية » وسمات أحدث نماذج الاستيطان الأبيض[١٢] وهي استملاك الأرض وطرد السكان وتركيزهم في مجمعات الاحتياط وخاصية العلاقة المتواصلة مع مركز النظام العالمي « الولايات المتحدة » بشكل خاص . هذا يعني أن القدرة الأمرية على اتخاذ القرار فك ـ الارتباط غير واردة لغياب السلطة الوطنية . ولذا فإن مفهوم الانسحاب الى الداخل مفهوم ينطبق على الفرد كما ينطبق على المؤسسة والطبقة ، وعلى القطاع الاقتصادي . إنه مفهوم شعبي يعني أن تطبيقه أمر منوط بقناعات شعبية وليس بقرارات سلطوية .

من هنا يتضح أن الانسحاب الى الداخل هو محاولة معتمدة على العامل البشري أكثر من القانون والسلطة ، وهذا يعطيه حظاً أوفر من النجاح لأن فيه قسطاً أوفر من الديمقراطية . وهذا المفهوم على أية حال مستوحى من الانتفاضة الجماهيرية في المناطق المحتلة . أي أنه ليس صيغة تجريدية بحتة ، وإن كانت روح هذا المفهوم قد عولجت عام ١٩٧٩ في كتاب « اقتصاديات الجوع » (سمارة ـ ١٩٧٩ ص ٢٠٨ ـ

٢٤٧) . إلا أن الانتفاضة قد وفرت شروطاً أفضل لتطبيق هذا المفهوم وتطويره .

مقابل شروط الإلحاق والدمج ، فإن مفهوم الإنسحاب الى الداخل يشتمل على إخضاع العلاقات القائمة مع اقتصاد الاحتلال لمنطق تنمية داخلية ، محفوزة بالاستقلال التنموي عن اقتصاد الاحتلال الابتلاعي ، على الأساس اليومي ، والاقتلاعي على أساس الأبعد ، مقرون بإخضاع كافة العلاقات الإقتصادية الخارجية لمنطق اقتصاد الاحتلال . في محاولة لاستيراد ما نضطر لاستيراده . وتصدير المنتجات التي لابد لها من التسويق في الخارج ، أما فيما يخص العلاقة مع الاقتصاد الاردني وهي علاقة تقوم على أية حال على مراسيم من سلطات الاحتلال ، فهي علاقة لاتشتمل على كثير من خطر التبعية الاقتصادية وإنما هدفها تجنيد توابع سياسيين من خلال العلاقة الاقتصادية التي تأخذ شكلين : الأول : وهو دز حقن من الرشوات المالية لرموز معينة . والثاني : هو التحكم بالبعض من خلال أذونات التصدير أو الرواتب . ولذا فإن العلاقة مع الأردن تقع في الوسط بين العلاقة باقتصاد الاحتلال والاقتصاد الخارجي ، حاملة سمات متشابهة ومشتركة مع كليهما .

كما نلاحظ فإن هذا المفهوم مختلف أيضاً عن فك ـ الارتباط فيما يتعلق بما الذي سيفك ارتباطه أو سينسحب للداخل . ففي فك

الارتباط يتضح ان المشكلة هي في المتاجرة الخارجية وبالتالي »« التبادل اللامتكافيء » (إيمانويل ـ ١٩٧٢) « ومحاولة » سمير أمين جر النقاش حول الموضوع إلى أرضية الانتاج « التطور اللامتكافيء » (أمين ١٩٧٦) ، إنها على أية حال في مجال تصدير الانتاج وانتاج السلع ، أما مفهوم الانسحاب الى الداخل والمتعلق بخصوصية المناطق المحتلة فهو مفهوم يركز على المتاجرة الخارجية من ناحية ، أي تصدير المنتجات واستيراد السلع بشكل لا متكافيء[١٣] وبقرارات الاخضاع الاحتلالي . ولكنه يركز من جهة ثانية على قوة العمل المهاجر ، وما يتحصل منها من فائض قيمة [١٤] لاقتصاد الاحتلال . إنه يتعامل إذن مع حالة فريدة من ـ الحراك المهاجر ـ لقوة العمل حيث يشتمل هذا الحراك اكثر من ٥٠ بالمئة من قوة العمل قيد الاستخدام في المناطق المحتلة .

هذا المفهوم يخضع عملية التصدير المحلي بنوعيه ، العمالي والسلعي ، والاستيراد بنوعيه ، من الخارج ، ومن إسرائيل حيث للاستيراد من إسرائيل خصوصيته الكامنة في قرار الاخضاع والحصر في المنتجات الاسرائيلية . يخضع كل هذا لمنطق أنها جميعاً أمور مفروضة ويجب اخضاعها لمبدأ تعميم الوعي بالانسحاب الى الداخل ، بدل أن كان التوجه للخارج من قبل المنتجين استراتيجياً ، وكذلك الامر من قبل قطاعات عديدة من المستهلكين .

وكما هو في حالة فك ـ الارتباط فإن اقتصاد الحماية الشعبية او

الانسحاب الى الدخل لايعني القطيعة[١٥] التامة مع السوق العالمية[١٦] . وربما لايستطيع ان يعني القطيعة التامة مع السوق الاسرائيلية ، كما أن المفهومين لايعنيان الأوتاركية أيضاً . إن الانسحاب الى الداخل يعني في هذا المجال تحقيق اكبر قدر من الانسحاب من العلاقة غير المتكافئة بل والمفروضة قسراً على عمل ومبادلات المناطق المحتلة .

إنه مطلب الانسحاب النسبي على الأقل ، والذي يشتمل على انسحاب أكبر قدر ممكن من قوة العمل . أو بالمفهوم المقبول توفير أماكن عمل للمطرودين من قوة العمل المحلية من مواقع العمل الإسرائيلي ، على أن يظل وارداً في الاعتبار توفير العمل لغير المطرودين والذين يحتفظ بهم اقتصاد الاحتلال نظراً لحاجته لهم وعدم امكانية تعويضهم بعد . كما يشتمل أيضاً على إيقاف الاستهلاك الترفي من منتجات الاحتلال ، ومن المنتجات الأجنبية الأخرى ، والاكتفاء بالاستهلاك الضروري غير المتوفر محلياً ، ومحاولة تعويضه من خارج اقتصاد الاحتلال . (راجع مطلب حرية الاستيراد في المقترحات) .

وأبعد من هذا فإن اقتصاد الحماية الشعبية أو الانسحاب الى الداخل في حالتنا العينية ، هو توجه لتحويل مسلك الفرد الاستهلاكي الى حالة مجازية من الاقتصاد تتجاوز فرديته في جوانب كثيرة حيث تكتسب خاصية جماعية تطغى على الخاصيات الفردية . إذ يتحقق باكتساب الخاصيات الجديدة ـ أي لجم وحش الاستهلاك ـ الكامن فينا

عبر سنوات الاحتلال . وهذا يقود بالضرورة الى استثمارها محلياً . إنه حالة من الادخار الجماعي التطوعي . أما أهميته غير العادية فليست فقط في أن الخلل في العلاقة مع الخارج تبدأ منه وترتكز عليه ، بل لأنه مستنزف الفائض[١٧] والحائل دون التراكم[١٨] . وبالتالي دون الاستثمار ، وفي التحليل الأخير ـ وهذا الأهم ـ دون الانتاج .

وفي معرض التعرض للانتاج ، وهو عصب توجهنا هذا ، تجدر الإشارة إلى أن الانسحاب الى الداخل لايعنى بأية حال من الاحوال العودة الى الاقتصاد الاكتفائي ، أو مايسمى أحياناً ـ ومجازاً ـ الاقتصاد الطبيعي ، فالاقتصاد الاكتفائي ، هو حالة مجازية التحقيق في هذا العصر . إنه اقتصاد قليل الانتاجية ، ولهذا فهو حنين رومانسي لماض لايمكن تحقيقه ولا فائدة من تحقيقه ، إنه رهاب مطلق من التكنولوجيا ، وخوف من الاضطلاع بمهمة تعويضها بطريقة تخصي وجهها غير المعقلن . والناتج عن الطريقة التي وظفها بها الناس الذين يقفون وراء علاقات الانتاج في نمط الانتاج الرأسمالي ، أي الطبقة الرأسمالية . فلا ينفع ولا يمكن القول أننا نستطيع العيش بلا إنتاج صناعي .

إن التفكير بالعودة الى اقتصاد الاكتفاء البحت المنطوي على الهروب من التكنولوجيا يعني أننا لم نبن منظومة مناسبة من المعايير والعلاقات الجديدة لاقتصادنا الوطني ، وإن وجدت هذه المنظومة فهي

ولا شك منظومة بدون مضمون شعبي اكتفائي بمضمون عدم كون الاقتصاد موجهاً خارجياً .

إن التركيز على إنتاج الحبوب اكثر من التركيز على انتاج الخضار للتصدير ، هو احد الدلائل على توجيه الاقتصاد بهدف تنموي شعبي وغير تابع . أو بكلمة أخرى بهدف اكتفائي علمي وليس هروبي من الحضارة .

وحين نتحدث عن التكنولوجيا فإننا بشكل اكثر خصوصية نتحدث عن الصناعة ، إلى حد أقل عن الزراعة المصنعة . وهنا نجد أنفسنا امام بعض المداخلات ، وربما الاعتراضات أو حتى الهجوم والاتهام بأن هذا التوجه لدعم الرأسمالي الصناعي المحلي ، هو دفع اقتصاد الانتفاضة لتوفير أكثر ربح أو إنعاش اقتصادي للرأسمالية المحلية .

وعلى أية حال ، ليست سياسة فك الارتباط ولا الحماية الشعبية او الانسحاب الى الداخل بأي معنى من المعاني تنظير لخدمة مصالح الرأسمالية المحلية ، وانما هي محاولة لتمفصل قطاعات الاقتصاد الوطني على اعتبار ان الاستقلال السياسي لايقوم بدون وجود اقتصاد قوي . إن هذه السياسات هي في حقيقتها ، تطويع لتوجيه الرأسمال المحلي لكي لايكون ـ برانياً ، خارجياً ـ .

إن مفهوم الانسحاب الى الداخل ، حالة اقتصادية جديدة في ظل

مرحلة حرجة ، ليست تحرراً وطنياً فحسب بل محاولة للاحتفاظ بتراب الوطن نفسه ، محاولة لعدم سحب هذا التراب من تحت أقدامنا أما بطردنا للخارج او بتدمير بنية الانتاج المحلي . وعليه فإن هذا المفهوم ليس مفهوماً هامشياً مجرداً وإنما هو محدد وواضح . وهو يعني اجتماعياً واقتصادياً ، بل وطبقياً حالة من حالات التحالف الطبقي . إنه التحالف الذي لايحتمل منا في مثل هذه المرحلة مناقشة واسعة ومستفيضة لحدود عدالة توزيع المداخيل .

يبقى أن نقول ، أن هناك جيوباً متبقية بتوجيه محلي كان يرى ان تنمية في ظل الاحتلال غير ممكنة ، وإن هذه التنمية سيكون الاحتلال هو المستفيد الاساسي منها ، وهو ما نقدناه منذ زمن (سمارة ـ ١٩٧٩ ، ٢٠٩ ـ ٢٤٧) . ولكن اتضح ان الانتفاضة تعلمنا بوضوح ان تنمية شعبية هي المدخل الوحيد والمناسب ، وان الفشل التنموي خلال الثمانينات في المناطق المحتلة ناجم عن كونه محاولات غير شعبية ولاجماهيرية للتنمية خاصة ان لحمتها وسداها مجموعة من المراتب البيروقراطية وليست المنظمات الجماهيرية .

الوضع الراهن والعلاقات التجارية

تبعات فك الاشتباك التجاري :

اعتماداً على كون شعار الحماية الشعبية للاقتصاد او الانسحاب إلى الداخل منطلقة من مسألة تبعية الاقتصاد المحلي، تجارياً ـ استهلاكياً ـ من جهة ـ وعلى تدفق قوة العمل الى موقع الانتاج الاحتلالية ، والعمل في دول النفط من جهة ثانية ، مما أدى الى حالة من « التجريف الاجتماعي » [اصطلاح استخدمه محمود عبدالفضيل ، قضايا فكرية ، عدد ٢ ١٩٨٦ ص ٢٥٦] في هذه المناطق فباتت الارض بلا استغلال ، وأصبحت القدرة التشغيلية للمصانع المحلية على محدوديتها متجمدة عن الحد الذي كانت عليه قبل ١٩٦٧ ، أي تشغيل ما يقارب خمسة عشر ألف عامل فقط ، [أنظر باهيري ١٩٨٧ وبنفنستي ١٩٨٧] ، اعتماداً على كل هذا فإن معالجة المسألة التجارية بين اقتصادنا واقتصاد الاحتلال مسألة في غاية الاهمية . حول نقد العلاقة التجارية باستفاضة بين المناطق المحتلة واسرائيل : انظر (احتجاز التطور ـ سمارة ـ ١٩٨٧ ب) .

يكفي هنا أن نشير الى ان عجز الميزان التجاري في المناطق المحتلة كان على النحو التالي :

١ ـ عجز الميزان التجاري للضفة الغربية بملايين الدولارات الامريكية :

السنة	العجز مع اسرائيل *	العجز الكلي
١٩٦٩	٣٩ـ	٣٢,٨ـ
١٩٧٧	١٦٦ـ	١٤٨,١ـ
١٩٨٥	٢٤٣,٤ـ	٢٢٠,١ـ

٢ ـ عجز الميزان التجاري لقطاع غزة بملايين الدولارات الأمريكية :

السنة	العجز مع اسرائيل	العجز الكلي
١٩٦٩	١٨,٨ـ	١٧,٠ـ
١٩٧٧	١٤٣,٣ـ	١٠٣,٧ـ
١٩٨٥	١٦٢,٤ـ	١٦٤,٥ـ

ـ المصدر: مختصر من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٨٥ .

---

* نلاحظ أن العجز الكلي أقل من العجز من التجارة مع اسرائيل، وهذا ناتج عن كون الميزان التجاري للمناطق المحتلة رابح من الأردن، وأحياناً من بلدان خارجية أخرى .

إن القـوى الاجتماعية التي تشكل ميكانيزمات العلاقة التجارية المختلفة بين اقتصادنا واقتصاد الاحتلال هي التجار المحليون الذين يستـوردون منتجـات الاحتـلال ، وهم أنفسهم المـوزعون في غالب الاحيان ، وتجـار الجملة والمفـرق المحليون . وهؤلاء يشكلون شبكة ناشطة لتسويق وتوزيع منتجات الاحتلال . ولا ننسى أن هذه الفئات تسـوق في المنـاطق المحتلة سلع الاقتصاد الاسرائيلي الجاهزة ونصف المصنعة والمادة الخام والسلع التي يعيد الاحتلال تصديرها الى المناطق المحتلة أيضاً . وهم يحظون بتسهيلات من سلطات الاحتلال نفسها لانهم يشكلون شرياناً حيوياً لهذه المنتجات .

والى جانب هؤلاء هناك فئة من التجار الاسرائيليين الذين يسوقون منتجـات الاحتـلال مباشرة الى المناطق المحتلة والتجار الاسرائيليين الذين يتوسطون بين المستورد المحلي وموقع الانتاج الاسرائيلي .

وبين هذه الفئة وتلك تتوسط ايضاً فئة أصحاب المصانع المحلية ـ التي تعتمد في الحصول على المادة الخام او شبه المصنعة على المصادر الاسرائيلية أو عبرهـا ، وكذلك بالطبع أصحاب المصانع الاسرائيلية والمستوردون الاسرائيليون من الخارج .

من هنـا نجد أنفسنا أمام شبكة من الفئات ، وبالتالي علاقات التسويق التي تتداخل في المناطق المحتلة واسرائيل مع علاقات الانتاج لتشكل نمطاً هجيناً من التداخل الاقتصادي الذي يجد نفسه بالضرورة

في علاقات المحوطة[١٩] الاقتصادية لاقتصاد المناطق المحتلة ، والتي تسميها مؤسسة السيد بنفنستي « السوق المشتركة » ، وتنظر لها اقتصادياً بتفسير باهت للنظرية الريكاردية في المنفعة المقارنة[٢٠] . (انظر سمارة ، اجتجاز التطور ، ١٩٨٧) .

من الواضح أن الجزء المحلي من الشبكة المذكورة يقوم بتحويل القيمة من الاقتصاد المحلي الى الاقتصاد الاسرائيلي . أي أن الاستغلال الطبقي المحلي يحول جزءاً من فائض القيمة المنتج محلياً ـ على شكل تحويل القيمة الى الاقتصاد الاسرائيلي ـ . وهذا شيء طبيعي في تشكيلة اجتماعية اقتصادية محيطية . والمقصود هنا أن الفئات الاسرائيلية الداخلة في هذا التقاطع المكثف من العلاقات لا تقوم نفسها بالاستغلال ، ولذا فان دورها هو نهب الثروات وليس الاستغلال الطبقي ، على اعتبار أن التشكيلتين الاجتماعيتين في البلدين منفصلتان سياسياً ، ان ما يحكم العلاقة بينهما هو المتاجرة وليس الاستغلال الطبقي المباشر (بتلهايم : في كتاب ايمانويل ١٩٧٢) . أما دور قوة العمل فقد تمت معالجته في الباب المتعلق بتلك المشكلة .

أثر الانتفاضة على التشابك التجاري :

كما أشرنا في مواضيع أخرى ، فقد استطاع الاقتصاد الرأسمالي

الاسرائيلي خلال عشرين سنة من الاحتلال ، وبالتالي المحوطة ، تهجين الاقتصاد المحلي بظاهرة ـ الاستهلاكية ـ حيث اتخذت هذه الظاهرة وضعاً متأزماً في المناطق المحتلة أكثر مما هو في أي اقتصاد رأسمالي متطور ، حيث الموقع الطبيعي لأيديولوجيا الاستهلاك .

إن المظهر المشوه للاستهلاكية في المناطق المحتلة متجل في عجز الانتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك المحلي ، لدرجة تزيد نسبتها عن الثلث . وهو العجز الذي يعوضه اقتصادنا بالتحويلات من الخارج ، والتي مظهرها الاساسي تصدير قوة العمل المحلية وفقدان فائض القيمة الذي تخلفه وراءها للاقتصاديات التي تستغل فيها .

إن مجرد إشتعال الإنتفاضة ، فقد قاد عملياً ـ وبدون توجيه سياسي ـ إلى تناقص استهلاكنا وبالتالي مستورداتنا من منتجات الاحتلال وصادراته لنا ـ على اعتبار أن الاحتلال يصدر إلينا منتجات قام هو نفسه باستيرادها .

وسبب هذا النقص ، العابر ، هو أن الجو السياسي والنفسي وظروف الصدامات والاضطرابات ومنع التجول دفعت المواطنين الى اتخاذ موقف الدفاع الذاتي الذي يفترض مباشرة تقليل الاستهلاك من حيث المبدأ ، وبالتالي الاكتفاء بالحدود الدنيا .

وإذا كانت هناك بعض الفئات المحدودة عادياً ، والتي لم يتقلص استهلاكها ، أو تقلص بشكل بسيط ، فهذه تشكل استثناء محدوداً .

مع العلم ان هذه الفئات وهي الضالعة في ايديولوجيا الاستهلاك ، بسبب امكانياتها المالية وقناعاتها النفسية والايديولوجية ، غالبا ما تستهلك السلع المستوردة وليس الاسرائيلية .

فالتراجع المباشر للاستهلاك ولنقل ـ الحماية او الانسحاب في ذاته ـ هو الذي أبرز في ذهنية الكثيرين الجانب الهام لتقليص الاستهلاك في زمن الانتفاضة .

ولكن استمرار الانتفاضة ، والدروس التي تعلمناها منها دفعنا لتطوير حالة الانسحاب او الحماية في ذاتها الى حالة الحماية لذاتها .

لقد كشف استمرار الانتفاضة عن امكانية كبيرة لتطوير التقليص الميكانيكي للاستهلاك ليتحول الى منهج حمائي واضح الفهم . وهذا مايفسر كون بعض مطالب أو شعارات الحماية الذاتي اقتصادياً التي نوقشت في مراحل ما قبل الانتفاضة . قد أصبحت مسألة سهلة الفهم والتنفيذ في آن واحد، إن هذه حالة من تكثيف الوعي واختصار الزمن لتعلم حصة مدرسية كانت تبدو معقدة جداً في السابق .

وحيث اصبحت هذه الحصة مفهومة اكثر ، فان استمرار الانتفاضة ، أو لاحقاً ، استمرار الوعي بالانتفاضة ، يتناسب طرداً مع كل السلوك الارادي ـ الميكانيكي لتقليص الاستهلاك ، ومع توفير أفضل لاقتصاد الحماية الشعبية .

مع الانتقال من التقليص الميكانيكي الى التقليص بوعي وطني

عام - ، فقد تولدت حالة من التطويع النفسي للمستهلك المحلي لقبول المنتجات المحلية ، والتي كان مترفعاً عنها في المراحل السابقة . ان هذا التوجه هو تنازل عن بعض القيم الاستهلاكية ، وربما عامل التقليد[٢١] (نيركسه) ، ناتج عن زخم الحراك الجماهيري حيث يتعمق الشعور الاجتماعي بالتساوي .

والى جانب القبول الاجتماعي بالمنتجات المحلية الاقل جودة ، فقد توجه المواطنون نحو استهلاك سلع محلية بديلة للسلع الاجنبية ، حتى لو كانت البدائل بدائل جزئية . بل وتوجه البعض الى استهلاك منتجات اجنبية غير اسرائيلية محفوزين بالدافع السياسي القومي ، كميكانزم زهيب للدفاع الذاتي . ولكن هذا التوجه الشعبي يجب أن يحفز المنتج المحلي على تحسين انتاجه للحفاظ على المستهلك المحلي ، مما يزيد الاستهلاك المحلي من منتجاته باستمرار . هذا الى جانب الدعاية للمنتجات المحلية ، والتي إذا وضعت في سياق مقبول يمكن أن تكون جزءاً من التوعية الوطنية بالاستهلاك من المنتجات المحلية . وهنا يصبح من الاهمية بمكان توجيه المنتجات المحلية لاشباع الاساسيات من حاجات المستهلك ، لكي لانقع في مشكلة تعميق الاستهلاك غير الموجه من جديد ، هذا التوجه ، بله الممارسة لسلوك الحماية الاقتصادية الشعبية لابد أن يقود الى تشجيع الاستثمار المحلي ، وليس المقصود هنا استثمار المدى المتوسط والطويل ، ولكن بشكل

خاص استثمار المدى القصير .

ليس من الانصاف التقليل من دور التحريض السياسي في نجاح تقليص الاستهلاك ، ولكن هذا التحريض ـ على ايجابيته ليس كافياً ، إذ لا بد من رفعه الى مستوى التوعية باقتصاد الحماية الشعبية .

أحد النماذج على هذا اللون من التحريض نجده في أدبيات الحركة الصهيونية في فترة مبكرة من استيطانها في فلسطين . يقول ديفيد هكومين ، وهو عضو سابق في الكنيست الاسرائيلي لسنوات عديدة ، ورئيس احدى لجانها الهامة ـ لجنة الخارجية والأمن ، يقول في حديث الى سكرتارية حزب ماباي ، في نوفمبر ١٩٦٩ : « . . . كنا ننصح ربات البيوت بعدم الشراء من الحوانيت العربية ، وكنا نمنع العمال العرب من العمل في البيارات ، وكنا نرش الكاز على حقول البندورة العربية ، وكنا نهاجم ربات البيوت اليهوديات ونكسر البيض العربي الذي اشترينه . . . » (بوبر ـ ١٩٧٢ ، ص ١٢) . والمقصود هنا فترة ما بعد عشرينات هذا القرن .

ولكن هذا الاسلوب القمعي ، ليس هدف طرحنا لهذا النموذج ، فالمطلوب هو الانتقال الى اقتصاد الحماية الشعبية بالتوعية وليس بالطرق الملتوية . ونحن العرب الذين ندرك جيداً خطورة الفكر الملتوي الذي اصبنا به على أيدي الانظمة العربية ، كما أننا نرى آثار هذا الفكر الملتوي على عدم قدرة الكثير من الاسرائيليين على إدراك الاخطاء

الفـادحـة التي ارتكبـوهـا بحق شعبنـا متـورطـين في ذلـك بالعمى الايديولـوجي (انـظر المقـدمـة) . وليس هذا الا أحد جوانب هذا التشـوه ، ويكفي أن نورد على ذلـك مثالاً رأسمالياً عدم وجود أرض مناسبة للفكر اليسار ي الثوري في إسرائيل ، رغم كونها بلداً (رأسمالياً متطوراً ـ ورغم أنها تعتبر نفسها البلد الديمقراطي الوحيد في الشرق الاوسط) .

ما نريده هو تطوير خلاق لما حصل ، وهو تحول المستهلك نفسه الى متحكم حر في الاختيار ، محفوز بشعور وطني واضح . ولكن حرية الاختيار هنا ليست أيضاً ، نتاجاً لحافز المنفعة والاشباع الفرديين ، وانما محفوزة بالموقف السياسي . وهذا ما يميز الاقتصاد الحمائي الشعبي عن الاقتصـاديات المستقـرة ، والتي تقـوم على تركيز الفـردية في المجتمع الرأسمالي الحديث .

الفئات المتضررة : ([illegible]) ؟

لقد ترتب على كل من التقليص الميكانيكي والواعي للاستهلاك إصابة فئات محلية معينة بأضرار ، وهذه بالطبع نتيجة عادية وطبيعية في حال كهذه . وحيث بنت هذه الفئات دخلها الربحي ـ غير الانتاجي بالطبع ـ على تعميق وتوسيع نطاق الاستهلاكية فإنها ستكون المتضرر الاساسي من الحماية الشعبية .

وسواء كان التوجه الشعبي مباشراً ضد هؤلاء أم لا ، فإن خسارتهم هي نتيجة حتمية لنقص طلب السوق المحلية على ما يسوقونه .

على هذا الاساس ، لا بد أن تتناقص مداخيلهم ، وهي بلا شك كانت عالية بالطبع ، ولن يكون من السهولة تعويضها مباشرة ، وربما على المدى البعيد ، لان هذه الفئة ليست فئة تجارية بالمفهوم الدارج عملياً وتاريخياً . فالتاجر يلعب في حالات كثيرة دور المستحدث الذي ينتقل بالتدريج من العمل التجاري الى الاستثمار الصناعي بشكل خاص . أما هذه الفئة فليست مرشحة لذلك . ولذا فإن توجه المستهلك المحلي الى المنتجات المحلية لن تكون نتائجه من نصيب هذه الفئة .

كما أصيبت هذه الفئة بقلق اقتصادي أيضاً ، فهي ليست مستعدة للمخاطرة باستيراد منتجات اسرائيلية جديدة ، وان حصل ، فبكميات أقل ، هذا ما يشكو منه المنتجون الاسرائيليون اليوم (انظر هآرتس ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) . لأنها لم تعد قادرة على تحديد مستوى الاستهلاك ، سيما أن المستوى الذي كان دارجاً قبل الانتفاضة قد تحطم .

وحتى في حالة الاستيراد ، فقد وقعت في مأزق عدم توفير السيولة المالية المناسبة حيث عجز التاجر المحلي ـ الجملة والمفرق ـ عن تزويدها بأثمان ما اشتراه منها من البضائع ، نقدا ، كما أن الكثير من الشيكات

التي أخذتها هذه الفئة من التجار كانت بلا رصيد (هآرتس ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) . وهي بالطبع ليست مستعدة لتسديد هذه الشيكات من حسابها الخاص ، لاعتبارات عدة ، أحدها أنها ليست متأكدة أن الأمور ستعود طبيعية ، وحتى لو فعلت ذلك في الأيام الاولى للانتفاضة ، فان تواصل الانتفاضة سوف يمنعها من الاستمرار في هذا التوجه . وبسبب امتناع هذه الفئة عن تسديد الشيكات العارية من الرصيد ، يقول التجار الاسرائيليون ان الأداة الوحيدة القادرة على تحصيل مبالغ هذه الشيكات هي قوات الجيش الاسرائيلي (هآرتس ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) .

هذا الوضع ، ورط الفئة المذكورة في مأزق مصداقية مع التاجر او المنتج الاسرائيلي ، الذي لم يعد مستعداً لمنحها مزيداً من الثقة ، فهي في نظره تظل محسوبة من الشعب الآخر . وقيمتها عند التاجر والمنتج الاسرائيليين نابعة من حدود فائدتها لهم ، وليس من حدود تضحياتها لاجلهم ، فهم حالة من العمالة التجارية ، التي لاتقيم وزنا قط للبذل والشهامة والصدقات .

ربما يقترح البعض على هذه الفئة ان تتحول الى مسوقة للمنتجات المحلية ، وهذا أمر مقبول لدى جزء منها . ولكنها لاتجد ذلك الكم المناسب لها من الربح في هذه الحالة . هذا علاوة على أن تسويق الانتاج المحلي ليس واسعاً ليستوعب كل هذه الفئة ، ولذا فان توفر مجال

مناسب منوط بحدود تعديل البنية الانتاجية وزيادة الاستثمارات المحلية .

يقـول أمـير حشيين ، مستشار تيدي كولك للشؤون العربية :. « لقـد ردت كمية من الشيكـات تقدر قيمتها بمبالغ هائلة من المال وكذلك الشيء بالنسبة لشيكات اقتراض من التجار العرب » (جروزالم بوست ٥ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) . أمـا هآرتس فذكـرت أن قيمة الشيكات المرتجعة في الاسابيع الاخيرة لعدم توفر رصيد والتي دفعها تجار المناطق المحتلة فتقدر بـ ٥٠ مليون شيكل (١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) .

« لقد حرمت شيكات كثيرة للتجار العرب من مصادر تغطيتها ، كما تفرمل نشاط البنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة . . . ان النتائج قصيرة وطويلة المدى لهذه التطورات سوف تعيد النشاطات التجارية الى عصر ادفع واستلم . » (جروزالم بوست ٩ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) .

« إن فرع بنك ديسكونت في قطاع غزة على مشارف الاغلاق ، كما يقوم بنك هبوعليم بنقل فرعه في غزة الى نقطة الحدود ايرز ، أما فرع بنك لئومي في غزة فيدير أعماله من عسقلان . » (يديعوت أحرونوت ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) .

وتقول الجروزالم بوست أيضاً « إن الحسابات التي قيدت او اوقفت خلال هذه الفـترة كانت في معـظمهـا بسبب الشيكـات المفتقرة الى رصيد . ففي حين كانت الحسـابـات المـوقفة عام ١٩٨٥ قد بلغت

١٦,٥٠٠ حساب ، قفزت هذه الحسابات إلى ٤٠,٠٠٠ الآن » (٩ - ٢ - ١٩٨٨) . ولا شك ان ادارات البنوك لن تكتفي بذلك ، إذا ما استمر الامر ، فلا بد ان تنقل حق تحصيل أموالها الى المحاكم .

وكما أشرنا ، فإن الضرر لم يقع على التاجر العربي وخاصة المستورد ، بل وقع كذلك على ممونه الاسرائيلي ، الذي كان قد قبل من الوكيل العربي شيكات ثمناً للبضائع التي سحبها . وهذا ما يؤكده ، حيشين : ولم يكن المتضرر هو التجار العرب وحسب ، بل مزوديهم من القدس الغربية وفي باقي الاماكن الاسرائيلية » (جروزالم بوست ٥ - ٢ - ١٩٨٨) . هذا الى جانب خسارة المزود الاسرائيلي الناتجة عن قلة الاستهلاك العربي ، وخاصة ان التاجر الاسرائيلي لم يعد من السهولة عليه دخول المناطق المحتلة . وهذا يعني فيما يعني ، تراجع تحكمه بالسوق المحلية . ان استمرار هذا الوضع لابد ان يحفز المنتج المحلي على الاستثمار .

« لقد توقفت مصانع كثيرة عن قبول شيكات من التجار العرب ، مثل مصانع المواد الغذائية ، والأحذية والأثاث ومواد البناء ، وهي الآن مهددة بالإغلاق لأن مجال تسويقها الاساسي في المناطق المحتلة » (يديعوت وهآرتس : ١١ - ٢ - ١٩٨٨) .

هناك جانب آخر من المأزق الاسرائيلي في هذا الصدد ، وهو أن أية قرارات اسرائيلية قاسية ، سواء من البنوك ، أو التجار او السلطات

سوف تكون هي نفسها بمثابة معيق لعودة استيراد المناطق المحتلة من اسرائيل على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل ، وان لم يكن ذلك بنفس النسب .

ولاينحصر الامر هنا في كل من التجار المستوردين المحليين ومزوديهم الاسرائيليين . بل يتعدى ذلك الى المنتجين الاسرائيليين . وهذا يعني أن المأزق اصبح ، أو هو في الحقيقة ، أكثر تعميماً على الاقتصاد الاسرائيلي . « ان عدم ظهور العمال العرب في أماكن العمل في اسرائيل قد سبب انخفاضاً بنسبة ٢ ـ ٣ بالمئة في الانتاج الصناعي ، وهبوطاً وتباطؤاً في أعمال البناء وشق الطرق ، وقد تسبب في إرتفاع أسعار سلع معينة . » (يديعوت احرنوت ١٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٨) .

فمن المعروف ان الاقتصاد الاسرائيلي قد افرز شرائح خاصة نما وضعها الانتاجي او تبلور دورها الاستثماري على هامش التصدير الى المناطق المحتلة (انظر هآرتس أعلاه) . وهذه الشرائح هي ولاشك من اكثر الفئات الاسرائيلية تمسكاً باحتلال المناطق المحتلة على اعتبار أنها سوقها الاساسية . خاصة ان المنتجات الاسرائيلية الفضلى يتم تصديرها الى الاسواق العالمية لجلب العملات الصعبة . اما المستهلك في المناطق المحتلة فلم تكن لديه حرية اختيار ما يستهلك حين لايتوفر سوى المنتجات الاسرائيلية .

وبالطبع فان مشكلة المنتجين الاسرائيليين ناتجة عن مشكلة

المـزودين الاسرائيليين والمستـوردين المحليين . حيث تكـون النتيجة الاخيرة عجز جميع هؤلاء عن دفع أثمان المنتجات .

ان احدى نتائج هذا الوضع هي قيام اصحاب مصانع اسرائيلية بطرد قسم من العـمال العـرب العـاملين في مصانعهم . وهذا الطرد حصل ليس فقط على خلفية عقوبة الاضراب بمقدار ما حصل على خلفية عدم الحاجة نظرا لان الاستهلاك اصبح أقل .

وهنا تجدر الاشارة الى ان المنتج الاسرائيلي في أمان نسبي من نتائج هذا الطرد ، حيث ان هناك بدائل من العمال الاسرائيليين من جهة ، كما ان القصور الانتاجي والنتائج عن القصور الاستثماري في المناطق المحتلة سوف يوفـر له مخزونـاً من عمال محليين عاطلين عن العمل ، وبحاجة الى العمل بالطبع ليستخدمهم ، فيما لو احتاج اليهم لاحقاً . ـ انظر باب طرد عمالنا في أماكن العمل الاسرائيلية ـ .

القلق الاسرائيلي :

رغم محاولات الـرسميين الاسرائيليين اخفـاء الآثـار العميقة لما يحدث في المناطق المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي ، الا ان بعضاً من الحقيقـة لابـد ان يجد طريقـه الى النـاس . تقـول صحيفة يديعوت أحـرونـوت ، في عددها ليوم ١٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٨ : « تحاول الأوساط الرسمية إخفاء قلقها من تأثير حرب المناطق المحتلة ، على الاقتصاد

الاسرائيلي ، فالوزير جاد يعقوبي قال في اجتماع مغلق : « لاشك ان الاقتصاد الاسرائيلي سيعاني من احداث المناطق . وأكد ان هناك من يشاركه الرأي في سلطة التخطيط الاقتصادي القومي » . كما نقلت جورزالم بوست يوم ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٨٨ قوله : ان هناك ارتباطاً بين الاقتصاد والامن ، لقد أنفق ٥٠٠ مليون شيكل على استعادة الامن والنظام في المناطق المحتلة ، ولايستطيع الاقتصاد الشفاء مالم يتم تقليص نفقات الامن » . وهذا يوضح الى أي حد كلف هذا الجانب وحده الميزانية الاسرائيلية فلو قسمنا هذا المبلغ على سبعين يوماً ، لكانت النفقات الامنية لكل يوم اكثر من سبعة ملايين شيكل جديد . ويقول مسؤول آخر : إن يعقوبي صادق هذه المرة . وإن اللامبالاة الحالية ستقضي على اقتصادنا الجيد الذي عملنا منذ عامين على بنائه » . وقال مسؤول آخر في زارة الاقتصاد : « لقد خرجت عدة سفن بنصف حمولتها إلى أوربا ، لأن البضائع لم تصل الموانيء ، ولذا فهناك تأثير سلبي للغاية على أسواق التصدير ، وتدرك وزارة الزراعة ، أنه بدون الايدي العاملة في البيارات ومعامل التشميع فلن يكون هناك تصدير . . . وحسب تقديرات الباحثين الاقتصاديين ، في الخزانة ، والمالية وبنك اسرائيل ، فان التوقعات ليست إيجابية ، وان استمرار العصيان المدني في المناطق سيسبب خلال عدة أسابيع ركوداً اقتصادياً ، وسيتناقص الانتاج والتصدير والسياحة ، في حين سيرتفع أجر العمل

وبالتالي الاسعار » .

وإذا وضعنا في الاعتبار ان دخل السياحة لاقتصاد اسرائيل هو ٦٠٠ مليون دولار ، وبيع الزهور ٢٠٠ مليون ، وتصدير المنسوجات هو ٦٠٠ مليون دولار ، لكل منها سنوياً حين ننظر الى هذا نلاحظ كم هو موقف صعب الذي تواجهه اسرائيل في المرحلة الحالية .

ومنذ الانتفاضة لم تعترف اسرائيل رسمياً بأثرها على الاقتصاد الاسرائيلي الا مؤخراً (جورزاليم بوست ١٩٨٨/٣/٢) .

الباب الثالث

هل يمكن
تحديد أرباح الاحتلال

هل يمكن تحديد أرباح الاحتلال

حيث نتحدث عن ارباح الاحتلال من جراء هيمنته على كل جوانب الحياة في المناطق المحتلة ، فإننا نتحدث عن أمر شائك الى حد كبير . أننا لا نتحدث عن مجرد علاقات اقتصادية تحكمها « اليد الخفية »[٢٧] التي اعتقد آدم سميث أنه حل بها مشكلته حين أخفى دور الناس الذين يصوغون قانون الملكية ويقفون وراء ادوات الانتاج ويصوغون علاقات العمل . كما لانتحدث عن علاقات اقتصادية بريئة ـ إذا كانت هناك مثل هذه العلاقات ـ . بعبارة اخرى إننا نتحدث عن القرار السياسي الذي يكمن وراء ويوجه الفعل الاقتصادي ، إننا أمام هيمنة القرار السياسي الايديولوجي الى حد كبير . فخلال السنوات العشرين على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، وسابقاً سيناء ، قام الاحتلال بإخضاع كل شيء لصالحه . والاخضاع هنا لاينحصر في المحمول اللغوي للكلمة ، كما ان استخدام مصطلحات التبعية والمحوطة هنا لاينحصر في المحمول

اللغوي للكلمة ، وان استخدام مصطلحات التبعية والمحوطة والتخلف هي أيضاً غير كافية لنقل حقيقة الصورة . إنه الاخضاع الذي جرى التمهيد له بالقهر العسكري ، وجرى تجميله بالاوامر العسكرية التي اعطيت ـ زوراً ـ صلاحية القوانين .

لعل السبب الأساسي في كون الأمر معقداً إلى هذا الحد، ان الاحتلال الاسرائيلي هو احتلال استيطاني، يدعي، بغض النظر عن اقتناعه الذاتي أم لا، بأنه يحتل أرضاً تعود ملكيتها إليه بناء على وعد الهي . واعتماداً على ادعائه هذا، فان الاحتلال كان قد بسط هيمنته باكراً على كل شيء، فوجدنا أنفسنا أمام حالة من الدمج والمحوطة الاقتصاديين في نفس الوقت .

اتضح الدمج الاقتصادي بفتح أسواق المناطق المحتلة عريضة أمام الصادرات الاسرائيلية ، بالتوازي مع حصول صاحب العمل الاسرائيلي على قوة العمل الرخيصة من المناطق المحتلة وحصول المستهلك الاسرائيلي على مايريد من المناطق المحتلة ان وجد ذلك اقل كلفة من استهلاكه من مصدر آخر .

لقد تحولت المناطق المحتلة ، ومنذ الاشهر الاولى للاحتلال الى معرض واسع تم وقفه على المنتجات الاسرائيلية وبأسعار المنتج الاسرائيلي ، كأسعار لايوجد ما يقارن معها او يتنافس . . والى سوق عمل رخيص لقوة العمل لكي ، يشتري منها صاحب العمل

الاسرائيلي مايريد .

أما المحوطة فقد تجلت في تركيز الميكانزمين المذكورين اعلاه فيما يخص الـدمج وذلك عن طريق شل البنية الانتاجية لاقتصاد المناطق المحتلة ، وحصر التطور الاقتصادي في هذه المناطق في حدود مايتوافق ويتمفصل[٢٢] مع حاجة وكيفية عمل وتطور الاقتصاد الاسرائيلي ، مما ادى الى تعميق عدم التمفصل القطاعي في اقتصاد المناطق المحتلة .

فالـزراعة « المتطورة » في المناطق المحتلة ، متجهة تصديرياً الى الخارج ، وحتى هذا التوجه ، فمحكوم بمصلحة وارتباطات وتعاقدات الاقتصـاد الاسرائيلي والصنـاعة المحلية مقتصرة على أعشاش صغيرة تتقي فيهـا غائلة المنـافسـة الاسرائيلية ، وقـطاع الخدمات المحلية ـ السياحة مثلاً ـ خاضع لميكانيزمات السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .

هذا يعني ان ماهو قائم ليس تداخلاً اقتصادياً بين الاقتصادين ، والقائم حاليا هو خنق واقتلاع تدريجي للبنية الانتاجية لاقتصاد المناطق المـحتلة ، باستثنـاء الابقـاء على مالايشكـل ضررا على اقتصـاد الاحتلال ، وما يتكامل مع ذلك الاقتصاد .

ورغم اطـلاق تسمية تجارة خارجية على التبـادل التجـاري بين المناطق المحتلة واسرائيل ، فان التبادل بين الاقتصادين يشذ عن كونه متتاجرة خارجية حقيقية ولا يستقيم مع تسميته متاجرة داخلية أيضاً .

ان المتاجرة بين المناطق المحتلة واسرائيل لاتستقيم حتى مع نظرية

« ريكـاردو » حول المنفعـة المقـارنة في التبادل الاقتصادي بين بلدين ينتجان سلعتين مطلوبتين لكل منهما تبادلياً لان نظرية ريكاردو مرتكزة في الاساس على التبادل الحر بين البلدين اللذين يمارسان هذا التبادل .

لقد جرى نسف قانون المنفعة المقارنة في التجارة الدولية ، على يد « إيمانويل في نظريته ، « التبادل اللامتكافيء » . وسمير أمين « التطور الـلامتكـافيء » . حيث أثبتـا ان حاجـة بلد ما لمنتجات بلد آخر ، وحصول كل منهما على ربح ما من التبادل ، ان حصل ، لايخفي ان احدهما حقق قيمة فائقة عالية على حساب الاخر .

وهنـا أيضـاً، لا تستـطيع نظرية التبـادل الـلامتكـافيء ان تحل المعضلة ، لان هذه النـظرية تنطبق من جهة وتختل من جهة ثانية ، تنطبق هذه النظرية فيما يخص انتاج الاقتصاد المتخلف امام منتجات الاقتصـاد المتقـدم ، ليفقـد توازنـه امـام القـدرة الانتـاجية الاعـلى والتكنولوجيا المتقدمة وغزارة الانتاج ورخص التكلفة ، انها حالة دوخان اقتصاد المتخلف في بحر التبادل مع الاقتصاد المتقدم .

ولكن رغم حالـة الدوخان هذه ، فان الاقتصاد المتخلف دخل هذه الزوبعة بقرار سياسي من السلطة الحاكمة في ذلك البلد ، وهذا ما لايتـوفـر في المتـاجـرة الخارجية بين اسرائيل والمناطق المحتلة . ان المناطق ادخلت في حلبة الصراع الاقتصادي المسمى بالتبادل التجاري من قبل القرار الاخضاعي الاسرائيلي . وهذا مايشذ عن قانون العلاقة

التجارية بين اقتصادين يحكمهما قانون التبادل اللا متكافىء .

كما ان التبادل بين الاقتصادين ليس تبادلاً داخلياً ، على اعتبار أن المنطقتين ليستا مندمجتين سياسياً .

وإذا كانت العلاقة التجارية بين اقتصادنا واقتصاد الاحتلال يمثل هذا التشابك فأين تكمن أهمية الحديث عن ارباح الاحتلال من هذه العلاقة ؟

ان اهمية الحديث عن هذه العلاقة ، هي أهمية سياسية وطنية تستمد مصداقيتها من الوقائع الاقتصادية . وقد اكتسبت هذه المسألة اهمية خاصة في مرحلة الانتفاضة . ولذا فان الحديث عن ارباح الاحتلال لايعني الدخول في تشابكات احصاء كمية الربح التي يحصل عليها ، وانما كان الهدف هو تقديم الامثلة ، والتي إذا ما حسمنا أيا منها فان معنى ذلك انتصار للانتفاضة بعبارة اخرى ، فان الحديث عن هذا الامر هو مدخل لتوضيح الى أي حد يمكن للمقاطعة ان تثمر .

نموذج لاعتماد الاحتلال على اقتصادنا

سنحاول فيما يلي تناول احد الجوانب الاساسية في استفادة الاحتلال من العلاقة الاخضاعية التي تربط اقتصادنا باقتصاد الاحتلال .

حسب تقـديرات عام ١٩٨٥ ، (الاحصاء السنوي لاسرائيل ١٩٨٦ ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥) بلغ عدد المستخـدمين الكلي في مختلف القطاعات في اقتصاد الاحتلال الاسرائيلي ١,٣٦٨,٣ ألف نسمة . منهم في الزراعة ٧٨,١ ألف . وفي الصناعة ٢١٣,٦ ألف وفي الماء والكهـربـاء ١١,٧ ألف . الانشـاء (البنـاء والاشغـال العـامـة) ٧٢,٣ ألـف وفي التجـارة والمـطاعم والفنـادق ١٦٩,٥ ألف وفي الخـدمـات العـامـة والتخـزين والاتصـالات ٨٦,٤ ألف وفي المالية وخدمات الاعمال ١٣١,٦ وفي الخدمات العامة ، الاجتماعية ٤٠٥,٠ وفي الخـدمـات الشخصية والخـدمات الاخرى ٩٠,٩ وفي باب غير معروف ٩,٢ ألفاً .

ولا شك ان قسماً كبيراً من هؤلاء المستخدمين يحصل على شاغر العمـل الـذي يعمل فيه لأنه يقوم بعمل مايتعلق بالمناطق المحتلة ، ولكنـه لاننـا لسنـا بصـدد تقصي وتحـديد العدد الكلي للمستخدمين الاسرائيليين الذين حصلوا على اعمال نظراً لوجود العلاقة مع اقتصاد المنـاطق المحتلة ، فإننـا سنتحدث قليلاً عن قطاع الصناعة وحده ، ولكن كما أورد المصـدر الاسرائيلي لسنـة واحـدة الى الخلف ، أي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ .

المستخدمون في القطاع الصناعي في إسرائيل حسب الفرع (بالآلاف)

تشمل اللوحة أدناه المؤسسات الشتغيلية التي تستخدم ٥ عمال فما فوق

الفرع	الاستخدام الكلي	الاجراء
الاجمالي" باستثناء صناعة النحاس "	٢٩٠,٧	٢٨٧:٣
المناجم والمحاجر	٤,٨	٤,٨
الاغذية والمشروبات والتوباكو	٤٤,٠	٤٣,٦
الانسجة	١٦,٧	١٦,٦
ملابس وأنسجة جاهزة	٢٩,٦	٢٩,٠
جلود ومشتقاتها	٣,٤	٣,٣
أخشاب ومشتقاتها	١٢,٠	١١,٦
ورق ومشتقاته	٦,٠	٥,٩
طباعة ونشر	١١,٤	١١,٠
مطاط ومنتجات بلاستيك	١١,٤	١١,٢
كيماويات ومشتقات نفط	١٧,٥	١٧,٥
منتجات منجمية لا معدنية	١٠,٨	١٠,٦
معادن أساسية	٥٠,٠	٤,٩
منتجات معدنية	٤٠,٧	٤٠,٠
آلات	١٠,٤	١٠,٣

تجهيزات كهربائية والكترونية	٤٠,٥	٤٠,٥
تجهيزات نقل	١٩,٩	١٩,٩
متفرقات	٦,٧	٦,٧

ـ المصدر: كتاب الاحصاء السنوي ١٩٨٦ ، ص٣٨٦ ـ ٣٩٧

من هذا العدد هناك ١٥,٧ ألف عامل من المناطق المحتلة (كتاب الاحصاء لاسرائيل ١٩٨٥ ، ٧١٠) . مستوعبون في القطاع الصناعي في اسرائيل ، أي أن صافي المستخدمين الاسرائيليين في الصناعة ـ باستثناء الماس ـ هو ٢٧٥ ألف مستخدم بما فيهم اصحاب الاعمال انفسهم .

والآن دعنا نتناول هذه الحالة على النحو التالي :

لو فرضنا ان مختلف فروع الصناعة الاسرائيلية تنتج قسماً من منتجاتها في المناطق المحتلة على اعتبار ان هذه المنتجات مطلوبة لاستهلاك هذه المناطق ، وعلى اعتبار ان هذه المنتجات محمية الى حد كبير من منتجات اجنبية منافسة ، اما عن طريق عدم توفر المنتجات الأجنبية أو عن طريق الرسوم الجمركية العالية العالية جدا على هذه المنتجات الاجنبية . وهذا يعني أننا باستهلاك او شراء المنتجات

الاسرائيلية نفتح فرص عمل لكل من المالك والعامل في اسرائيل .

ولنفترض كذلك ان فرع التجهيزات الكهربية والالكترونية الاسرائيلي ضعيف التسويق في المناطق المحتلة ، على اعتبار ان هذه الصناعة جرى التركيز عليها في اسرائيل للتصدير للخارج ، إضافة الى كون جزء كبير من منتجاتها هي منتجات عسكرية . ونود الاشارة هنا الى ان حذف هذا الفرع من عملية التسويق في المناطق المحتلة فيه شيء من التعسف ، على اعتبار اننا نستهلك الكثير من المنتجات الكهربية الاسرائيلية ، ولكننا نفعل هذا من اجل تقريب الصورة بأفضل شكل ممكن .

في هذه الحال فإننا سوف نطرح المستخدمين في فرع الالكترونيات والتجهيزات الالكترونية والكهربية من العدد الكلي للمستخدمين ليظل عندنا ٢٣٤,٥ ألف مستخدم هم المتبقون في قطاع الصناعة في إسرائيل .

يبلغ عدد سكان اسرائيل ٤,٢٦٦,٠٠٠ نسمة ، كما يبلغ عدد سكان المناطق المحتلة ١,٣٠٠,٠٠ نسمة ، أي أن نسبة سكان المناطق المحتلة الى سكان اسرائيل حوالي ٣٠ بالمئة أي ان القدرة الاستهلاكية لسكان المناطق المحتلة هي ٣٠ بالمئة من القدرة الاستهلاكية للاسرائيليين .

إن ٣٠ بالمئة من ٢٣٤,٥٠٠ تساوي ٧٠,٣٥٠ مستخدماً

اسرائلياً في القطاع الصناعي وحده ، يحصلون على فرص تشغيل من جراء ربط اقتصادنا مرغماً بالاقتصاد الاسرائيلي .

هذا إذا تجاوزنا مسألة تخل بالمعادلة وهي ان المواطن في المناطق المحتلة ربما لايستهلك بقدر استهلاك الفرد في اسرائيل نظراً لفارق مستوى المعيشة بين المنطقتين ، ولكن ربما يتعدل الفرق إذا وضعنا بالاعتبار ان استهلاك الفرد الاسرائيلي لايزيد كثيراً عن استهلاك الفرد في المناطق المحتلة ، لان الاسرائيلي ذا الدخل الاعلى ينفق مايشكل الفارق في مستوى المعيشة على شراء سلع أجنبية اكثر مما يفعل الفرد في المناطق المحتلة كصاحب دخل أقل .

هذا العدد الضخم من المستخدمين الاسرائيليين - بما فيهم أصحاب الاعمال الذين ينتجون فقط لصالح المناطق المحتلة او ينتجون ماينتجون لاسرائيل واضعين القدرة الاستهلاكية للمناطق في الحسبان - يكشف كم هو مهم وخطير على الاقتصاد الاسرائيلي توقف استهلاك هذه المناطق من منتجاته .

وهو يكشف، وهذا الأهم، عن مسألة اكثر اهمية وهي : لماذا تتمسك اسرائيل بالمناطق المحتلة الى هذا الحد الكبير ، ويكشف كذلك كم سيكون لتوقف استهلاك المناطق المحتلة من المنتجات الاسرائيلية من اثر ليس على الاقتصاد الاسرائيلي وحسب ، ولكن ايضاً ، بل ونتيجة لذلك ، على الموقف السياسي للاسرائيليين من

البقاء في المناطق المحتلة .

ان توصل أعداد أكبر من الاسرائيليين ومن مختلف الشرائح إلى الاقتناع بأن المناطق المحتلة مقبلة على مقاطعة المنتجات الاسرائيلية ، سوف يقود إلى تحييد هذه الشرائح تجاه عملية البقاء في المناطق المحتلة ، وربما سوف يسعى قسم كبير منها إلى المطالبة بالانسحاب، ليقوم الاسرائيليون بترتيب بيتهم الاقتصادي بمعزل عن سوق استهلاكية تحاربهم .

إذا كان حوالي سبعين ألفا من الاسرائيليين يجدون عملا لهم في القطاع الصناعي ، نظراً لاستهلاكنا من منتجاتهم ، ناهيك عن أماكن العمل في القطاعات الأخرى، فان هذا يكشف عن ان مانقدمه من فرص تشغيل لعمالهم أعلى بكثير مما يقدمه الاسرائيليون من فرص تشغيل لعمالنا البالغ عددهم في مختلف القطاعات حوالي مئة الف عامل، ناهيك عن ظروف عملهم السيئة .

لسنا في معرض المقارنة بين تشغيل عمالنا في اسرائيل وتشغيل الاسرائيليين أنفسهم هناك، إلا ان هناك أمراً لايمكن اغفاله، وهو ان فائض القيمة الذي ينتجه كل من عمالنا ـ داخل الخط الاخضر ـ وفائض القيمة الذي ينتجه العمال الاسرائيليون هناك تظل جميعها لصالح الاقتصاد الاسرائيلي . ولايستفيد عمالنا من هامش ولو بسيطاً من فائض القيمة هذا عن طريق الخدمات الحكومية الاسرائيلية داخل

اسرائيل، كما هي الحال بالنسبة للعمال الباكستانيين في بريطانيا الذين حصلوا على الاقامة هناك، لان عمالنا ليسوا محرومين من حق الاقامة داخل الخط الاخضر وحسب، بل حتى محرومون من النوم ليوم واحد .

مثال القمصان

نود هنا ايراد مثال متواضع على الارباح التي يحصل عليها اقتصاد الاحتلال من حصر مستورداتنا في منتجاته . فلو اشترى كل فرد في المناطق المحتلة قميصين اثنين في السنة من المنتجات الاسرائيلية، لكان الحساب عندنا بالشكل التالي :

١,٣٠٠,٠٠٠ شخص × ٢ = ٢,٦٠٠,٠٠٠ قميص، تستهلكها المناطق المحتلة من المنتجات الاسرائيلية في السنة .

ولو فرضنا ان ثمن القميص الواحد هو ٣٠ شيكلاً × ٢ = ٦٠ شيكلا ثمن القميصين. ولو فرضنا ان ربح المنتج والتاجر الاسرائيليين هو ثلث سعر القميص الواحد، لكان الوضع كما يلي :

٣٠ ـ ٢٠ = ١٠ شيكل ربح المنتج والتاجر الاسرائيليين في القميص الواحد.

١٠ × ٢,٦٠٠,٠٠٠ = ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ مليون شيكل يربحها المنتج والتاجر الاسرائيليين من بيع قميصين فقط لكل مواطن من المناطق المحتلة .

هذا ناهيك كما أشرنا، عن ان استهلاك سكان المناطق المحتلة

للقمصـان الاسرائيلية ، يخلق فرصاً لاستثمار الرأسمال الاسرائيلي في هذا الفـرع من الانتـاج ، وفرصاً لتشغيل العمال أيضاً . وبالامكان القياس على مختلف البضائع والخدمات التي نستهلكها من منتجات الاحتلال .

هناك ملاحظتان أخريان في هذا الصدد وهما :

أولاً : انعدام انتاجنا لهذه القمصان ، يعني اننا نسمح لجزء من المـتراكم المالي المحلي بالذهاب الى الاقتصاد الاسرائيلي، وهذا نزيف للتراكم وعجز عن الاحتفاظ به . كما انه حتى لو استوردنا هذه البضائع من دولة اخرى، فاننا نحسن شروط تبادلنا معها لنحصل على تبادل أكثر تكافؤا مما عليه حالنا مع اسرائيل، والتي كما أشرنا في موضع سابق، يندرج تبادلنا معها في اطار اخضاعي ، وهذا يشذ عن نظريات التجارة الدولية .

ثانياً: ان هذا المثال يكشف لنا كم هو هام التركيز على حصولنا على حق الاستيراد الحر من الخارج .

فائض القيمة :

تحدثنا كثيراً عن تشغيل عمالنا في اسرائيل وعن الارباح التي يحصل عليها الاقتصاد الاسرائيلي من جراء ذلك التشغيل. ولكننا سنعرض هنـا لجانب آخـر، مختلف عن ماذكـرناه، . وهو القيمة الفائضة التي

يحصل عليها الرأسمالي الاسرائيلي من تشغيل المئة الف عامل من المناطق المحتلة العاملين هناك .

كما اشرنا سابقاً، فان اجرة العامل العربي الصافية في اسرائيل تساوي ٣٠ شيكلا يومياً. ولنفرض ان هذه الشواكل الثلاثين هي قيمة يوم العمل الضروري، (٢٤) وانها تساوي ٤٠ بالمئة من يوم العمل الفائض، وهو مايحصل عليه الرأسمالي الاسرائيلي من تشغيل العامل العربي هناك .

اذن تكون كل قيمة يوم العمل ، وهي انتاج العامل بالطبع ٧٥ شيكلاً .

٧٥ ـ ٣٠= ٤٥ شيكلاً يحصل عليها الرأسمالي الاسرائيلي من تشغيل العامل العربي الواحد يوما واحداً .

١٠٠,٠٠٠ × ٣٠٠ يوم عمل سنوياً = ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ يوم عمل سنوياً يحصل عليها الرأسماليون الاسرائيليون من تشغيل عمالنا لسنة واحدة وهي عام ١٩٨٧ .

٣٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٤٥ شيكل فائض القيمة = ١,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ شيكل .

١,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٢,٨ سعر صرف الشيكل الى دولار = ٤٨٢ مليون دولار ، أي ما يساوي سدس المساعدات الامريكية لاسرائيل سنوياً . وهذا المبلغ مختلف بالطبع عن فارق الاجور

والمقتطعات التي يحصل عليها الاقتصاد الاسرائيلي من تشغيل عمالنا هناك . اضف الى كل هذا ان الشواكل الثلاثين التي يحصل عليها هذا العامل : اجرة صافية يعود معظمها الى السوق الاسرائيلية لشراء حاجات العامل ومن يعيلهم ، ليدفع ليس قيمة السلعة المشتراة . بل كذلك ربحاً للمنتج والتاجر الاسرائيليين فوق ذلك .

تشغيل الطلبة :

اصبح من المألوف ان يقوم الكثير من عمالنا العاملين في اسرائيل باصطحاب أبنائهم للعمل هناك خلال عطلة الصيف . وبالنسبة للطالب والاب فان الابن يوفر من هذا العمل جزءاً من مصروفه خلال السنة الدراسية .

وهنا نود ان نحسب ما الذي يربحه اصحاب العمل الاسرائيليون من تشغيل طلبة المدارس في موسم الصيف .

يفضل صاحب العمل الاسرائيلي تشغيل الطلبة في الصيف ، لأنهم يقومون بنفس العمل الذي يؤديه الآباء ، ولكن بأجرة أقل من التي يدفعها للآباء ، حيث تصل تلك الاجرة الى ثلثي اجرة الآب .

فلو فرضنا ان هناك ١٥ ألف طالب يذهبون للعمل في اسرائيل خلال فصل الصيف ـ العطلة المدرسية ـ وأنهم يشتغلون من هذه العطلة ٧٠ يوماً :

١٥٠٠٠ × ٧٠ = ١,٥٠,٠٠٠ يوم عمل يحصل عليها الاقتصاد الاسرائيلي من تشغيل طلبة المدارس .

وعلى اعتبار ان الطالب يحصل على ٢٠ شيكلاً يومياً ، وهي ثلثا اجرة الاب . فان ما يربحه اصحاب العمل الاسرائيليون كفارق اجور من تشغيل الطلبة هناك هو :

١,٠٥٠,٠٠٠ × ١٠ = ١٠,٥٠٠,٠٠٠ شيكل .

الباب الرابع

طرد عمالنا من اسرائيل
والبدائل المطلوبة

طرد عمالنا من اسرائيل والبدائل المطلوبة

تشغيل عمالنا أساسه حاجة الاحتلال

ليست الانتفاضة وحدها هي التي وضعت مشكلة تشغيل عمال المناطق المحتلة داخل الخط الاخضر على بساط البحث ، وان كانت قد وضعت هذه المرة بشكل جديد وحاسم . فكثيراً ما دار النقاش في الاوساط الاسرائيلية حول حدود الكسب الاسرائيلي من تشغيل هؤلاء العمال . ولكن الاتجاه العام في اسرائيل ظل لصالح تشغيل عمال المناطق المحتلة لاعتبارات هي اولا واخيراً في صالح اسرائيل ، ولهذا السبب بالذات كان لهؤلاء العمال متسع .

دون الخوض في التفاصيل ، فان عمالنا داخل الخط الاخضر هم الذين يعملون في ورديات العمل الليلية وقطف الحمضيات واعمال البناء وحمل الاسمنت والتنظيف . وهي المجالات المغلقة عليهم حيث يربأ الاسرائيليون عن القيام بها . كما ان فترة عشرين سنة من الاحتلال قد جذرت هذا التوجه في الطبقة العاملة الاسرائيلية ليصبح ظاهرة

ملازمة لها ، ولايمكن تغييرها سريعاً بانعطاف ١٨٠ درجة .

وقبل ان نتحدث عن ظروف التشغيل واستمرار التشغيل تهمنا الاشارة الى ان اضراب عمال المناطق المحتلة في اسرائيل يوم ٢١ ديسمبر (كانون الأول) الماضي كان نموذجاً مكثفاً على ما يمكن ان يحدثه اضراب العمال العرب في البنية الانتاجية في اسرائيل . لكن اضراب العمال العرب لم يكن مسألة تضامن ليوم واحد وانما تكرر بعشرات الالوف خلال مختلف أيام الانتفاضة . وهذا خلق ارتباكاً في مسار العملية الانتاجية في اسرائيل ، فلا يستطيع صاحب المصنع معرفة ان كان اليوم يستشتغل ام لا طالما ان معظم عماله العرب متغيبون . ولا ننسى ان ١٥,٧٠٠ عامل من المناطق المحتلة مستخدمين في الصناعة في اسرائيل يوازون نفس العدد المستخدم في الصناعة في الضفة الغربية كلها . ليس هذا هو الرقم الاسرائيلي الوحيد ، فهناك تقديرات متعددة لهذا العدد (انظر كتاب الاحصاء ١٩٨٦ ص ٧١٠) .

إن إضراب عمال المناطق المحتلة متواصل ، رغم تناقضات تقارير الاحتلال ، وخاصة التي تذيعها دار الاذاعة الاسرائيلية للمستمعين العرب ، ويشمل الإضراب مايقارب نصف العمال العرب يومياً ، فحتى أواخر الشهر الثالث للانتفاضة مازال المتغيبون من عمال المناطق المحتلة يشكلون ٤٢ بالمئة من مجموعهم العام ، باعتراف موشية كتساب وزير العمل الاسرائيلي . (انظر : جروزالم بوست ١ ـ ٣ ـ

١٩٨٨) ، وهـذا ما هز السياسة الاسرائيلية ، ولان كل ما يدور في المنـاطق المحتلة من احـداث خلال اشهـر الانتفـاضـة ، قد فاجـأ الاسرائيليين ، فإنـه لابـد « وفي سياق الشعور بالانتفاضة على عدة أصعدة » ان يكون لاضراب العمل دوره في تلك المفاجأة » (فكيف يمكن للعـامـل العـربي المتخلف ان يضرب عن العمـل لدى سيده الاسرائيلي الذي يطعمه ويسقيه) ؟

بهذا المفهوم الانثروبولوجي الاستشراقي الاستعماري المركب ينظر حكـام اسرائيل ليس الى العـامـل الفلسطيني وحـده ، وانما الى العربي عموماً . يقول السيد كتساب في نفس عدد الجروزام بوست اعلاه : « ان اسرائيل قد سمحت لـ ٤٥٠ عاملاً من جنوب لبنان بالعمل في إسرائيل بهدف تقوية العلاقة مع سكان جنوب لبنان » وهذا يوضح ان السيد الوزير يرى في توفير الخبز رشوة تؤدي الى التنازل عن الكرامة القـومية ، ومن الواضح بالطبع ان الدرس لم يفهم ، وان الرسالة لم تصل ؟؟؟ . ومثل هذا المفهوم لابد ان يشتمل على مخاوف اسرائيلية عديدة ، منهـا ان تنـامي هذا الشعـور عند الفلسطينيين يعني تنامي مطالب من نوع خطير آخـر ، فيمكن لهؤلاء العـمال ان يصبحوا قوة مسيسة قادرة على شل الاقتصاد الاسرائيلي في وقت الازمات السياسية المعني . ولعـل مايزيد قنـاعـة الاسرائيليين بهذا أنهم لم يتعـودوا على اضرابـات كثيفـة من هذا النوع قط ، ولم يتعود صاحب العمل على

وقوف العامل العربي في وجهه مؤكداً بصراحة ان اضرابه سياسي .

وطالما ان الانتفاضة قد طرحت الصراع ببعده السياسي القومي الواضح ، وطالما ان المشاركة العمالية كانت واضحة من جهة وموجعة للاقتصاد الاسرائيلي من جهة ثانية ، فلابد لاسرائيل ان تأخذ الامر على محمل الجد لهذا ولاسباب عديدة اخرى تلجأ اسرائيل الى فرض العقوبات القصوى لمواجهة هكذا تحركات .

نظرية تشغيل عمال المناطق المحتلة :

يعتقد الكثيرون ويروجون لما يعتقدون ان اسرائيل قد احتلت المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وهي تملك خطة عسكرية للاحتلال فقط ، أي أنها لم تكن تملك ، وحتى لسنوات عدة بعد الاحتلال ، خطة سياسية واقتصادية لتلك المناطق . ودون الدخول في تفاصيل الاثبات او النفي ، فان النظر للوقائع العملية يمكن ان يساعد على تعاط افضل مع المشكلة .

من الناحية العملية كان موشي دايان ، من حزب العمل حينها ، وهو وزير الدفاع الاسرائيلي المسؤول عن المناطق المحتلة ، وكانت نظريته في هذا الصدد هي تشغيل قوة العمل من المناطق المحتلة ، لأن البطالة يمكن ان تقودها الى الانخراط في نشاطات ضد الاحتلال ، ولكن ، كان هذا التعاطي مع الامر مباشراً وقصير الامد . فرغم توفر

اماكن العمل شارك عمالنا الان في ما هو اخطر على اسرائيل من العمل العسكري الذي تم الاحتراز ضده . أما الهدف ذو المدى المتوسط والطويل فهو من الافضل ان يعتمد هؤلاء العرب على اسرائيل بدل ان يطوروا صناعتهم الخاصة .

في هذه الجملة تكمن نظرية سياسية اقتصادية اجتماعية اسرائيلية متكاملة حول المناطق المحتلة . وأقل ما يمكن ان توصف به هو ان هدف هذه النظرية في تجسيدها سياسياً هو محاولة جعل سكان المناطق المحتلة كمجرد كم عددي غير محدد الشخصية كما كانت الحال بالنسبة للفلسطينيين داخل الخط الاخضر ، لاسيما ان التطوير الاقتصادي لهذه المناطق سوف يلعب الدور المركزي في بلورة تلك الشخصية . فهو الذي سيعطيها المقومات المادية للاستقلال على اعتبار ان الوعي السياسي . طبقياً ووطنياً ، هو المظهر للعمق الاقتصادي الذي هو الجوهر .

بمعنى آخر ، فان التبعية الاقتصادية سوف توفر على اسرائيل الكثير من الجهد الذي سوف تبذله لمنع تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية ، اي ان التبعية سوف تساهم في اعاقة هذا التبلور .

هناك ايضاً البعد الاقتصادي المتعلق بالاقتصاد الاسرائيلي نفسه ، وهو ان اسرائيل كانت في السنوات التي تلت الاحتلال في فترة تغيير وتركيز لبنيتها الاقتصادية على ضوء تقسيم العمل الدولي بين المركز

الامبريالي[٢٥] وتوابعه ، وكانت اسرائيل بصدد احتلال عش صغير في صناعة الالكترونيات العالمية ، وبشكل خاص الصناعات العسكرية منها ، ولذا كانت مضطرة لنقل واعادة تأهيل العديد من عمالها الى القطاعات الجديدة ، وعليه كان لابد ان يوجد من يشغل مواقع العمل الاسود . (سمارة - ١٩٨٧ ب) .

صحيح ان هناك من فكر من الاسرائيليين باحضار عمال من البرازيل والبرتغال ، وهناك في اسرائيل اليوم اكثر من ألف عامل برتغالي وبريطاني في الصناعة (العودة ، عدد ١٢٧) . ولكن لو ربطنا الجانب الاقتصادي الاسرائيلي البحت بالجانب الأمني وبالجانب السياسي في إبقاء المناطق المحتلة متخلفة وتابعة . لوجدنا ان عمال المناطق المحتلة هم الوحيدون المرشحون لشغل هذه المواقع ، وهكذا حصل . فما ان حل عام ١٩٧٣ حتى كان في إسرائيل ٥٩,٣٠٠ عامل من المناطق المحتلة (الاحصاء السنوي - ١٩٧٤ - ص٧٠٤) ولسنا متأكدين هنا ان كان هذا هو العدد المسجل رسمياً ام يشمل كل العرب العاملين في اسرائيل ، لاسيما ان الاحصاءات الاسرائيلية تتضارب في هذا الشأن خاصة ان العمال غير المسجلين رسمياً من خلال مكاتب العمل الاسرائيلية يصلون ٣٠ - ٥٠ وحتى مائة بالمئة من المسجلين . وتجدر الاشارة الى ان الاحصاءات الاسرائيلية لاتضم عمال القدس الى عمال المناطق المحتلة .

جانب مما حدث :

لاعتبارات عديدة منها العامل الوطني السياسي ومنها عامل القلق ، ومنها عامل عدم الرغبة في العمل بإسرائيل ـ لولا الحاجة ـ لهذه وتلك اضرب العديد من العمال العرب العاملين داخل الخط الاخضر . ويعرف هؤلاء انهم في هذه الفترة بالذات حيث الاجور ضئيلة ، وكلفة المعيشة عالية جداً ، لايلمكون مايعوضون به اي يوم عمل يتغيبونه ، فكيف إذا ما فصلوا عن العمل ؟ ومع ذلك أضرب هؤلاء العمال لايام عديدة . اما القناعة الكامنة وراء هذا الاضراب فلم يستطع الاستشراق العسكري فهمها .

هنا تجدر الاشارة الى ان هذا الإضراب لم يكن الوحيد خلال فترة الاحتلال ، وخاصة ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ حيث اضرب معظم ان لم يكن كل عمال المناطق المحتلة العاملين داخل الخط الاخضر ، كما أضربوا لفترات متفاوتة في مناسبات عدة وخاصة ابان الغزو الاسرائيلي للبنان . ولكن تأثير هذا الاضراب بالذات ، كونه جاء في سياق الانتفاضة المستمرة ، والذي يعني انخراط الطبقة العاملة في الانتفاضة ، أبرز قلق السلطات الاسرائيلية من الخطورة السياسية لهذا الانحراف الى جانب خطورته الاقتصادية .

منذ الايام الاولى للانتفاضة حيث اضرب بعض وليس كل العمال

العرب ، أصيب أصحاب الاعمال الاسرائيليون بخسائر كبيرة ، هذا ما قالته المصادر الاسرائيلية نفسها ، وخاصة أصحاب مشاريع زراعية للخضار والفواكه . وأصحاب الخدمات ، وقطاع الابنية وصناعة الانسجة ـ التي تعمل داخل اسرائيل وفروعها في المناطق المحتلة نفسها . تقول جريدة الجورزالم بوست « يشكو الصناعيون من هبوط نسبة ٣٠ بالمئة في مبيعات قطاعات معينة ، نظراً لهبوط طلب سكان المناطق المحتلة » (١ ـ ٣ ـ ١٩٨٨) . (انظر كذلك العلاقات التجارية) .

وذكرت صحيفة البوست « ان انتاج مصانع الانسجة وقطاع البناء قد توقف تماماً يوم امس حيث قام العرب في المناطق المحتلة وداخل اسرائيل بإضراب شامل لمدة يوم واحد . وان المصانع التي لم تتوقف فقد تباطأ العمل فيها بشكل كبير » (٢٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٧) .

التطور الهام على هذا الصعيد لم يكن في إطار علاقات العمل ، بمقدار ماكان في العلاقات السياسية ، حيث شنت السلطات الاسرائيلي بشكل مركز وواضح حملة مكشوفة ضد العمال العرب . بل ان هذه السلطات هي التي وضعت في فم أصحاب العمل الاسرائيليين عبارة الطرد والتهديد بالطرد . وهذا أمر مفهوم في سياق البغتة التي اخذت بها السلطات الاسرائيلية من الانتفاضة ، وفي سياق مسلكها الاعلامي الذي يجعل من الاذاعة الاسرائيلية باللغة العربية مدرسة في

تحطيم سكان المناطق المحتلة .

وحيث ان لكل طرف مبرراته ودوافعه ، فان دوافع السلطات الاسرائيلية ، كانت رجعية اكثر بكثير من دوافع اصحاب العمل ، فقد خشيت هذه السلطات ان يتحول الاضراب الاحتجاجي الى اضراب تجريبي يمتد ذلك ليصبح اضراباً متواصلاً ، خاصة انه بدأ كإضراب سياسي .

أما صاحب العمل الاسرائيلي فقد استمد زخماً ما من السلطات الاسرائيلية وهو زخم مضاف الى قناعاته الطبقية والايديولوجية ، واخذ في التصرف بما يتلاءم مع تهديدات السلطة . وعلى هذا الاساس تم طرد العديد من العمال العرب ، وبطريقة تعسفية واضحة .

لقد ادى تقاطع موقف السلطة مع مواقف بعض اصحاب العمل من الاسرائيليين الى حصول اصطدامات بين العمال العرب واليهود ، كانت نتيجتها بالطبع طرد العمال العرب (انظر جروزالم بوست اعداد ٢٢ ، ٢٥ ـ ديسمبر ١٩٨٧) .

ولكي لا تفرغ الصورة من جوهرها فان العامل المصلحي ظل هو الحكم في مسألة الطرد وعدمه بالنسبة للعمال العرب . فلم يقم المصنع او المزرعة اللذين يشغلان عمالاً عرباً بطرد هؤلاء العمال طالما كانا بحاجة لهم ، في حين كان الطرد من نصيب اولئك العمال الذين يعملون في اماكن يسهل عليها إيجاد بدائل لهؤلاء العمال ، او الذين

يعملون في اماكن عمل قليلة الاربحية ، وتجد ان تقليص عدد العمال في مصلحتها ، في هذه الفترة على الاقل . اضافة الى ان بعض المصانع خفضت ايام العمل او اعطت اجازات لقسم من العمال .

يقول عامل عربي من القدس ، لا يريد ذكر اسمه : « نحن نشكل اكثر من خمسين بالمئة في المصانع الاسرائيلية ، وهو مصنع يستخدم عمالاً فنيين ، لقد ناضلنا كثيراً للحصول على ابسط الحقوق . لايمكنك التصور أننا ناضلنا لكي ناخذ حق الركوب في الدفعات الاولى من السيارات التي تأتي لنقل العمال . كانت الدفعات الاولى من السيارات مخصصة لنقل العمال اليهود أولاً ، وبعد ان ينتهوا يأتي دورنا ، إذا تأخر العامل منا خمس دقائق عند فرصة الغداء فانه يتعرض للتقريع من صاحب العمل وعليه ان يتأخر بعد الظهر بدلاً منها . نحن مرغمون على العمل أيام السبت كلما طلب المصنع ذلك ، ويرفض صاحب المصنع ان يسجله لنا كيوم عمل إضافي لأننا نأخذ في هذه الحال اجرة اعلى وندفع ضرائب أقل ، ولذا يسجله كيوم عمل عادي ، أما العامل اليهودي فلايعمل يوم العطلة إطلاقاً ، أما بخصوص الطرد ، فإنهم لم يطردونا بعد رغم الاضراب ، ولكنهم أنذرونا جميعاً أن أي يوم إضراب معناه الفصل الأكيد »[٢٦] .

فيما يتعلق بالحديث عن جلب عمال من البرتغال او البرازيل للحلول محل العمال العرب ، قال احد العمال العرب وهو يعمل في

منطقة صفد داخل الخط الاخضر : « لقد حاول الاسرائيليون ذلك عام ١٩٧٧ ، ولكنهم فشلوا تماماً ، فلم يستطع هؤلاء احتمال ظروف العمل ، ولم يستطيعوا التفاهم لغوياً وعادوا خلال ثلاثة اشهر الى بلادهم » .

لكن هذا لا يعني استحالة استيراد العمال من الخارج ، من دول جنوب شرق آسيا وخاصة في ظل الازمة الاقتصادية في الخليج وطرد عشرات الآلاف من هؤلاء العمال هناك ، إذا مافعلت ذلك بشيء من البطء المناسب للتكيف معه .

ان اسرائيل نفسها هي الاقدر على فهم خطورة ما يقارب مئة ألف عامل أجنبي . فمن بين كل المستوطنات البيضاء في العالم ، كانت اسرائيل الوحيدة التي استوردت عرقاً واحد ، بل ديناً واحداً ، أليس أمراً لامساومة فيه ، بالنسبة للصهيونية وهو خلق دولة يهودية نقية ، ان مئة ألف عامل اجنبي حتى بدون اسرهم مشكلة كبيرة لإسرائيل التي اعتادت على جلب المستوطنين اليهود فقط وليس هذا معرض الحديث عن الخدمات المتعددة التي لابد ان تقدمها اسرائيل لهؤلاء العمال ، كالمساكن والمدارس لأبنائهم وأماكن عمل لنسائهم ، والتي سوف تتبلور في أشكال جديدة من مدن الصفيح ، وربما يتحول هؤلاء مع الزمن الى أقليات قومية ، ان ما اعتادت عليه إسرائيل هو ان يأتي غير اليهود للعمل التطوعي ، كمعجبين بإسرائيل ، ولكن ليس كمقيمين

يتحولون الى ساكني مدن الصفيح . وليس الامر بالنسبة لاسرائيل حلول أقلية او أقليات قومية اخرى محل العرب فالأقلية العربية موجودة سواء طرد عمال المناطق المحتلة أم لا .

ماذا لو حصل الطرد الشامل ؟

هذا أحد الأسئلة المشروعة التي لابد لنا من التعاطي معها في هذه المرحلة بالذات . وحتى هذا السؤال ربما يمكن لنا ان نطرحه بصيغة اخرى وهي لماذا لم يقم احد بخلق او تطوير او الشروع **بإيجاد** بديل لتشغيل العمال العرب داخل المناطق المحتلة طوال كل هذه الفترة أليس هذا التطوير والتشغيل احد جوانب بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية ؟ وهل بناء هذه الشخصية هو امر سياسي بحت ؟ هذا يدخلنا في معالجة الجانب المتعلق بالنهج غير الاستثماري للاموال التي ادخلت الى المناطق المحتلة ، وهو جانب لا نود التعاطي معه هنا ، لاعتبارات عدة ، احدها ان التسريب الخاطىء لأموال الصمود ـ اللجنة المشتركة ـ بشكل خاص هو امر اخلاقي في المقام الاول فيما يخص الجانب الفلسطيني . تسييره بشكل خاص سليم امر يتطلب تغييراً في النهج الفكري والسياسي ، وهو الامر الذي نأمل ان يكون من نتائج الانتفاضة ، بمعنى ان تخلق الانتفاضة نفسها قناعات محلية على الارض ترغم القائمين على هذه الأموال من الجانب الفلسطيني على

تغيير أسلوب تصريف الأموال ، لأن توفر قناعات محلية سليمة وواعية هو الضمان الوحيد لهذا الأمر . وغيره سيظل من قبيل الخطابة والبلاغة السياسية والثورية ، والتي لم تنجح في احداث أي تغيير في النهج .

لا توجد وقائع على الأرض تدعم المدافعين عن التسريب الخاطىء لأموال الصمود ، والتي لم تتبلور في مشاريع انتاجية او خدمات عامة (انظر سمارة ـ اموال الصمود لغير الصمود . الشراع ١٥ تموز ١٩٨٣ عدد ٦٠) . ونظراً لان تسريب هذه الاموال كان غير سليم ، فقد كان ولا يزال من الافضل ان يحاول سكان المناطق المحتلة الاعتماد على الذات ، لتأسيس بنية اقتصادية معافاة ـ وان كانت متواضعة ـ وربما لهذا السبب كانت هناك اقتراحات مبكرة للاعتماد على الذات (سمارة ١٩٧٩ ص ٢١٣) .

ـ لقد حصل تقصير واضح في هذا المجال . ولا يمكن هنا توجيه اللوم الى اسرائيل او الاردن ، فهما معنيتان بطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية ، ولذا فقد كان اقتصاد المناطق تابعاً للاقتصاد الاردني في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، واصبح تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ، بل ان ما حصل بعد ١٩٦٧ ليس توريثاً للتبعية فقط ، وانما هو شكل من اشكال تعدد التبعية او المحوطة ، حيث وجدنا انفسنا امام محوطة اقتصادية مزدوجة لاسرائيل والاردن ، غالبها لاسرائيل ، والى جانب المحوطة الاقتصادية للاردن ، هناك أيضاً محاولة المحوطة

السياسية للاردن عن طريق شراء الذمم سياسياً (انظر سمارة ١٩٨٧ أ، فصل ٥) . أما وكلاء الفبارك الذين دعمهم الاحتلال ـ الكمبرادور[٢٧] ـ فلم يشكلوا في يوم ثقلاً سياسياً لنقول ان الاحتلال قد حاول انجاز محوطة سياسية من خلالهم .

ولو افترضنا حصول الطرد الشامل والمفاجيء اليوم ، لترتب على ذلك أزمة مزدوجة لكل من الاحتلال والمناطق المحتلة . بالنسبة للاحتلال ، ستكون المشكلة هي الدفع الى المناطق المحتلة بحوالي مئة ألف شخص يمثلون ما يقارب نفس العدد من الاسر الى سوق العمل المشبعة في هذه المناطق . وهذا معناه تجنيد جيش كبير من العاطلين عن العمل ، والذي ربما يجد العمل السياسي المباشر المهنة الوحيدة المتوفرة لديه .

ليس من المعقول ان يقدم الاحتلال على اتخاذ هذه الخطوة على ضوء الانتفاضة الحالية على الاقل ، والتي لاشك في ان البعد الاقتصادي أحد أبعادها . أما في حالة الطرد هذه فيصبح البعد الاقتصادي سيد الابعاد ، وعندها لابد ان يثمر على اكتافه ابعاداً عديدة اخرى ، ولذا فإن الاحتمال الاكثر هو حصول الطرد الجزئي والتدريجي ، هذا اذا لاح في الافق ما يوحي بأن الاحتلال تخلى عن نظريته التي طرحها قبل عشرين سنة . ويبدو انه إذا ما بدت بوادر تخليه عن هذه النظرية ، فإن هناك تغيرات جذرية وحادة في سياسية اسرائيل

تجاه المناطق المحتلة ، وهذه التغيرات لابد ان تكون الولايات المتحدة على علم مفصل بها ، هذا إذا لم تكن لها حقوق التأليف والطبع أيضاً .

لماذا لا يتم الطرد بسهولة ؟

كما أشرنا سابقاً في هذا الموضوع ، فإن إقدام الاحتلال الاسرائيلي على طرد كافة عمالنا العاملين في مشاريعه امر مستبعد على الأقل على ضوء حاجته لهم من جهة ، وعلى ضوء خطورة اضافة مئة ألف شخص ـ جدد ـ للعاطلين عن العمل في المناطق المحتلة من جهة ثانية ، ولعوامل اخرى ذكرناها سابقا . كل هذا إلى جانب كون الافقار العام هو احد عوامل حفز الانتفاضة الحالية في المناطق المحتلة ، فليس في مصلحة الاحتلال بالطبع ردفها بجيش من قوة العمل الناضجة .

على أية حال يدرك أصحاب العمل في اسرائيل ان طرد عمالنا يشكل خسارة واضحة لهم . فهم سوف يضطرون لتشغيل عمال اسرائيليين في أماكن العمل الخالية ، وهي على أية حال اماكن كان يرفض اليهودي شغلها ، وكان كذلك يجد او يتوقع إيجاد اماكن عمل افضل منها (انظر إدناه)

المهم ان هذا العامل اليهودي سوف يطالب بأجرة أعلى من تلك التي قبل بها العامل العربي الذي يتعرض لتمييز على كافة الاصعدة ، وهو نفسه سوف يكلف صاحب العمل الاسرائيلي اكثر من العربي على

كافة الاصعدة ايضاً .

هذا التطور يعني ارتفاع حصة الرأسمال المتحول في العملية الانتاجية ، وهي نفسها التي سوف تدفع صاحب العمل الاسرائيلي ، للتخلص من ارتفاع هذه الحصة ـ بالنسبة ـ الى زيادة المكون العضوي للرأسمال بإدخال آلات جديدة تحل محل العامل وتوفر اكثر على صاحب العمل ، وهذا بدوره يعيد الى سوق البطالة في اسرائيل عدداً جديداً وكبيراً من العاطلين عن العمل .

يجب أن لايخدعنا على أية حال كون احلال الآلة محل العامل أمر يحتاج في الغالب إلى فترة طويلة ، ولكن هذا الأمر يختلف من قطاع إلى آخر ففي مجال التنظيف وقطف المحاصيل الزراعية ، ليس بالأمر السهل على المدى القصيرأو الطويل . إلا ان ما علينا إدراكه انه حتى لو اخذ الاحلال فترة طويلة فانه امر ممكن الحدوث فقد يأخذ هذا التحول فترة بضع سنوات ، لكنه لابد ان يحدث في بلد رأسمالي يسير بخطى واسعة نحو تركيز دور المشروع الخاص على حساب القطاع العام ، او السياسة المسماة [Prvatization] من جهة ثانية[٢٨] .

ولكن ، كما أشرنا في هذا السياق ، فان الاجور التي يتقاضاها العمال العرب تقل بنسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة من أجور نظرائهم من العمال اليهود ، كما تقتطع وزارة العمل الاسرائيلية من اجور العمال العرب كافة المقتطعات التي تقتطعها من اجور العمال اليهود (سمارة

١٩٧٩ ص ١٥٠ ـ وفوجون ١٩٨٠) .

على أساس التقدير أعلاه، لنفرض ان اجرة العامل اليهودي اليومية الخام هي ٧٠ شيكلاً جديداً كمتوسط . إذن تكون الاجرة اليومية للعامل العربي كمتوسط هي ٧٠ - ٣٣٪ = ٢٣ أو ٢٣ × ٢ = ٤٦,٢ شيكل جديد ، هي الاجرة اليومية للعامل العربي المسجل رسمياً ويعمل داخل الخط الاخضر .

* تقوم السلطات الاسرائيلية بخصم ٤٠ بالمئة من اجرة العامل سلفاً لصالح الضمانات والتأمينات الاجتماعية وأنواع أخرى متعددة من المقتطعات .

* ٤٦,٢ ـ ٤٠٪ = ١٨,٤٨ شيكل جديد قيمة المخصوم من الاجرة اليومية للعامل العربي داخل اسرائيل كمقتطعات متعددة

* ٤٦,٢ - ١٨,٤٨ = ٢٧,٧٢ شيكل جديد صافي متوسط الاجرة المتبقية للعامل العربي .

* وعلى افتراض ان عدد العمال العرب العاملين داخل الخط الاخضر هو ١٠٠ ألف عامل ، فإننا نحصل على النتائج التالية لما تكسبه اسرائيل من البندين المشار إليهما اعلاه فقط :

* ٢٣,٨ × ١٠٠,٠٠٠ = ٢,٨٤٨,٠٠٠ شيكل جديد يومياً تكسبها اسرائيل من ما تقتطعه من اجور عمالنا العاملين هناك يومياً على اعتبار ان اجرة العامل العربي هي ٤٦,٢ شيكل جديد يومياً .

* ٢,٣٨٠,٠٠ + ١,٨٤٨,٠٠٠ = ٤,٢٢٨,٠٠٠ شيكل جديد تكسبها إسرائيل من البندين المشار إليهما أعلاه .

لو قسمنا هذا المبلغ على ٢٧,٧٢ شيكل جديد وهو المبلغ الذي قد تدفعه اسرائيل لكل اسرائيلي عاطل عن العمل من صندوق الضمان الاجتماعي على اعتبار انه عامل من المناطق المحتلة ، لوصلنا الى الاستنتاج بأن هذه المقتطعات كافية لان تدفع تعويض بطالة لحوالي ١٥٢,٥٢٥ عاطلاً اسرائيلياً عن العمل . وهذا العدد يصل الى حوالي ضعفي العاطلين عن العمل في اسرائيل . أي ان اسرائيل مضطرة لارغام العاطلين عن العمل بقبول مجالات عمل لا يرغبون فيها طالما ان تعويضات البطالة متحصلة وعلى حساب عمال المناطق المحتلة .

والمهم ، في هذا الصدد ، فان طرد عمالنا معناه اضرار الرأسمالي الاسرائيلي لدفع كل الفوارق المشار اليها اعلاه حينما يشغل عمالاً اسرائيليين ، ربما اجانب كبدائل لعمالنا وسيكون هذا هو السبب الذي سيدفع الرأسمالي الاسرائيلي لإحلال الآلة محل قوة العمل .

يقول « باروخ حقلاني » مسؤول دائرة التشغيل في إسرائيل : « ان الكثير من الشبان في اسرائيل يرفضون شغل العديد من اماكن العمل الشاغرة لانهم يرون انها لاتناسبهم » . فهم حسب قوله ـ يذهبون الى مكان العمل لطلب الشغل وهم يمتطون سيارات Subaru جديدة » . (جورزالم بوست ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٨٤) .

ويقـول أحـد أصحـاب المـطاعم في إسرائيل لأحد الصحفيين الاسرائيليين : « لا تسـألني عن اسمي الكامل ، اكتب اسمي فقط « يوسي » . ان العمال اليهود لايريدون ان يعملوا في التنظيف ، هناك عدة مئات من العمال من قطاع غزة يقومون بذلك ، اخبروا قراءكم ان العـمال اليهـود هم الـذين لايريدون العمل . انا ادفع لعامل عربي ١٠٠٠ شيكل ليقوم بالتنظيف كل صباح ، وأنا مستعد لدفع ٣٠٠٠ شيكل لعامل يهودي ليقوم بنفس العمل ، ولكن ما من احد يريد ان يكون عامل تنظيف » . ـ (الفجر الانكليزية ـ ٣٠ ـ ١١ ١٩٨٤) ـ .

ما ذكـر أعـلاه مجرد جانب من الفـوائد التي تجنيها اسرائيل من تشغيل عمال المنـاطق المحتلة فيهـا ، فلا يغيب عنا ان هؤلاء العمال ينفقون اجورهم نفسها ايضاً في اسرائيل ان على شكل مشتريات مباشرة أو على شكـل مشـتريات من السـوق المحلية التي تعـج بالمنتجـات الاسرائيلية التي تنفرد باحتكار هذه السوق .

أما عن بقية القطاعات الشعبية فهي معتمدة في استهلاكها على البضائع الاسرائيلية ايضاً . ان ٩٠ بالمئة من واردات المناطق المحتلة قادم من اسرائيل او عبرها على شكل سلع اجنبية او حتى اعادة تصدير هذه السلع وغـيرها وهذا ينخرط في اطار التبادل اللامتكافىء والذي يصب لصـالـح اسرائيل . وعليه فإذا قام الاسرائيليون بطرد العـمال العرب من اماكن عملهم ، فانهم يكونون بذلك قد دفعوا الفلسطينيين

بعنف اكثر الى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية ، وكما هو معروف في كل العالم فان المنتج هو الاكثر حاجة للمستهلك . حيث ان اسرائيل نفسها في حالتنا مضطرة للسماح لنا بحرية الانتاج وهذا يعني ان اسرائيل قد ساعدتنا على نسف نظرية دايان وحزب العمل التي مضت علينا عشرون سنة اسرى لها ، حيث ستقوم اثر هذه استثمارات فلسطينية لتعويض المنتجات الاسرائيلية

امكانية استيعاب العمال المطرودين :

لا يستبعد العارف بطبيعة اسرائيل وحجم الدعم والتأييد الامريكي لها ، بأن تقوم اسرائيل بطرد تدريجي للعمال العرب المتواجدين فيها فيما يلي سنحاول التعاطي مع الموضوع على افتراض انه سوف يحصل :

يمكننا تقسيم عمليه الطرد الى مرحلتين ، وهما مرحلة المدى القصير والمدى المتوسط اما المدى الطويل فلابد ان يكون تبلوره منوطاً بتطورات المرحلتين السابقتين له ، ناهيك عن ارتباطه بالوضع السياسي وما قد يحمله من تطورات ومتغيرات .

المرحلة الأولى : -

في هذه المرحلة من المتوقع ، وربما من المفترض على ضوء المصلحة

الاقتصادية والاسرائيلية ان لا يكون الطرد جماعياً ولا شاملاً ، حيث ستقوم اماكن العمل الاسرائيلية التي تستوعب عمالاً عربا يمكن استبدالهم بيهود ، او ليسو ـ العمال العرب ـ ضروريين بشكل كبير ، ستقوم هذه الاماكن بطرد عمالها العرب .

في هذه الحال لن تواجه الضفة الغربية وقطاع غزة اعداداً ضخمة من العمال مما يجعل محاولات الاستيعاب اكثر سهولة .

وربما كان من مصلحة المناطق المحتلة ان الدول العربية الخليجية غير قادرة على استيعاب عمال جدد في هذه المرحلة ، بل تقوم في الحقيقة بفصل العديد من المستخدمين لديها بما فيهم الذين في الضفة الغربية وقطاع غزة . (انظر نشرة ـ اللاجئون الفلسطينيون رقم ١١٦ بالانكليزية) .

على غير المألوف فان المدينة لن تكون في هذه المرحلة مركزاً لجذب العدد الفائض من قوة العمل الريفية التي فصلت عن العمل في إسرائيل ، وربما حتى قوة العمل المفصولة والتي تسكن المخيمات والمدن ، وحتى لو كانت المدينة في هذا الموقع فان من المستحسن عدم قيامها هذا الدور . وذلك في محاولة للابقاء على سكان الريف فيه ، حيث ان الإبقاء عليهم هناك سوف يلعب دور إعادة تصحيح التشويه او الانحراف الناجم عن تحويل القرية ، خاصة الحدودية الى مجرد ثكنة عمالية للعاملين في إسرائيل ، إذ لم يعد هؤلاء قادرين على انتاج اي من

حاجاتهم الاساسية . وبعبارة اخرى فان المطلوب هو اعادة دور القرية المستلب وهو كونها وحدة الانتاج الاساسية في مجتمع زراعي كالضفة الغربية خاصة .

ان استيعاب المدينة للعمال الريفيين المطرودين من اسرائيل بدل او على حساب ابناء المخيمات او فقراء المدن ، سيكون بمثابة احداث تشويه جديد في البنية الاجتماعية والانتاجية تحديداً في الريف ، وهذا ليس ما تتطلبه أية نشاطات تنموية .

دور القطاع الصناعي

رغم ان الطرد سيكون تدريجياً في الفترة الاولى كما هو حاصل الان ، الا ان مهمة القطاع الصناعي المحلي ستكون قاسية نظراً لقلة شواغر لديه من جهة ، ونظراً الى ان السوق المحلية لاتستوعب كافة المنتجات الصناعية المحلية ، ولذلك فان المصانع المحلية لاتعمل بكل طاقتها . ولاننسى ان البنية الصناعية في المناطق المحتلة هي مبادرات افراد « مستحدثين » منطلقة من قناعاتهم ومصالحهم واعتقادهم بالجدوى في هذا المجال او ذاك .

وهنا ستكون هناك امكانية لتشغيل بعض المصانع ـ التي يوجد طلب أعلى على منتجاتها ـ بكامل طاقتها ، وبذا تكون المجموعة الصناعية الأولى التي تبدأ بالاستيعاب .

سوف يسهل على هذه المصانع الانتاج بكامل طاقتها ، في هذا الظرف بالذات ، أي حين تقوم المصانع الاسرائيلية بطرد العمال المحليين منها ، فان هذا سوف يدفع المواطن للاستهلاك من المنتجات المحلية ، ولو بشكل عفوي ان لم يكن بوعي استهلاكي وطني .

لن يكون سهلاً على الصناعة المحلية كفاية الطلب المحلي من السلع ، ليس هنا على اساس الكم بمقدار ما هو أساس التعدد ، نظراً لتعدد السلع المطلوبة للاستهلاك في مجتمع مضى عليه جيل كامل من التورط في أيدولوجيا الاستهلاك السلعي . ولذا سيكون من المهم ان يشمل الوعي الاستهلاكي الوطني تأكيداً على ضرورة التخلص من اكبر عدد ممكن من السلع غير الضرورية او الاقل ضرورة .

ان التدفق التدريجي للعمال المطرودين الى القطاع الصناعي في المناطق المحتلة ، إذا ما عولج الامر بشكل متناسب مع المشكلة ، فإنه سوف يؤدي الى اعادة تشكيل البنية الصناعية في المناطق المحتلة بشكل يتناسب مع امكانياتها من جهة ، وبشكل يحد الى درجة كبيرة من التوجه التصديري التبعي .

في هذا الوضع ، يمكن للنقابات العمالية المحلية ان تلعب دوراً في تعاقدات العمل بين اصحاب العمل وقوة العمل ، وهذا سيضيف بالطبع دوراً جديداً ومتقدماً للنقابات العمالية بوسعها التعاطي مع الموضوع من المدخلين التاليين :

أولاً : تقـديم قروض محدودة وواضحـة لصاحب المصنع الذي يتوفر على انتاجه طلب استهلاكي محلي لكونه بديلاً او شبه بديل لانتاج اسرائيل ، ويكـون هذا الدعم على شكل مبالغ مالية محدودة توظف لتشغيل عدد معين من العمال ـ مثلاً أجورهم لفترة انتقالية مدتها ستة أشهر ـ و / أو شراء مواد خام وربما ماكينات .

ثانياً : توجيه الدعم الرأسمالي الاستثماري للمؤسسات الصناعية التي تتخـذ أو سوف تتخـذ شكلاً تعاونياً(انظر المقترحات) ، والتي بوسعها في المرحلة الاولى استيعاب عمال جدد . اذ لابد ان تكون لهذه المؤسسات الاولوية على المؤسسات التي سيكون استيعابها للعمال الجدد محدوداً او قيد الاحتمال .

على أساس القطاعات الاجتماعية والتوزيع الجغرافي للسكان . فمن الافضل ان تعطي الاولوية في التشغيل الصناعي لسكان المخيمات والمدن ، على ان تعطى اولوية التشغيل الزراعي لسكان الريف، وذلك حفاظاً على التوازن السكاني في هذه المناطق وخاصة الضفة الغربية . كما يمكن دراسة انتقال قوة العمل في أعقاب توفر مكان الاستثمار الاكثر كثافة للرأسمال حيث قد يجد العامل تخصصه في مدينة غير التي يسكنها .

دور القطاع الزراعي

إن قدرة الاستيعاب في القطاع الزراعي أعلى منها في القطاع الصناعي ، كما ان ما يمكن انتاجه في هذا القطاع يقع ضمن الحاجات الاساسية التي لابد منها لتقليص التبعية الاقتصادية في هذه المناطق للاقتصاد الاسرائيلي ، او الوصول الى حد مقبول من فك الارتباط باقتصاد الاحتلال الذي صرنا نعتمد عليه في لقمة العيش اليومية .

ان تنمية انتاجية في المناطق المحتلة وخاصة حيث تكون مقرونة بتوعية استهلاكية وطنية ، يمكن ان تقود الى اعطاء دور اساسي ومتميز للقطاع الزراعي ، على اعتبار ان هذا القطاع سيكون منتجاً للمتطلبات الاساسية التي تقع ضمن الاستهلاك المتقشف الذي سوف يترتب على التوعية الاستهلاكية الوطنية .

ورغم تفتت الملكية الزراعية في الضفة الغربية ، وصغر مساحة هذه الملكيات فإن وجود الملكية ، ولو بحد أدنى عامل مساعد على تطوير الزراعة من خلال اعتماد مزرعة الاسرة . وهذا يقود الى خلق اقتصاد اسري اكتفائي للكثير من الاساسيات ، في حين ان الاسر الريفية في هذه الايام تعتمد على الاستهلاك المستورد لسد حاجتها من هذه الاسياسيات .

هناك مساحات واسعة من اراضي الضفة الغربية مضى على إهمالها

ما لا يقل عن عشر سنوات فقد تراجعت المساحة المستغلة في الضفة الغربية مثلاً من ٢,٤٣٥,٠٠٠ دونم عام ١٩٦٥ (النشرة الاحصائية الاردنية ١٩٦٥) الى ١,٦٢٦,٠٠٠ دونم عام ١٩٨٢ (المجلة الزراعية ١٩٨٢) . وبذلك نقلت هذه الاراضي من حالة الجاهزية المناسبة للاستغلال الى حالة تشترط لاستغلالها اعادة استصلاحها . ولكن هذا لا يستثني قيام الاحتلال بمصادرة قسم من هذه الاراضي ، وفي بعض الاحيان كانت المساحات المصادرة من افضل الاراضي الزراعية كالأغوار . هذا ناهيك عن ضرورة إعادة تأهيل الفلاح نفسه للعمل الزراعي بعد ان انقطع عنه لسنوات عديدة .

لقد أدى استيعاب عمال المناطق المحتلة في اسرائيل بشكل واسع الى وجود فئة من العمل المأجور في الريف ، والتي لم تمارس العمل في الارض قط ، وهي فئة تقع الآن من حيث العمر ما بين العشرين والخمسة وثلاثين عاماً ، أي أنها الفئة الاكثر قدرة على الانتاج في قوة العمل وهذا لايعني تجريفاً اجتماعياً بل تجريفاً لقوة العمل الشابة بشكل خاص .

ان الوضع الاقتصادي للعاملين في إسرائيل لايسمح لهم بان يقوموا باستصلاح أراضيهم بأنفسهم ، وليس هذا ناجماً عن ارتفاع كلفة الاستصلاح وحسب ، وانما ناجم كذلك عن ان العمل في اسرائيل لايحقق لديهم فائضاً مناسباً للقيام بهذه الأعمال . وخاصة في

الفترة الحالية حيث ان كلفة الاستصلاح أعلى لأن الخراب في الأرض أوسع .

لقد كانت هذه العوامل التي زادت من ابتعاد الفلاح عن الأرض شعوراً منه بأن الارهاق الشديد في عمل زراعي في أرض غير مستصلحة جيداً لايقدم ماينا سبه من الانتاج ، أوعلى الأقل مايحتاجه الفلاح وأسرته للاكتفاء .

في ظرف كهذا ، فان المزارع بحاجة لقروض ذات شقين : الشق الاول ـ وهو الاساسي ـ قرض لاستصلاح الارض ، وفي هذه الحالة يكون المزارع وربما قسم من اسرته من بين العاملين المأجورين في عملية الاستصلاح . والشق الثاني ، هو اعطاء المزارع شيئاً من المال لينفق على نفسه واسرته إذا لم يكن لديه دخل آخر ، إلى أن تقدم الأرض محصولها الانتاجي الأول على الأقل . وهذا يجعل عملية الاستصلاح أكثر صعوبة حيث تكون القروض عالية القيمة لدرجة يمكن للمزارع نفسه ان يخشى الاقدام عليها . ولكن الواقع الجديد سوف يضع المزارع هذه المرة امام اللاخيار طالما فقد فرصة العمل داخل اسرائيل او طالما توقع حصول الطرد فيما بعد .

هناك امكانية اخرى لاعطاء المزارعين قروضاً للثروة الحيوانية ، بأعداد محدودة لا تتجاوز العشرة رؤوس ـ انظر المقترحات ـ وعليه تكون هذه الثروة جانباً انتاجياً مضموناً ، ومساعداً للجانب الزراعي ،

او مكمـلاً له ، وفي هذه الحـال يصبح المزارع في حالة من الاكتمال النسبي ، وتصبح مصادر انتاجه متكاملة .

إن توفر قروض الثروة الحيوانية يمكنها أن تؤدي إلى تفعيل وتشغيل مختلف أفراد الأسرة فالمرأة الريفية التي منذ أن أهمل زوجها في الأرض وانتقل إلى العمل في اسرائيل ـ كما انها لا تملك ثورة حيوانية ـ تحولت هي ايضاً عن المشاركة الفعلية في العمل الزراعي ـ الانتاجي . تستثنى من هذا التقـدير مجمـوعتـان من النسـاء ، وهمـا : اللواتي في وضـع اقتصادي صعب ، حيث اضطررن للحلول محل الرجل الغائب اما بسبب العمل في اسرائيل او بسبب الهجرة الى الخارج او بسبب عدم وجود رجال في عمر العمل في الاسرة والنساء اللواتي يملكن قطعاً من الارض سهلة الاستغلال ـ كروم العنب ـ وخاصة الواقعة في ضواحي القرى .

وهكذا اصبحت غالبية النساء في القرى والمخيمات ، قوة عمل رخيصة للمستحدث الاسرائيلي الذي شغلها في البيت مباشرة او من قبل وكيل محلي ـ سمسار عمل ـ لتقوم بالتطريز .

وفي حالة العمال غير المطرودين ، او الذين يتوقعون الطرد ، فإن عمل المرأة في الثورة الحيوانية يمكن ان يساعد الاسرة كثيرا على تدبير وضعها المعيشي الى ان يتمكن الرجل من الانتقال بشكل طبيعي ، أي بأقل معاناة ممكنة ، الى عمله الزراعي .

اضـافـة لتقديم القورض للمالك الصغير ، فهناك فرصة تقديم قروض للمزارع الذي لا يملك ارضاً او الذي يملك مساحة صغيرة جداً ، وذلـك لكي يتمكنوا من ضمان أراضي ملاك كبار ، او ارض مهملة للمغتربين ، او ارض لاسر ليس لديها من يستغل ما تملكه من الارض . ويمكن حل هذه المشكلة في إطار التعاونيات الزراعية (انظر المقترحات) .

كما يمكن كذلـك تقديم القروض للمزارع المتوسط لاستصلاح أرضـــه ، وحتى للكبـير طالمـا ان هنـاك فرصـة لتشغيل عمال فيهـا للاستصلاح ، ولاحقاً لتشغيل عمل مأجور فيها او محاصصه . . . الخ .

ولايستكمل امر الاقراض الزراعي بدون ان يشتمل على تقديم بعض الخدمات الاخرى مثل توفير جرارات وجرافات واسمدة وربما حتى مبيدات وارشاد زراعي ، لكي يوضع المزارع في مناخ من الامان المالي والتكنولوجي والعلمي معاً .

على الأصعدة الحياتية الأخرى ، فإن من المفروض في المؤسسات التنموية العاملة في المناطق المحتلة سواء كانت محلية او اجنبية ان تولي عناية خاصة بأسر العمال المفصولين من عملهم داخل اسرائيل ، مثل تقـديم منح ومساعدات دراسية لأبناء العمال في الجامعات والمدارس إضافة الى مساعدات للعمال ذوي الاسر الكبيرة .

المرحلة الثانية :

ربما ليس مدخلاً علمياً ان يتم تحديد الشكل الذي سوف يتخذه دعم المرحلة الاولى ، حيث تتوقف الأمور على نتائج هذه المرحلة على الأرض من جهة ، وعلى حدود ومستوى طرد العمال من جهة ثانية ، وعلى تطور وضع المنطقة سياسياً من جهة ثالثة . (هنا يمكن اعتماد المقترحات العامة اللاحقة لأنها تتعامل مع المدى الأطول) .

إن إقامة مشاريع جديدة ، وخاصة الصناعية منها ، أمر يستقيم أكثر مع المرحلة الثانية على اعتبار ان إرساء اية صناعة أمر يأخذ اطول من استغلال الارض او الشروع في تعاونية للثروة الحيوانية .

ما يمكننا قوله على هذا الصعيد ، هو ان الشكل الذي طرحناه اعلاه ، لايتناقض مع اية جهة لها توجه تنموي غير تبعي . ففي كل الحالات ، يظل تركيز الانتاجية ، وإعادة المزارع الى الارض ، واستيعاب قوة العمل المنزلي في القطاعات الانتاجية ، وانتاج السلع الصناعية التي تحتاجها البلد ، واعطاء النقابات العمالية دورها في تشغيل العمال ، تظل هذه الامور مداخل تنموية صالحة في مختلف الحلات لاقتصاد عالم ثالثي ، فكيف إذا كان خاضعاً للاحتلال .

وهكذا ، فإنه في المرحلة الثانية ، يمكن استمرار التوجه في المسار نفسه ، مع أخذ المتغيرات السياسية والاجتماعية بالاعتبار ،

والاقتصادية المستجدة بالطبع .

في هذه المرحلة يمكن ان ينتقل دور المدينة الى مركز استيعاب وتشغيل لقوة العمل الفائضة في الريف ، ولكن ليس إلى مركز جذب لقوة العمل هذه . وبكلمة أخرى فإن الحالة العينية للمناطق المحتلة تنسجم مع اتجاه تركيز الريف ، او ان شئت « ريفنة » اكثر ـ من ريف ـ أي بشكل يستفيد من النموذج الذي تم اتباعه في تنزانيا[٢٩] . بغض النظر عن ما عاناه ذلك الشكل من اشكالات .

وبالنسبة للمشروعات الزراعية التي تم الحديث عنها سابقاً ، فان من الممكن ان يجري توجيهها نحو شكل تعاوني في شقيها الزراعي والثرواتي الحيواني (انظر المقترحات) . وهذا بهدف عدم انحراف التجربة إلى مشاريع زراعة رأسمالية كبيرة . ولاشك ان الاساس الذي تم بموجبه الاقراض سوف يساعد كثيراً على انجاح التوجه التعاوني وخاصة إذا ما تمت متابعة هذه المشاريع طوال فترة المرحلة الأولى .

هناك تطوير آخر في الأمر ، وهو توفر الفرصة لاقامة صناعات زراعية على هامش الانتاج الزراعي . وإقامة هذه المشاريع ليس رهناً بفترة معينة حيث يمكن الشروع بها في أي فترة تتوفر امكانية للقيام بها ، ومنها تصنيع فائض الحليب ، وفائض انتاج العنب والبندورة والبرقوق . . . الخ . (انظر المستويات التعاونية الثلاثة) .

ان إقامة هذه المشاريع امر ممكن في الارياف نظراً لقربها من موقع

الانتاج ، ووجود الماء والكهرباء وقوة العمل ، وحتى المساهمين حيث يمكن ان يكـون المـزارع مسـاهماً وبهذا يمكن ان تتم اقامة مشاريع احتكار واحتكار مزدوج ـ معا ، أي احتكارات مغلقة ، هذه أفضل الضمانات لانجاحها .

إن انجـاز المـرحلة الأولى من هذا السيناريو يمكن أن يقود الى تحويل المستهلك المحـلي الى السـوق المحلية ، وخـاصـة العـمال المـطرودين ، وهذا ينعش السوق المحلية ويخلصها من انكماشها غير الطبيعي ، ويقود الى شعور المستثمر الفرد بأن هناك فرصاً للاستثمار في البلد ، وهـذا يحول بدوره دون هروب الفائض المحلي الى الخارج ، لا على شكل مشتريات سلع الرفاه ولا على شكل أرصدة ولا حتى على شكل استثمارات .

ان الملاحظة الاساسية الاخيرة التي نود ادراجها في السياق ، هي الحذر من دعوة عمالنا العاملين في قطاعات العمل الاسرائيلية لمقاطعة اعـمالهم بشكل تام ومفاجيء دون ان تتوفر لدينا على الاقل مشاريع جاهزة او مقترحة وممكنة الانجاز لاستيعابهم .

الباب الخامس

نحو تحويل للبنية الإنتاجية

نحو تحويل للبنية الانتاجية

مدخل :

بقدر ما هو فك الارتباط امر منوط بوجود دولة وطنية مستقلة لها قدرة وسلطة اتخاذ القرار ، فإن البنية الانتاجية لاقتصاد بلد ، أمر يشترط وجود السلطة نفسها . وهذا يعني ان تحويل البنية الانتاجية في المناطق المحتلة سوف يصطدم بعقبة الاحتلال الذي صاغ ومازال شروط المحوطة التي يعاني منها اقتصادنا المحلي .

لكن المتغير الجديد والهام في المرحلة الحالية هو متغير الانتفاضة ، التي افرزت شرطاً أساسياً وهاماً ، وفتحت فرصة للتفكير في تحويل بنيوي لاقتصاد هذه المناطق ، محفوز ، وأهم من ذلك ، محمي بالحماية الشعبية الناجمة عن اقتناع الجماهير بمبدأ ومفهوم الانسحاب الى الداخل .

وكما يلاحظ القارىء فان هذا الحديث لايتجاهل وجود الاحتلال ، وهذا يعني أمراً هاماً هو ان الانتفاضة على ما احدثته ، وما

يمكن ان تحدثه ، ليس ، ويجب ان لا يكون المطلوب منها إزالة الاحتلال بكل تلك السرعة . إذ أن مطالبة الانتفاضة ، أو التوقع منها ، أن تؤدي إلى إزالة سريعة للاحتلال ، أمر يضع الجماهير أمام مطلب شديد الحدية ، والذي إذا لم يتحقق فإنه سوف يقود إلى حالة من الاحباط ، نحن في غنى عنها .

وهذا لايعني ان لا علاقة بين الانتفاضة وازالة الاحتلال ، بل ان حصول الانتفاضة نفسها أمر ناتج أولا وأخيراً عن وجود الاحتلال ، ولكن عدم وضع ازالة الاحتلال في مقدمة اجندة الانتفاضة ، يزيل عن كاهل الشعب شرطاً مسبقاً لاستيعاب الانتصارات المتعددة الناتجة عن حصول الانتفاضة ، ولو لم تكن ازالة الاحتلال من بينها .

وعلى أية حال ، فإن التفكير او الحوار حول تغيير البنية الانتاجية تظل مسألة مطلوبة ، سواء ظل الاحتلال لفترة اخرى او حتى اعيدت الى البلاد سلطة اردنية من نوع ما ، او تم شكل من اشكال التقاسم الوظيفي بين الاردن واسرائيل . حيث ان كافة هذه المشاريع سوف تعني محاولة الحيلولة دون تبلور دولة فلسطينية مستقلة على الاساس السياسي وإبقاء المناطق المحتلة مستعمرات لاسرائيل او مناطق نفوذ لاسرائيل والاردن على الاساسين السياسي والاقتصادي . ولذا ففي مختلف هذه الاحوال ، يظل تغيير البنية الانتاجية امراً حيوياً ومطلوباً .

على الصعيد المحلي فان تغيير البنية الانتاجية سوف يشترط

بالضرورة ، آلاماً اقتصادية لقطاعات من الشعب الفلسطيني بين فئات منتجة وفئات مستوردة ، والى حد ما فئات من العمال المستخدمين في قطاعات معينة .

فالصناعات المحلية التي تنتج طلبيات محددة لاقتصاد الاحتلال ، مثل معامل التريكو والانسجة وربما الاحذية ، هذه الصناعات سوف تجد نفسها عرضة لحرب عدم توجيه طلبيات جديدة من الاسرائيليين ، أو عرضة لمضايقات من انواع اخرى . (انظر : الوضع الراهن والعلاقات التجارية) وبالتالي فإنها سوف تنتج ما يكفي طلب السوق المحلية وحسب . مع الاحتفاظ بملاحظة ان توجه الاستهلاك المحلي لمنتجات هذه المصانع سوف يعوض الكثير من خسائرها الناتجة عن الضغط الاسرائيلي .

قد لا تكون الصورة اكثر إيلاماً إذا عرفنا ان الصناعات المحلية ليست صناعات متقدمة ، ومتعددة جداً ، أي أنها ليست ذات توجيه تصديري عال ، وليس لها سوق محلية ، ولذا فإن لمعظم هذه الصناعات سوقاً محلية لتسويق منتجاته . وخاصة في حالة تعميم القناعات باستهلاك المنتجات المحلية ، وهي قناعات ناتجة عن تعميم مفهوم الحماية الشعبية للاقتصاد .

لابد ان يترتب على تطبيق مفهوم الحماية الشعبية والانسحاب الى الداخل عقوبات وخطط مضادة من الاحتلال ، مثل عدم تسويق

المنتجات المحلية ذات التوجه التصديري مما يؤثر على منتجات محلية مثل الخضار ، وهذا يعني ضرورة تكريس نضال محلي للحصول على حرية الاستيراد والتصدير - راجع المقترحات - هذا الى جانب ضرورة تحويل جزء (معظم) أو كل هذه المنتجات لإنتاج السلع الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد المحلي. وبمقدار كون التحويل مؤلماً فإن نجاح اقتصاد الحماية الشعبية سوف يزيد من الاقبال على منتجات هؤلاء المنتجين الجديدة مما يخلق وضعاً تعويضياً لهم.

من النقاط الاسياسية لاعادة توجيه البنية الانتاجية هي تقليل او توقف استهلاك منتجات غير محلية ، وهذا يفترض بالضرورة تقليص الاستيراد ، والذي يترتب عليه أضرار بمصالح فئة المستوردين . إلا ان هذا احد الامور التي لا مناص منها حيث ان مصلحة فئة معينة لايمكن موازنتها بالمصلحة الوطنية ، التي تغطي مصالح اكثرية الطبقات الاجتماعية ، وخاصة على مدى طويل .

هنا ستجد فئة المستوردين ان لا مناص أمامها من تحويل دورها الاقتصادي ، وان تتوجه في هذا الصدد بشكل جدي ، تعني هذه الحالة اننا نطالب فئة اجتماعية بتغيير جذري في مجمل حياتها ونشاطها الاقتصاديين ، وليس من السهل على هذه الفئة ان تغير دورها من دور غير انتاجي بل ومتعارض مع التنمية الإقتصادية الانتاجية الوطنية الى دور استثماري انتاجي لايتوفر لها نفس الارباح التي كانت تتوفر من الدور السابق ولا يتم هذا التوفر بسرعة أيضاً خاصة ان الدور السابق

كان يوفر لها أرباحاً سريعة دون توظيف مقادير كبيرة من الرأسمال كالتي يوفرها عمل الوكالة للشركات الأجنبية .

تنمية من نوع معين :

في هذه الحالة الخاصة، أي المناطق المحتلة ، فان البنية الانتاجية المطلوبة والممكنة هي البنية التي لاتتطلب مستوى تكنولوجياً عالي التعقيد ، فهي كما في مواضع سابقة ، غير موجهة ولا محفوزة باستراتيجية التصدير .

فالهدف الأساسي لهذه البنية هو إعادة الحياة للسوق المحلية ، والتي بانتعاشها ننجز عملية اقتصادية اساسية هي الحفاظ على الفائض المحتمل في الاقتصاد المحلي . هي بنية تهدف إلى تصحيح الانحراف في حركة رأس المال المحلي ، حيث ان الفائض الاقتصادي الناتج عن الاستثمار بل والنشاط الاقتصادي المحلي يذهب في قنوات عديدة غير وطنية ، مثل الاعتماد الاستهلاكي العالي على المستورد من الاحتلال بشكل خاص ومن الخارج ـ استهلاك الطبقات المترفة ـ بشكل عام إضافة إلى ان الكثير من هذا الفائض يظل في البنوك الاجنبية كأرصدة ، وحتى ان بعضاً من هذا المال يجري استثماره في بلدان عربية ، وهذا معاكس لما يجب ان تكون عليه الحال وهو صمود المناطق المحتلة . وأبعد من هذا فان الكثير من أموال الصمود التي لم تدخل

عملياً الى المناطق المحتلة . بل إن قسماً منها دخل وأعيد تصديره الى الخارج ، وكل هذه السلبيات المتشابكة ، تتلخص في النهاية في هتك نسيج التراكم المحلي . وعليه فإن انتاجها غير ذي توجه برّاني يفترض وجود تكنولوجيا محلية منسجمة مع مستوى تطور الاقتصاد واليد العاملة والسوق المحلية .

وينسجم مع المستوى التكنولوجي المذكور اعلاه امر هام هو فتح مجالات تشغيل لأكبر عدد ممكن من قوة العمل المحلية . وهذه خصوصية هامة في اقتصاد المناطق المحتلة ، والذي يعاني من سوق منكمشة وانتاج مجمد ، وطاقة مصانع لاتعمل بكامل كفاءتها مما يعطي في التحليل الاخير قوة سلبية ذاتية تطرد قوة العمل المحلية الى الخارج ، وهي شق هام من مشروعنا للانسحاب الى الداخل ، أي إعادة توطين قوة العمل المحلية ، أي توطيناً تشغيلياً .

إن اقتصاداً ذا طابع تنموي جماهيري هو وحده الذي يهدف منذ البداية الى تحويل البنية الانتاجية الى استيعاب قوة العمل المهاجرة الى اسرائيل او البلدان النفطية ، او غيرها ، وهنا يتضح معنى التكنولوجيا المعقدة التي تحل ببساطة محل قوة العمل وتطردها الى سوق البطالة او مراكز عمل خارجية .

هذا النمط من تحويل البنية الاجتماعية يعني فيما يعنيه ايضاً اشتراك قوة العمل نفسها في العملية الانتاجية ، وهذا يتطلب نماذج استثمار

تعاونية نوعية (انظر المقترحات) .

وإشراك قوة العمل المحلية في العملية الانتاجية امرا لايستقيم مع المشروع الرأسمالي الفرد . ورغم عدم استقامته مع هذا المشروع فان هذا يجب ان لا يعني الهجوم على المستثمر الفرد ، وإنما دفعه وترشيده للاستثمار بما ينسجم مع دعم السوق المحلية ، او فك الارتباط عموماً .

إن إشراك قوة العمل المحلية كأساس وليس كمجرد مستخدمين في العملية الانتاجية ،يفترض التعاونيات ذات التوجه الجديد ، وربما تكمن اهميته في الحيلولة دون تهميش قوة العمل بعيداً عن صنع القرار الاقتصادي الوطني ، فكلما كانت قطاعات اكبر من الجماهير الشعبية عموماً غير مهمّشة في العملية الانتاجية فانها تصبح غير مهمّشمة في العملية السياسية القومية ، وهذا أمر هام على الأصعدة اليومية والتاريخية .

إن بناء اقتصاد غير تابع يفترض كما أشرنا لجم التوجه الانتاجي البراني والذي لا تضيره هشاشة الاقتصاد المحلي وتبعيته حيث يرى الازدهار الاقتصادي في الحصول على اكبر كمية ممكنة من الربح الخاص ، على حساب تقويض البنية الاقتصادية المحلية وخاصة في حالة المواد الأساسية ، التي ينتج عنها كما يعترف الاحتلال نفسه ، ازدهار فردي ، وتدهور للاقتصاد الوطني برمته ، ان التوجه المذكور ،

شاء أم أبى ليس إلا عملية خطرة تقوم بتوزيع أشلاء الاقتصاد المحلي بين أنياب الاقتصادات الاخرى وخاصة المجاورة ، مما يجعله في حالة من التبعيات المتعددة والدائمة وهذا يقوض الاستقلال الاقتصادي ان كان قائماً ويحول دون الاستقلال الاقتصادي ، ومن ثم السياسي في الوضع الراهن ولاحقاً .

ينظر هذا التوجه إلى المسألة بمنظور فني بحت ، منطلقاً من دراسات الجدوى للمشاريع الرأسمالية الفردية ، مطبقاً ومعمماً ذلك على الاقتصاد الوطني بأكمله . إنه دمج اقتصاديات المايكرو والماكرو معاً وأفظع الامثلة على ذلك دراسة (توما،دربكين ١٩٨٧) والتي تفترض تطوراً اقتصادياً في المناطق المحتلة قادراً على التنافس مع أسواق الشرق الاوسط بما فيها أسواق إسرائيل . هذه المدرسة في التحديث الاقتصادي Modernzation ترتكز برمتها على مواعظ البنك الدولي لدول العالم الثالث ، وهي على أية حال المدرسة التي مهمتها الأساسية التصادم مع مدرسة الاعتماد على الذات Self-reliance والتي تعتبر بحثنا هذا مرتكزاً على فرضياتها الأساسية .

إن محاججة دربكين وتوما واضرابهما تفترض حالة من تحويل اقتصاد المناطق المحتلة الضعيف الى مناطق نفوذ للاقتصاديات المجاورة ، والتي كلها منفردة أقوى منه ، وتسير على ترشيد اقتصادي مضاد للاستقلال الفلسطيني . وهذه المدرسة اذ تفترض حالة مناطق

النفوذ فإنها تطرحها في معارضة استراتيجية الاعتماد على الذات اقليمياً Regional Self - reliance والتي تفترض تكاملاً على قدم المساواة بين دول منطقة معينة من العالم الثالث ـ الوطن العربي مثلاً ـ مع توجه استراتيجي مشترك لفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي .

لقد حاججنا في السابق، وفي أكثر من بحث حول اضطرار اقتصاد المناطق المحتلة للجوء إلى استغلال السقوف الاستثمارية الانتاجية التي لا تتصادم مع اقتصاد الاحتلال الأقوى ، انها مسامات أو اعشاش صغيرة لايقوم اقتصاد الاحتلال بملئها او منافسة اقتصادنا فيها .

ولكن آفاق اقتصاد الحماية الشعبية والانسحاب الى الداخل ، تطرح علينا الآن مناخاً أفضل يجعل حديثنا عن الأعشاش الصغيرة خجولاً أمام الواقع الجديد ، إنها آفاق تدفعنا إلى تجاوز تلكم الاستراتيجية ، ذات الاستحياء العالي ، والملخصة في سياسة السقوف والمسامات . لقد كانت سياسة السقوف والمسامات سياسة منطلقة من انعدام المناخ الديمقراطي الشعبي ، انعدام النهوض ، وانعدام النفسية العالية لمقاطعة انتاج الاحتلال ، او لنقل حالة هبوط الوعي بالاستهلاك . اما المناخ الذي تنامى مع الانتفاضة فيعني ان هناك فرصة جديدة او سع بكثير مما كان في السابق ، انها حالة الجمهور المعبأ

باستهلاك المنتجات المحلية ، وهذا بحد ذاته حافز هام للاستثمار المحلي .

إنها حالـة تعني حرية المستهلك ـ الواعية وطنياً ـ في الاختيار ، وهذه أيضاً بحد ذاتها قلب تام للمفهوم الاقتصادي الكلاسيكي لحرية المستهلك في الاختيار . هذه الحالة توجيه ميداني يقوم به المستهلك للمنتـج ، لكي يستثمـر على أرضية وطنية ويدفعه للاستثمار الموجه ـ جوانياً ـ وليس برانياً ـ .

سوق يجد فيهـا المستثمر على الاساس الذي نطرح ، قوة عمل محلية ، من نوع آخر . إنها قوة العمل الشابة التي لا تفضل الهجرة الى الخارج ، او الهجرة اليومية الى داخل الخط الاخضر ، وميزة العمل هذه ليست فقط في سقفها الوطني والسياسي العالي ، بل وفي كونها غالباً من العنصر الشاب المتمتع بمؤهلات علمية أعلى ، وهذا له دوره في رفع مستوى الانتاجية وخلق علاقات عمل أرقى ، والحيلولة دون مختلف أنواع تهميش الجماهير .

نماذج مقترحة

من الواضح ان التوجه الاستثماري الرأسمالي الفردي لايستقيم مع الدعوة الى اقتصاد الحماية الشعبية والانسحاب الى الداخل هذه الدعوة تفترض إذن وتستقيم مع التوجه التعاوني في العمل الاقتصادي بشكل

خاص وبدرجة أقل الاستهلاكي . علماً بأن توفر أرضية تعاون انتاجي يمكن ان توفر المناخ لأرضية تعاون تسويقي واستهلاكي أيضاً .

وغني عن القول ان المناطق المحتلة لم تتمتع بمستوى تعاوني لائق بحاجتها قبيل مرحلة الانتفاضة ، فكيف الحال إذن في المرحلة الحالية التي طرحت معطيات جديدة مختلفة الى حد جذري عن ما قبل .

ودون الخوض في مناقشة ميكانزمات عمل الجمعيات التعاونية السابقة ، فإن ما نحاول طرحه هنا هو شكل منطلق من مفهوم إعادة بناء او تحويل بنية الاقتصاد المحلي على ضوء الحاجة المحلية ونتائج الانتفاضة والتطورات التي ستعقب هذه المرحلة .

والمفهوم ، وربما الشكل المطلوب للجمعيات التعاونية ، يرتكز على التوجه صوب كونها تعاونيات يكون العضو فيها مالكاً ومنتجاً في نفس الوقت ، هذا إذا استثنينا كونه مستهلكاً أيضاً . فهي تعاونيات توفر للعضو مكان العمل إضافة الى انها توفر له اكبر فرصة ممكنة للاستفادة ، بل والتحكم في انتاجه .

على أن الدخول الى هذا الشكل من العمل التعاوني ، لابد ان يتخذ حالة من التدرج ، وهذا ليس شرطاً محصوراً في التعاونيات ، وانما هو أمر منوط بعملية أي تحويل في البنية الانتاجية لأي إقتصاد . والأمر هنا بخلاف التحولات في المواقف السياسية ، والتي إذا ما جرى تغير في القناعة الذهنية فإن الشروع في تغيير المواقف أمر ممكن في فترة غير

بعيدة هي التي تفصل بين الاقتناع وتحول المواقف .

في العملية الاقتصادية ، هناك حاجة في الأصل لتغير في القناعة الذهنية ، تعقبها مواجهة مع الواقع المادي من حيث دراسة الجدوى ، وتوفر الرأسمال والتجهيزات وإقامة المشروع ، وانتظار الانتاج . . . وبعد كل هذا هناك التقييم وإعادة التقييم بعد كل مرحلة من الانشاء والعمل نفسه .

في العمل التعاوني لا مكان للعمل الفردي ، إذ لابد من توفير الأرضية الجماعية ، وهذا إذا لم يكن مسبوقاً بانسجام معين من التعاونيين ، فإنه سيقود الى بطء كبير في مختلف مستويات العمل ، مما يتطلب التوجه في العمل التعاوني إلى نوعيات معينة من المواطنين .

نظراً لكون الزراعة هي القطاع الاقتصادي المحلي الاكبر من حيث حصتها في الدخل القومي ، وعدد المشتغلين فيها والمعتمدين عليها وتوفر فرص العمالة والاستثمار فيها ، وقبل كل هذا توفر موضوع العمل في أيدي الناس ـ الارض ـ فإن أخذها كمثال ، يسهل بدء تطبيق الفكرة التعاونية فيها .

من التعاونية إلى الجماعية

هناك مستويات ثلاثة لهذا العمل التعاوني (سمارة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٠) تبدأ من مستوى تعاوني بسيط وترتقي الى مستوى متقدم :

المستوى الأول

تعاونية محدودة الطموح ، تبدأ ضمن القرية الواحدة على شكل لجنة عمل تعاوني ، وتشتمل على مجموعة من المزارعين يفضل ان يكونوا من الشبان الأكثر تفتحاً ، لضمان أعلى مستوى ممكن من الفكر المنسجم .

في هذه اللجنة التعاونية ، يحتفظ كل مزارع بما يملك ، ويظل هو المستفيد الأساسي من نتاج العمل التعاوني .

في هذه التعاونية يقدم كل عضو مبلغاً رمزياً كرسوم اشتراك ، ويدفع حصة في ثمن الادوات والتجهيزات المنوي شراؤها للتعاونية ، تراكتور ، ماكينات رش ، ترولي ، حصادة ، دراسة . . . الخ .

ويمكن لهذه التعاونية التوجه الى المؤسسات التنموية المحلية للحصول على قروض او تبرعات ، كما يمكن لهذه المؤسسات ان تبادر هي نفسها باقتراح تعاونيات كهذه .

تقوم هذه الجمعية باستخدام التجهيزات المتوفرة لديها لخدمة الاعضاء والمواطنين الاخرين ، وتتقاضى على ذلك اجرة تقل عن اجرة مالك الأدوات الفرد ، ولأن أعضاءها هم أنفسهم مزارعون ومالكون ، فانها قادرة على منافسة المالك الفرد للادوات ، والذي سيقوم غالباً بالمضاربة عليها ، وهي في حالة المضاربة قادرة على تشغيل أدواتها لأنها نفسها تملك مجالات العمل . ولذلك فإن من المفيد لهذه الجمعية ان

تكون جمعية ذات طابع احتكاري داخلي او مزدوج ، أي مالكة لموضوع العمل ، الأرض ، وأداة العمل ، الماكينات ، وقوة العمل ، الأعضاء . كما ان من المفيد لها ان لا تتوسع إذا توفرت الامكانيات المالية في شراء أدوات وآلات اكثر بكثير من حاجتها الخاصة ، أي أن لا تشتري أدوات كافية لاستغلال كل الأراضي المتوفرة ، حيث قد تجد مضاربة من الملاك الأفراد .

هذه التحفظات لا تعني بالضرورة ان المناخ الاجتماعي في القرى او المناطق الزراعية سوداوي ، ولكن هذا يؤكد ان مشروعاً كهذا يجب ان يكون قدر الامكان خارج نطاق المخاطرة حفاظاً على كونه التجربة الاولى على هذا الصعيد .

هذا النمط التعاوني ليس محصوراً بالطبع في عدد محدد من القرية ، وليس مصمماً على قياس ذلك العدد ، ولكنه يفترض أصلاً ان لا يكون هناك إقبال تام عليه من الجميع رغم أن مناخ الانتفاضة يشيع جواً من التفاؤل .

على الأساس الإداري ، تكون في البداية على الأقل ، الجمعية العمومية للجمعية هي هيئتها الادارية على ان تشكل لها هيئة إدارية عند توسيع العضوية . ويتفق على مقر للجمعية يمكن ان يكون في البداية بيت أحد الاعضاء الى ان يتوفر فائض مالي بعد شراء الاساسيات من اجل استئجار مقر مستقل لها . ويكون للجمعية نظام

داخـلي خاص بها تستوحي جوانبه الفنية من الانظمة الداخلية للجمعيات التعاونية الاخرى ، في حين تستوحي جوانبه العملية والبنائية من التوجه الانتاجي للعمل التعاوني .

عند توفر عدد مناسب من الأعضاء ، تتكون للجمعية هيئة إدارية تكون العضوية فيها بشكل دوري لكل خمسة أو سبعة من الأعضاء لمدة سنة على أن يتاح لكل عضو ممارسة هذا الدور . ويتم إعطاء الدور في العضوية الادارية بالقرعة أي بالسحب حيث تكون أول خمس ورقات هي الدورة الأولى . . . وهكذا .

إضافة لترتيب العمل التعاوني داخل الجمعية تقوم الهيئة الادارية بتطوير علاقات ميدانية مع سائر أهل القرية والجمعيات الاخرى ، والفنيين الزراعيين ومؤسسات النقل والتسويق . . .

على ضوء تحديدنا لطرد عمالنا من إسرائيل يمكننا اعتبار هذا المستوى من المشاريع التعاونية متناسباً مع المرحلة الاولى للطرد من حيث المدى الزمني . ولذا يمكن اعتباره احد فرص الاستيعاب السريع وخاصة إذا توفرت المساعدات المالية لبدء المشروع .

المستوى الثاني

هنا ننتقل بالمشروع التعاوني نحوى مستوى أكثر طموحاً ، وهو قيام مجموعة من المزارعين الشباب ، من اللجنة التعاونية ذاتها أو من

خارجها ، والأفضل أن تكون ارتقاء للجنة القائمة نفسها ، تقوم هذه الجمعية باستئجار قطعة من الأرض ، قد يتبرع بها أحد الملاك الغائبين أو الذين يملكون أرضاً ولا يستغلونها . وقد تكون هذه المساحة ضمن حدود القرية التي تعمل فيها اللجنة ، وفي هذه الحالة لايتم إلغاء اللجنة وانما يتم تطويرها او فرز مجموعة من اعضائها للمهمة الجديدة ، ولكن يمكن مباشرة الشكل الثاني في غياب الاول .

يتم العمل في هذا المشروع جماعياً من قبل الاعضاء وتطوعياً من قبل الاعضاء الاخرين في اللجنة التعاونية ، وكذلك من قبل لجان عمل تطوعي او افراد . . .

وقد لايكون من الضروري ان يتفرغ كامل اعضاء اللجنة الجديدة للعمل في التعاونية بشكل تام ، أي ان يعمل في هذه الجمعية عدد من العاملين بقدر حاجتها على ان يمارس الاخرون اعمالاً اخرى في مزارعهم الخاصة الموجودة ضمن نطاق عمل اللجان التعاونية ـ المستوى الاول ـ وقد يتم توزيع العمل على ايام لكل عضو في تعاونية المستوى الثاني ، الى ان يصبح من الضروري فرز او تفريغ عدد معين ، ضروري للتخصص في العمل في تعاونية المستوى الثاني .

وهنا ، يجري الترتيب لعمل هذه التعاونية بشكل منفصل عن المستوى التعاوني الأول ، حيث تكون لها جمعيتها العمومية وهيئتها الادارية ، على أن يتم ترتيب عضوية الهيئة الادارية على نفس أسس

الهيئة الادارية للتعاونية الأولى .

في هذا المستوى يكون الانتاج والتسويق والرأسمال ملكية جماعية للاعضاء ، والتصرف بها خاضعاً لخطة اقتصادية للجماعية نفسها .

يتجه تطوير وأسس عمل هذه الجمعية بصدد تثبيت عدد مناسب من العمال الثابتين في التعاونية كسكان في الموقع ـ إن أمكن ـ وهذا لابد ان يقترن بإيجاد مزرعة لتربية الحيوانات وحيوانات للاستخدام في العمل ، بالطبع الى جانب الادوات الزراعية . حيث ان تربية الثروة الحيوانية تتطلب اشرافاً مباشراً ومتواصلاً ، وبهذا تأخذ التعاونية حالة اكثر ثباتاً وتخصصاً ، وتقترن بذلك علاقات عمل واستفادة جديدتان في الوحدة الانتاجية هذه .

المستوى الثالث

يتم الوصول إلى هذا المستوى على المدى الطويل ويشترط حصوله النجاح في المستويين الاول والثاني ، بل والثاني بشكل خاص . ويعتبر هذا الشكل « جماعية كاملة » وهي إحدى نماذج المجالس الفلاحية ، حيث يتم فيها استغلال مشترك للارض ومزارع الثروة الحيوانية الملحقة بها .

في هذا المستوى يتم تكوين قرية جماعية جديدة كمكان عمل وانتاج ومسكن للاعضاء ، انها اعادة بناء للقرية كوحدة انتاج جديدة

في مكان القرية التي اندثر دورها واصبحت مجرد ثكنة عمالية للفلاحين الذين أصبحوا عمالاً داخل الخط الاخضر .

كما أشرنا أعلاه ، فإن الميزة الاساسية لهذه الجماعية هي انها تملك موضوع وادوات العمل ، وبالتالي التحكم في الانتاج بشكل جماعي . ويمثل هذه الجماعية مجلس إداري أيضاً بالتناوب ، كما يمارس كل الأعضاء العمل مباشرة . هذا إضافة إلى قيام هذه الجماعية بممارسة سائر المهام التي يقوم بها المستويان السابقان .

تبادر هذه الجماعية بإقامة علاقات تعاونية مع مختلف المستويات المحيطة بها لتشكيل مجالس تعاونية مناطقية ، ومن ثم مجلس تعاوني قطري كنواة لاتحاد فلاحين .

مشاريع الاحتكار المزدوج

المقصود بهذا النمط من المشاريع هو أحد أو مستوى تعاوني أعلى أو مزاوجة مع الاحتكار بحيث يكون معظم إن لم يكن كل الماهمين مستهلكين لما ينتجه المشروع ، فهم إذن مساهمون في رأس المال ومالكون أو عاملون في مشاريع ومجالات تحتاج لمنتجات هذا المشروع المشترك الجديد . ورغم ان المساهمين هم ملاك لمشاريع فردية في القاعدة ، فإنهم يصبحون بإقامة المشروع الجديد مالكين لمشروع على أساس مشترك في القمة . وهذا ما يساعد المشروع الجديد على الصمود

في وجه منافسة المشاريع المشابهة القائمة على أساس الملكية الفردية غير ذات أساس الاحتكار المزدوج ، او التجار الوكلاء لمنتجات مشابهة اسرائيلية او غير إسرائيلية .

لهذه المشاريع توجه وأساس مختلفان عن ذلك الممكن توفره للتعاونيات الزراعية . فالطابع الغالب لهذه المشاريع هو طابع الاستثمار الرأسمالي . والذي يتفوق فيه تداخل علاقات الرأسمال على تداخل علاقات العمل . فليست قوة العمل هي الاساس في تكوين او الدفع بصدد إنشاء هكذا مشاريع .

ولابد لمشاريع كهذه من أن تكون مشاريع مساهمة ، وبأكبر عدد ممكن من الأعضاء لخلق مناخ ملائم ليكون المساهمون أنفسهم قدرة تسويقية واستهلاكية ، او على الاقل قنوات لذلك . وهذا يحميها الى حد معين من المضاربة ويضمن لها سوقاً معينة للاستهلاك .

ويكون لهذه المشاريع حظ وافر للحياة طالما انها مشاريع منتجة لمنتجات عليها طلب محلي مناسب . وهكذا يكشف لنا عن مسألة وهي تحكم السوق المحلية بما الذي يجب ان ينتج بدل تحكم كثافة رأس المال .

كما يمكن إقامة مشاريع من نفس الطراز ولكنها احتكار متبادل في توفير المواد الخام وفي انتاجها ، أي ان يكون المساهمون مساهمين برأس المال كما انهم منتجون للمواد الخام اللازمة للمصنع . وهم في نفس

الوقت مستهلكون ، ولكن طاقة المصنع بالطبع تفوق حاجتهم . وفي هذا المستوى الاخير لايستطيعون ان يكونوا حالة احتكار ، وان كانت بلا شك لهم مصلحة في الاستهلاك منه على اعتبار ان هذا الاستهلاك سوف يزيد حصة المستهلك من توزيع أرباح المشروع ، ان كان من الربح العام او من حصة الربح المخصصة للعضو بسبب تعامله مع المصنع .

إن قيام مجموعة من المزارعين الذين يربون الاغنام والابقار والدواجن بإنشاء مصنع للاعلاف و يستهلكونها لمزارعهم . ويمكن ان يكون قسم منهم عمالاً في المصنع ، كما يمكن لقسم منهم ان يوفر كذلك جزءا من المواد الخام لتزويد المصنع بها ، مثل زراعة الشعير والقمح والذرة . كما يمكن في هذا المجال ان يقدم المصنع نفسه مساعدات وتسهيلات للمزارعين الذين يزرعون الحبوب . كما يمكن تجنيد اعضاء في هذا المصنع من غير ملاك الثروة الحيوانية إذا تعاقدوا على انتاج مواد خام يتطلبها المصنع حيث يتعهد المصنع باستهلاك انتاجهم .

ان توفر المواد الخام لصناعة محلية معينة يمكن ان يساعد كثيراً على نجاح هذا النوع من المشاريع الانتاجية الاحتكارية .

كما يمكن ان تلحق بمثل هذه المشاريع وحدات تسويقية لنقل وتسويق منتجاته ، ويمكن كذلك تحقيق هذا الامر عبر إقامة علاقات

بوحدات التسويق التعاونية التي قد تكون جمعيات تعاونية قائمة بذاتها .

فيما يخص الاحتكار المزدوج لانتاج المواد الخام وتصنيعها ، يمكن لمنتجي العنب او البرقوق او الحمضيات إقامة مصانع من هذا الطراز حيث يوفرون لها المواد الخام ويقومون هم أنفسهم بإنتاجها وان امكن تسويقها .

الاستيراد الحر

كما أشرنا في عدة مواقع سابقة ، فإن ربط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي يتم عملياً من خلال شبكة التجارة مابين الطرفين ، ولكنها التجارة المحكومة بالاخضاع بالقوة قبل ان تكون محكومة بقانون التبادل اللامتكافىء والذي يقوم في هذه الحالة الخاصة على أساسين :

الأول : وهو قيام إسرائيل باحتلال هذه المناطق بالقوة العسكرية المجردة وبالتالي اخضاع جميع مرافق الحياة فيها للمصلحة الاقتصادية الاسرائيلية بل ان ما يقوم في المناطق المحتلة هو حالة استعمارية فريدة على هذا الاساس . حيث يمنع الاحتلال هذه المناطق من المتاجرة مع الخارج ، حاصراً متاجرتها معه بشكل أساسي ، ومؤكداً على ان أية متاجرة لهذه المناطق مع الخارج يجب ان تكون عبر الاحتلال ، وبناء

على موافقته .

الثاني : وهو ان هذا التبادل ليس تبادلاً اختيارياً من طرف المناطق المحتلة ، علاوة على انه تبادل لا متكافيء حيث يتم بين اقتصادين غير متكافئين من حيث حق اختيار التبادل نفسه ومستوى التطور التكنولوجي وكثافة رأس المال والتسهيلات والامتيازات من قبل السلطة الحاكمة .

قيدت سلطات الاحتلال مختلف الجوانب الحياتية في المناطق المحتلة بالأوامر العسكرية التي أعطاها الاحتلال سلطة القوانين معتمداً في ذلك على فرض الأمر بالقوة العسكرية إلا أن التقييد الأساسي كان على الأمور الاقتصادية . حيث تتركز نصف الأوامر المذكورة على الاقتصاد .

لقد نص الامر العسكري رقم (١) والمنشور بتاريخ ١٩٦٧/٨/١١ على التالي : « المادة رقم (١) : « إن قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي دخلت المنطقة اليوم مخولة بحفظ الامن والنظام فيها . « هذا يعني ان سلطات الاحتلال قد نصبت نفسها كسلطة وحيدة في المناطق التي احتلتها بالقوة » .

وعليه ، فقد تلت هذا الامر سلسلة من الاوامر العسكرية نذكر منها في المجال الاقتصادي ، الامر العسكري رقم (٥٤) والمتعلق بمسح العقارات ، والامر العسكري رقم (٥٩) والمتعلق بالاملاك

الحكومية .

يقول الأمر العسكري رقم (٤٧) مايلي : مادة ٢ « لايحق لاحد إدخال أو اخراج أية منتوجات زراعية من المنطقة الا بإذن من السلطات المسؤولة » . وهذا يعني منع استيراد وتصدير المنتوجات الزراعية بدون إذن من الحكم العسكري .

أما الأمر العسكري (٨) والمنشور بتاريخ ١٩٦٧/٨/١١ فيقول : « يحظر على أي شخص من خارج الضفة الغربية ان يبيع او يشتري أية بضاعة الا بإذن مني او من شخص أعينه » .

وينص الأمر العسكري رقم ٤٩ والمنشور في ١٩٦٧/٩/٢٦ على التالي : « يحظر على اي شخص ان يخرج او يدخل الى المناطق المغلقة أية بضائع بدون إذن من السلطات المسؤولة . . ويعاقب من يخرق هذا الامر بالسجن لمدة ثلاث سنوات او غرامة قدرها ثلاثة آلاف دينار اردني او كلاهما معاً » . وإذا عرفنا ان المناطق المحتلة تعتبر كلها منطقة مغلقة فان هذا الامر واضح فيما يتعلق بحصر متاجرة المناطق المحتلة في يد السلطات الاسرائيلية التي طوعت تبادل هذه المناطق ليكون مع الاقتصاد الاسرائيلي بشكل شبه كلي .

هذا الوضع ، وهذه السياسة الاسرائيلية الواضحة ، تؤكد السياسة الاسرائيلية الموجهة لالحاق اقتصاد المناطق المحتلة باقتصادها بطريقة تابعة محمية بالقوة العسكرية وليس بالتبادل الحر .

وللتخلص من هذا الوضع ، فان الاقتراح العملي الوحيد هو إصرار المناطق المحتلة على تحصيل حق حرية التبادل ـ الاستيراد والتصدير ـ مع الخارج بشكل مباشر وعبر ميناء غزة او الجسور المفتوحة مع الاردن . (سمارة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٣٢) .

لم يكن تجنيد سكان المناطق المحتلة لصالح مطلب المتاجرة الحرة في فترة ما قبل الانتفاضة امراً سهلاً ، ولكن الظروف الحالية تحتوي على عنصرين اساسيين يمكن لاجتماعهما النجاح في هذا المطلب ، وهما الانتفاضة وموقف السوق الاوروبية المشتركة .

كما أشرنا سابقاً ، فقد خلقت الانتفاضة موقفاً عالياً من المقاومة للاحتلال على مختلف الاصعدة بما في ذلك الصعيد الاقتصادي ، وجندت في سياق تصاعدها كافة الجماهير الفلسطينية ، وهذا يعني في سياق مطلب المتاجرة الحرة استعداد التجار المحليين انفسهم لتبني هذا المطلب ، مدعومين من الشعب كله .

أما الموقف الذي تطور من قبل السوق الاوروبية المشتركة فيمكن ان يساعد دولياً وتجاريا على ذلك . فقد طلبت المجموعة الاوروبية من اسرائيل السماح للمنتجات الزراعية الفلسطينية بأن تصدر إلى اوروبا دون ان تمر من خلال الشركة الاحتكارية الاسرائيلية ـ أجريسكو ـ . ولاسرائيل علاقات تجارية قوية مع اوروبا ، بل إن أغلب تبادل اسرائيل الخارجي هو مع اوروبا ، ولان دخول كل من أسبانيا والبرتغال

مؤخراً عضوية السوق الاوروبية المشتركة قد حاصر كثيراً المنتجات الاسرائيلية ، فإن اسرائيل حذرة في استفزاز المجموعة الاوروبية . ولذا لجأت الى أسلوب المناورة والتسويف وليس الرفض القاطع .

من شأن هذه التطورات ان تخدم كثيراً وتساعد المناطق المحتلة على إرغام اسرائيل على السماح لهذه المناطق بالتبادل الحر .

ان قيام السوق الاوروبية المشتركة بتبني المطلب الفلسطيني بالمتاجرة هو مكسب دولي مدعوم من ثقل دولي هام ، وهو مكسب تجاري لانه يقدم لنا منافذ واسعة لتصريف منتجاتنا . اما تحديد نوعية المنتجات وكبح التوجه التصديري للكثير من منتجاتنا وتحديد ما هي المنتجات التي علينا تصديرها الى الخارج ، فهذه مشكلتنا نحن الذين علينا تحديدها عبر اعادة بناء اقتصادنا .

ولا شك ان اسرائيل معنية بإعاقة تصدير منتجاتنا الى الخارج ، وهذا ما اتضح من مختلف تصريحات المسؤولين الاسرائيليين التي ملخصها ان اسرائيل لن تسمح لمنتجات المناطق المحتلة بالدخول الى ـ وبالتالي منافسة المنتجات الاسرائيلية ـ المناطق التي تبيع فيها اسرائيل منتجاتها . كما اعاقت إسرائيل مؤخرا إرسال هدية رمزية من برتقال غزة اعدت لارسالها الى السيد « كلود شيسون » مفوض المجموعة الاوروبية لشؤون منطقة البحر المتوسط[٣٠] وكان السيد شيسون قد توصل الى اتفاق مع اسرائيل في ديسمبر من العام الماضي تقضي بحق المناطق

المحتلة في تصدير منتجاتها الزراعية مباشرة الى المجموعة الاوروبية ، على ان تحمل الصادرات اسم المناطق المحتلة . (جروزالم بوست ١٩٨٨/٢/٥) كما ان منتجات تجريبية من المناطق المحتلة تم التعاقد عليها مع مستورد هولندي لا تزال تنتظر في ميناء اسدود دون إذن اسرائيلي . (البوست ١٩٨٨/٥/٢) .

وتشير الجروزالم بوست في نفس الخبر ، الى ان السلطات الاسرائيلية تعتقد بأن المجموعة الاوروبية تعيق استيراد منتجات اسرائيلية ، كعقوبة لاسرائيل على منع تصدير منتجات المناطق المحتلة .

ان هذا الموقف من السوق المشتركة ، موقف جديد وهام للغاية ، فلم يكن من السهولة على السوق الاوروبية ان تتخذ مثل هذا القرار لصالح المناطق المحتلة على حساب اسرائيل .

ان هذا تطور هام جداً ، علينا ان نستغله الى مداه الاقصى ، حيث ان النجاح فيه سوف يحمل مضمونين عمليين اساسيين :

المضمون العملي الاول : هو ان المناطق المحتلة اصبحت بالنسبة للمجموعة الاوروبية منطقة غير تابعة لاسرائيل ، وهذا يعني اعترافاً سياسياً بحق هذه المنطقة بالاستقلال .

والمضمون العملي الثاني : هو ان تطوير النجاح في هذا المجال سوف يفتح امكانية لتصدير مختلف منتجاتنا الاخرى ، ليس الزراعية

وحسب ، وكذلك حقنا في الاستيراد .

هذا ناهيك عن ان الاستيراد سوف يزيل عن كاهل اقتصاد المناطق المحتلة عبء الضرائب العالية التي تفرضها إسرائيل على المستوردات من بلدان اخرى .

مركز مالي تنموي

ليس شرطاً ان يكون المركز المالي التنموي ، مؤسسة غير بنكية ، فبالامكان اعتماد بنك فلسطين في غزة لهذه المهمة . والمقصود هنا ان فروع البنوك الاسرائيلية اوجدت في المناطق المحتلة لتسهيل تبعية هذه المناطق لصالح النظام البنكي الاسرائيلي ولذا فهي خارج نطاق الحديث عن تنمية محلية ، هذا اضافة الى ان دور هذه البنوك لم يكن تنموياً ولا حتى اقراضياً لامور غير تنموية .

ان تعامل الفلسطينيين مع فروع البنوك الاسرائيلية ، كان ولايزال لتسهيل المعاملات التجارية مع التجار الاسرائيليين وبين الفلسطينيين انفسهم ، وذلك في غياب نظام بنكي محلي ، بل وغياب أية مؤسسات محلية او غير اسرائيلية مناسبة ، او متخصصة في مجال الإقراض .

لقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بإغلاق كافة البنوك التي كانت عاملة في المناطق المحتلة في الايام الاولى للاحتلال . تقول المادة (١) من الامر العسكري الاسرائيلي رقم (٧) : « تغلق جميع

البنـوك والمؤسسـات في المناطق من اليوم والى ان أصدر امراً بخلاف ذلـك » كما نص الامر العسكري رقم ٩ على حق الحاكم العسكري بإيقاف أي حساب في أي بنك إذا رأى ذلك مناسباً .

ولم تسمـح لأي من فروع البنـوك الأردنية بالعمل ، إلا في سنة ١٩٨٦ بمـوجب الأمـر العسكـري رقم ١٨٨٠ (بنفنستي ١٩٨٧ ص ٣٣) والمتعلق بإعادة افتتاح فروع لبنك القاهرة عمان في إطار محاولة كل من الاردن واسرائيل تطبيق سياسة التقاسم الوظيفي بين الطرفين في المناطق المحتلة (الفجر ١٣/١/١٩٨٦) .

ولأن فروع بنـك القاهرة عمان في المناطق المحتلة ، محكومة اولا بقرارات الحكم العسكري الاسرائيلي ، برضى الاردن ، ولأن الاردن نفسـه غير معني بتنمية حقيقية في المناطق المحتلة ، فإن هذه الفروع مؤسسـات لايركن اليهـا لكي تتحـول الى مؤسسـات تنموية لصالح الاقتصاد الفلسطيني .

ان السـماح بإعادة فتح فروع لبنك القاهرة عمان في بعض مدن الضفة الغربية قد اقترن بشروط اسرائيلية مجحفة ، وافق عليها الاردن بشكل واضح .

لقد ورد في الأمر العسكري رقم (١١٨٠) ان مراقب حسابات الـدولـة في اسرائيل مخول بالمـوافقـة على عضوية إدارة البنك ، على ان لايزيد عدد أعضـائها عن ١٥ عضواً ، وله الحق في إيقاف أعمال

البنك الطارئة لمدة محددة ، كما على البنك ان يعمل بموجب القانون الاسرائيلي . . . (بنفنستي ١٩٨٧ص ٣٣) .

ان المقصود بمؤسسة مالية تنموية ، ان تكون غير مرتبطة بالسياسة الأردنية التي كما أشرنا لاتعمل ولاتتمتع بنوايا تنموية حقيقية في المناطق المحتلة، إمـا لأن النظام الأردني يفضل المناطق المحتلة كمحيط تابع لاقتصاده ، و / أو لأن النظام الاردني لا يؤمن أساساً بالتنمية الشعبية التي تعمل بموجب فك الارتباط .

ان المؤسسة المالية التنموية هي احد الامثلة ، الى حد كبير على الاحتكـار المـزدوج ، فيمكن ان تكـون شركـة مسـاهمـة ، تضم في عضويتها ليس اصحاب ارصدة مالية سائلة ، بل كذلك ، اصحاب اعـمال ومشـاريع صنـاعية وزراعية ، يمكن ان يكـونوا هم انفسهم مقـترضـين منهـا . ولانها مؤسسة محلية ، فهي المؤسسة الاكثر كفاءة لتقديم القروض الميسرة للمشاريع الانتاجية المحلية تعاونية او فردية .

إن أهمية هذه المؤسسة نابعة من ان البناء الاقتصادي الذي نطرحه يعتمد في جوانب كثيرة منه على وجود مؤسسة من هذا النوع وبهذه المواصفات .

طحنه ابيفاز الطاطره

تنمية الاقتصاد المنزلي

لا ينحصر العمل التنموي في الاقتصاد الوطني بأكمله او في قطاع

معين . كما أن أية تنمية وخاصة ذات المضمون الشعبي ، لايمكن لها ان تنجح او ان تظل ذات مسار صحيح ما لم يتوفر لها انتماء المواطن كمرتكز أساسي وسابق لكل شيء . وإذا كان التطبيق هو معيار النظرية ، فان من يقوم بالتطبيق هو عصب نجاح او فشل التجربة اي ان الامر يعود في النهاية الى الانسان نفسه .

ان الأعمال التعاونية بالصيغ التي تحدثنا عنها وحتى بالصيغ الكلاسيكية الطوباوية التي بلورها ـ اوين ـ في بريطانيا ، وحتى التعاونيات الزراعية في الدول الاشتراكية كلها تستند في النجاح او الفشل الى حدود انتماء المواطن اليها .

وهذا لايعني التقليل من حضور السلطة سيان ضد او مع التعاونيات . ولكن موقف المواطن يظل اساسيا على اعتبار ان العنصر البشري هو الجهد الانساني الواعي ، هو العمل البشري الذي يحول الموجودات المادية الى انتاج ، وهو القادر على شل الانتاج حتى كان من الخطورة بمكان بحيث يشل الاقتصاد الوطني : « لقد اختفى الحليب والجبن ولحم الخنزير ليبيعها المزارعون بغير سعر السوق ، بل واختفت حتى البضائع من السوق للامتناع عن دفع الضرائب ولكي يتخلص الناس من العملة التي لم تعد لها قيمة (مونثلي ريفيو ، عدد ٩ ، مجلد ٣٣ ـ ١٩٨٢) .

وفي المناطق المحتلة اليوم نجد مناخاً جيداً للوصول الى المواطن

بوعي انتـاجي مختلف وبعملية تقنية لموجـوداتـه الانتـاجية وعقلنـة لاستهـلاكـه . والمقصـود على هذا الصعيد نقل الوعي الانتاجي الى الاقتصـاد المنزلي نفسه ، على اعتبار ان الارض والمنزل هما الملكوت الاقتصادي للاسرة والتي بوسعها التحكم بهذا الملكوت .

ان التحكم باقتصـاد الاسرة على ارضية الـوعي بأهمية مقـاطعة بضـائـع الاحتـلال ، والبضـائـع المستـوردة الاخـرى ولجم وحش الاستهلاك ، كل هذا تنتهي إلى كونها كفاحاً اقتصادياً سياسياً ، عالي الأهمية ، وقليل الكلفة اقتصادياً وسياسياً في نفس الوقت .

مزرعة الاسرة

ان الحديث عن اقتصاد الاسرة ومزرعة الاسرة من الامور الهامة في المرحلة الحالية ، لأسباب عدة نود الاشارة هنا الى احدها وهو ان مبـاشرة العمـل في هذا المجال امر ممكن وسريع التطبيق لانه مرتبط بقدرات الانسان مباشرة . ان المباشرة في مشاريع كهذه لا يحتاج الى دراسـات جدوى طويلة الأمـد ، كما انـه يشكل مصدر احراج كبيراً لمختلف المحاولات التنموية التي لم تنقل حديث التنظير السماوي الى الواقع الأرضي .

وعليه ، تكمن مسألة البدء العملي المباشر في العمل التنموي ، في هذا القطاع في أنه المحاولة الميدانية التطبيقية الاولى ، وفي هذه الفترة

الحاسمة بالذات حيث نجد أنفسنا امام إعطاء الناس نماذج تطبيقية ، تتجاوز عملية الحديث الخطابي المتواصل عن التنمية والمقاطعة .

أضف إلى هذا ان تنشيط وإنشاء مزرعة الاسرة امر لا يتناقض مع التنمية الوطنية العامة ، لانه انتاج استهلاكي في الاساس وللمواد الضرورية التي نشتريها من معروضات الاحتلال ، كما انه مدخل تشغيلي لقوة عمل محلية عاطلة عن العمل .

إن بوسع كل اسرة في الريف الفلسطيني القيام بانتاج الكثير ، ان لم يكن كفايتها من المواد الغذائية الاساسية . ولا يكون المطلوب في هذه الحالة سوى حيازة رأس من الماعز او رأسين وبضع دجاجات وزوج من الارانب وزوجين من الحمام . كان يسبب الحمام في السابق مشكة لآبار الماء ، أما الان فمعظم القرى تشرب من شبكات المياه .

هذه البداية المتواضعة ، يمكنها ان توفر للاسرة ما تحتاجه من الحليب والبيض واللحم الابيض وجزءاً من اللحم الاحمر على مدار السنة . اما الحليب فيمكن ان تحصل انقطاعات فيه بسبب الحمل والولادة ، ولكنها تظل لفترة محدودة ، كما يمكن تعويضها عن طريق تعاون عدة أسر في القرية الواحدة ، اوعن طريق الشراء من الاسر التي تملك بقرة او أبقاراً .

إن أهمية التوجه لمزرعة الأسرة كامنة كذلك في انها مسألة عملية تطبيقية سريعة المردود مما ينسجم مع الرغبة في محاولة اثبات قدرة المواطن

على عصر نفقـاته وانتاج ما يحتاج في فترات زمنية سريعة . وللسرعة موقع هام في هذه الفترة باعتبار ان الناس يبحثون عن أية نتائج ملموسة ومباشرة .

لو افترضنا ان هذه هي الحلقة الاولى من تنمية الاقتصاد المنزلي بشكل موجه ، فإن البدء بها ليس بالامر الصعب . على اعتبار ان كلفة البداية ليست عالية ، فهي مالياً في مقدور الاسرة متوسطة الحال في الريف ، كما انه ليس من الضروري ان تبدأ كل أسرة بكل من هذه الجوانب .

وإضافة لهذا ، يمكن للمؤسسات التعاونية والخيرية إعطاء قروض او هبات للاسر الفقيرة لتمكينها من شراء مثل هذه المتطلبات .

فالجمعيات الخيرية التي تصر على اسلوب شراء ماكينات النسيج والخياطـة لبعض النساء في الريف والمدينة ، لم تتقبل بعد حقيقة ان هاتيك النسوة لايستطعن منافسة الانتاج الرأسمالي الموسع الذي تنتجه معامل التريكو والخياطة الاسرائيلية الموجودة في المناطق المحتلة وداخل اسرائيل ، مما نتج عنه توقف الماكينة المنزلية عن العمل ، وتحويلها على أية حال الى مدخـل لاستنـزاف جهد المرأة دون انتاج مناسب ، فيما لو قرر المتعـاقد المحلي الذي يتعاقد لصالح الرأسمالي الاسرائيلي اخذ انتاجها او تشغيلها لتنتج ما يلتزم به مع الاسرائيلي .

وعلى أية حال فان من الممكن حصر هذا النوع من المساعدات في

نساء المدن والمخيمات اللواتي لايستطعن ممارسة اي عمل زراعي لعدم توفر الارض ، في حين ان على هذه الجمعيات التوجه الى الارياف بما يتناسب مع مقترحات مزرعة الأسرة .

ان القـرض الذي تقدمه الجمعية الخيرية لشراء ماكينة نسيج او خياطـة ، كاف لدفـع ثمن معظم او كل متطلبات مزرعة الاسرة ، وبوسع الجمعية الخيرية ان تقدم القرض المذكور بشروط تعاقدية أيضاً .

وإذا وجدت الجمعيات الخيرية ، شيئاً من عدم القبول لدى شريحة من النساء في الريف ، فان هناك شرائح من الفتيات والشبان الاكثر انسجاماً وتفهماً لتطوير الاقتصاد المنزلي والذين يتقبلون هذه الافكار ببساطة .

وليست الجمعيات الخيرية هي المصدر الوحيد لمثل هذا العمل ، بل ان مختلف المؤسسـات التنموية والاجتماعية قادرة على ممارسة هذا العمل إذا كانت راغبة في عمل تطبيقي على الأرض .

ان النجـاح في إنجاز هذا المستوى من مزرعة الأسرة ، يفترض وبدون تكاليف اضافية تذكر الانتقال الى المستوى الثاني لتكامل العمل الـزراعي ، وهـو القيام باستغـلال قطعة الارض الملاصقة للبيت او القريبة من حدود القرية حيث ستكون قطعة الارض هذه هي المكان الطبيعي لاحتواء الاسمدة المختلفة من الحيوانات ، وهذا يدفع الاسرة

الى حراثة هذه القطعة وزراعتها .

والمهم في الأمر ان حديقة بجوار البيت ، حتى لو كانت ثلاثة دونمات ، فان بالامكان حراثتها على البغل في يوم واحد . أي ان بإمكان المزارع حتى لو كان عاملاً في اسرائيل ان يستأجر بغلاً او حماراً لذلك ، كما ان بإمكانه القيام بذلك على دفعات بعد عودته من العمل في إسرائيل ، كما ان بإمكان طالب المدرسة الثانوية وربما الاعدادية القيام بذلك ، وخاصة اذا ما اقتنع انه يتعلم في المدرسة ليوسع مداركه وليس كي يصبح موظفاً على مكتب .

وإذا لم تقم المرأة بحراثة قطعة الارض ، فإن بإمكانها القيام بكل مايترتب على ذلك من تمشيط ، وإزالة الاعشاب والاشواك وزراعة الارض والاعتناء بالنباتات .

بهذا المعنى نكون قد اكملنا حلقتين متكاملتين من مزرعة الاسرة ، واللتين تنتجان الالبان والبيض واللحوم والخضار وربما الفواكه . ويكون فيها جهد الانسان هو العامل الحاسم اكثر من استثمار رأس المال .

كما ان بالامكان استعمال البيوت البلاستيكية لحدائق المنازل في فصل الشتاء ، وهذا ممكن بعد انتشار استخدامها في المناطق المحتلة .

اما في الصيف فيمكن ان تستفيد حدائق المنازل من الآبار الموجودة اصلاً في القرى للزراعة المروية وسقاية الحيوانات . سيما ان مياه الآبار

مجانية . وهذا ممكن بالطبع بعد ان وصلت شبكات المياه الى معظم القرى .

إن وجـود مزرعة منزلية متكاملة ، ومعقولة قد يدفع المزارع الى المستوى الثالث من تطوير هذا العمل المتكامل ، وهو استطاعة المزارع العـودة الى الارض والتخصص من جديد في الـزراعة . فحين توفر مزرعة البيت معظم المواد الغذائية الاساسية التي اعتاد على شرائها ، وحـين تتحـول المرأة الى مساهمة في العمل الزراعي ، وحين يتمكن الفلاح من الاستفادة من الجهد الضائع لكافة اعضاء الاسرة في العمل الزراعي ، وحتى لو كلف انتاجهم اكثر مما يكلف بعض هذا الانتاج في السوق ، فان هذا الانتاج هو استغلال لجهد لم يبذل بدون توفر هذا المجـال . ولـذا فانـه يظل أرخص . حينـما يوفـر المزارع كل هذه ، يكتشف ان لديه امكـانية مالية لاستصـلاح قطعة أوسع من الارض إما بالماكينات او بالدواب . وبهذا يدخل مرحلة العودة من جديد .

وحتى لو ظل المـزارع في عمله داخل الخط الاخضر واعتمد في الاستهـلاك على منتجاته . فإنه يتحول الى مستفيد من العمل هناك دون ان يقـوم بإعـادة ما أخـذه من اجـرة ليدفع استهلاك اسرته من المنتجات الاسرائيلية .

لكن هذا لايعني ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يستفيد ، او ليس هو المستفيد الاول من تشغيل عمالنا ، ولكنه يعني في نفس الوقت أننا قللنا

استفادة الاقتصاد الاسرائيلي من ثروتنا ، من جهة ، وأننا حولنا وجود عمالنا هناك الى وضع مؤقت ريثما نجد لهم عملاً في اقتصادنا . انه وجود مؤقت في نظر الاسرائيليين أيضاً الذين يفضلون تشغيل العمال اليهود بدلاً من العرب .

في هذه المرحلة يمكن للمزارع ان يشتري بغلاً او حماراً ، ويمكن لأكثر من مزارع ان يتعاونوا في شراء بغل او تراكتور حسب الحاجة ، وذلك لكي يسهل عليهم الحصول على ما يتطلبه العمل الزراعي .

وفي مختلف مستويات العمل المنزلي هناك امكانية كبيرة لاستفادة مزرعة الاسرة من الجمعيات التعاونية بمختلف مستوياتها الثلاثة التي تحدثنا عنها في موضع آخر من البحث مما يخلق تكاملاً زراعياً انتاجياً في القرية والقرى والمنطقة .

نود التأكيد على نقطة هامة ذكرناها سابقاً ، وهي ان تفعيل الاقتصاد المنزلي امر هام فيما يخص البطالة المقنعة في الريف . فقوة العمل الريفية خاصة النسائية لا تشارك في العمل غير المنزلي عموماً .

ولذا فان تشغيلها في أي عمل زراعي هو امر مجد تماماً . فلو كانت تكلفة ما تنتجه من خضار أعلى من كلفتها في السوق ـ بعد تقدير اجرة لها كعاملة ـ فإنها تظل رابحة من هذا العمل لأنها في الاصل لاتنتج أبداً ، ولذا فان أي عمل تقوم به هو عمل مربح ، وكل ما تخسره هو أنها عملت وحصلت على منتجات ربما بأعلى من سعر السوق ، ولكنها

هنا عادت لتطبيق القانون الانساني العام وهو العمل .

فلو فرضنا ان الاسرة تشتري كيلو سبانخ بشيكلين في المعدل ، ولو فرضنا ان الاسرة تستهلك عشرة كيلو سبانخ خلال الموسم ، لكانت الكلفة ٢٠ شيكلاً ثمن ما تستهلكه في كل الموسم .

اما زراعة حوض بمساحة ٣ أمتار مربعة فيمكن ان يطعم الاسرة عشر مرات على الاقل بكلفة قليلة جداً وهو ثمن البذور والتي لا تتعدى بضعة شواكل .

ولكن إذا أضفنا لهذا العمل ساعات العمل التي تقضيها المرأة في عزق وزرع وسقاية وتعشيب وقطف الحوض فإنها تتجاوز قيمة المجهود المبذول فيها العشرين شيكلاً . وخاصة إذا قيمنا هذا الجهد بأجرة ساعة العمل المتوسطة بالمفهوم الرأسمالي المتقدم ، وربما حتى بقيمة ساعة العمل في المناطق المحتلة .

الا ان المهم في الامر هنا ان هذه المرأة لا تقوم بأي عمل اطلاقاً او ربما كان لديها وقت فراغ كبير . ولذا فان اي عمل تقوم به هنا هو ربح .

ملاحظات الجزء الأول

١ ـ ثورات القرن العشرين :

إحدى مميزات هذا القرن ، أن الثورات فيه قد اتخذت شكل المشاركة الشعبية الواسعة . إنها حالة الانتفاضة الجماهيرية التي لاتحجم عن المشاركة فيها ، أو تقف ضدها سوى فئات او شرائح وربما طبقات اجتماعية محدودة . وأحد نماذجها تدفق الجماهير إلى الشوارع ، بأعداد ضخمة مما يؤدي في المرحلة الاولى الى شل أدوات القمع السلطوي الضخمة ، وفي المرحلة الثانية الى السقوط الحتمي للنظام الحاكم ، وهو ما حصل في ايران ونيكاراغوا .

أما النموذج الآخر ، فهو الثورة في كل من فييتنام ، كمبوديا والصين الشعبية . حيث تبدأ الثورة على شكل حرب عصابات في الريف معتمدة على الفلاحين في الاساس ، ثم تنخرط في صفوفها الاغلبية الساحقة من الشعب

ومن الجدير بالذكر ان كومونة باريس ١٨٧١ ، كانت النواة الأم للانتفاضات الشعبية في القرن العشرين ، وهي انتفاضة لم تكن قد نظمت سلفاً من قبل شخص أو منظمة ، رغم المساهمة الجبارة لبعض المنظمات الثورية فيها .

لكن هذا لا يعني اننا نطالب الانتفاضة الحالية في المناطق المحتلة بأن تنجح بنفس القدر والطريقة في دحر الاحتلال ، ولكن الشبه الاساسي بين الانتفاضة

والنماذج المذكورة هو في المشاركة الشعبية الواسعة ، وشل آلة الحرب الاسرائيلية الضخمة ، وتعميق مفهوم ومسلك مقاطعة منتجات الاحتلال ، ولاشك ان استمرار هذا لابد ان يعطي ثماراً قيمة للشعب الفلسطيني .

٢ ـ الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط :

وهي التسمية التي تطلقها كل من اسرائيل والولايات المتحدة على اسرائيل ، من منطلق اعتقادها ان اسرائيل ، فقط ، هي الدولة التي تطبق الديمقراطية الغربية في الشرق الاوسط وهذا على اعتبار ان الديمقراطية بالمفهوم الايديولوجي الغربي هي النموذج الوحيد للديمقراطية الحقيقية .

وفي الحقيقة ، وبالمفهوم أعلاه للديمقراطية ، فإن الحكومات المتعاقبة في إسرائيل هي فقط الحكومات المنتخبة بموجب الديمقراطية الغربية . وهي في هذا متقدمة بفراسخ عن الانظمة العربية ذات نتائج انتخابات الـ (٩٩,٩ بالمئة) . أو التي تغيب فيها مختلف أشكال الديمقراطيات التي برزت على مدار التاريخ .

ولكن لايكفي ، إذا اعتبرنا ان إسرائيل دولة ديمقراطية ، ان تطبق ذلك على اليهود ، وأن تقمع بالعنف المفتوح الشعوب الاخرى . وعليه ، لاتستقيم تسمية اسرائيل هكذا ، وهي تمارس كل ما تمارسه من القمع ضد الشعب الفلسطيني ، الا مع المفهوم العنصري للرجل الابيض . أنظر لاحقاً .

٣ ـ السيخ :

إحدى القوميات في الهند ، وهي تمارس منذ بضع سنوات مقاومة ضد الحكومة المركزية هناك مطالبة بالاستقلال . وقد اغتالت احدى مجموعاتها رئيسة الوزراء الهندية السابقة ، أنديرا غاندي . وبالطبع ، يؤيد الاعلام العربي الحكومة المركزية الهندية ، ليس لأنه ينتقد أسلوب الاغتيالات الذي تمارسه

مجموعات من السيخ ، ولكن لأن لهذه الانظمة صداقة مع الحكومة الهندية ، في حين يبدي الإعلام الاسرائيلي تعاطفاً مع السيخ ، ليس من مدخل تأييدهم في مطلبهم بحق تقرير المصير ولكن لأن للحكومة الهندية صداقة مع العرب .

٤ ـ اليرموك :

وهي الجامعة الثانية في الاردن . وكان الطلبة هناك قد قاموا بحركة احتجاج مطلبية متعلقة بالاقساط الجامعية ، وتشكيل مجلس طلبة . ولكن السلطات الاردنية ردت على الاحتجاج بإدخال القوات المسلحة الخاصة الى الحرم الجامعي مما أدى الى مقتل وجرح أكثر من مئة طالب وطالبة . ربما بهذا المقياس يحق لإسرائيل ان تسمي نفسها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط .

٥ ـ انثروبولوجي :

علم وصف الانسان، وقد جرى تطويره بشكل أوضح على يد المدرسة الانثروبولوجية البريطانية ، والتي طورت مدخلاً سوسيولوجياً مميزاً لتحليل بنية المجتمع ، معرفة المجتمع بأنه نظام متكامل ، وهو ما يؤكده مالينوفسكي ، بأن على الانثروبولوجي أن يتعامل مع المجتمع كشمول ، ككلية (سونيج وود ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٩) . وهذا مفهوم معارض للمفهوم الماركسي في تناول المجتمع كبناء طبقي . ولكن ليس هذا ما يهمنا في هذا السياق ، بل المهم هو ان الانثروبولوجيا التقليدية ، البريطانية بشكل خاص ، كانت قد تطورت بناء على علاقتها بالامبريالية اثناء غزو افريقيا ، والتي اخذت تعنى بدراسة المجتمعات الافريقية بتركيبتها الاثنية والقبلية . وهي التي تلخص موقفها في التأكيد بأن الرجل الأبيض أكثر قدرة عقلية ، وهو وحده القادر على التحليل والتجريد (انظر جلنر ، ١٩٦٤ . هورتون ، ١٩٦٧) . وفي هذا تبرير واضح للاستعمار . ومن

يدري ، فربما كانت عصبة الامم قد تأثرت بأفكار الانثروبولوجيين هؤلاء حينما صاغت قرارها المسمى بالوصاية الدولية ، أو الانتداب .

وبالمقابل تتناول الانثروبولوجيا الماركسية ، والتي كانت فرنسا موطنها الاساسي ، مختلف تلك المجتمعات من منطلق نمط الانتاج السائد ، مؤكدة على ان تخلف العالم الثالث ، بغض النظر عن أسبابه لا يعود الى تفاوت الاجناس او الاعراق . لقد طبقت مدرسة الانثروبولوجيا البنيوية الماركسية مفهوم المادية التاريخية على المجتمعات البدائية لتنجز تحليلاً نظرياً لأنماط الانتاج البدائية كجزء من نظرية انماط الانتاج وكمدخل لفهم التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي تنهض فيها أنماط إنتاج ما قبل او لا رأسمالية .

٦ ـ نابليون بونابرت :

الامبراطور والديكتاتور الاستعماري الفرنسي ، والذي كان من أوائل الغربيين الذين رأوا مصلحة للرأسمالية الاوروبية الصاعدة في إيجاد قاعدة لأوروبا في الشرق الأوسط لضمان مصالحها المتسعة هناك . (انظر لوتسكي ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٨) .

٧ ـ البنيوية الماركسية :

أسلوب استقصاء، إنها فلسفة أكثر شمولاً للعلوم ، وهي أقرب الى الواقعية ، وفي صراع مع التجريبية والوضعية ، اللتين شقتا طريقهما من اللغويات عبر النقد الأدبي وسوسيولوجيا الأدب ، ونظرية الاخلاق ، والعلوم الاجتماعية وخاصة الانثروبولوجيا والماركسية .

إن السمة الأساسية لمنهج البنيوية ، أنه يتخذ « نظاماً » كموضوع للاستقصاء ، إنه يأخذ العلاقات التبادلية بين منظومة من الحقائق وليس مجرد

حقائق معزولة عن بعضها البعض . إن المحتوى الأساسي للبنيوية إذن هو « كلية الأشياء » . والتنظيم الذاتي ، والتحول (بياجيت ، ١٩٧٠) .

في مجال انثروبولوجيا فقد ارتبطت البنيوية ، بأعمال ليفي شتراوس ، وعلى هذا النحو كان لها تأثيرها على الانثروبولوجيا الماركسية . ويعتبر الفيلسوف الفرنسي ـ الثوسير ـ مؤسس البنيوية الماركسية ، مع أنه حاول بوضوح الفصل بين فلسفته وبين ما أسماه ـ الايديولوجيا البنيوية ـ .

يقول الثوسير ، ان ماركس قد حذف الموضوع الانساني من النظرية الاجتماعية وأنشأ علماً جديداً لمستويات ممارسة الانسان . (الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعلمية) والتي تكمن في الكلية الاجتماعية . وذلك ان النظرية الماركسية ليست إنسانية او تاريخية (بالمعنى الثليولوجي ـ الغائي ـ من غاية) ، بل مهتمه أساساً بالتحليل البنيوي للعلاقات الاجتماعية ، مثلاً أنماط الانتاج والتشكيلات الاجتماعية » . (لمزيد من التفاصيل : انظر بتمور ـ قاموس الفكر الماركسي ، ١٩٨٣ ، ص ٤٧١ . وسوينج وود ص ٣٨٨ ـ ٢٩٤) .

٨ ـ العمل الأسود :

وهي التسمية التي تطلق عادة على الأعمال التي لا تحتاج الى مهارة ودربة فنية ، فهي أعمال يدوية في الغالب ، كما ان ممارستها لا تكسب خبرة ومهارة علمية او انتاجية ، مثل تنظيف القمامة ، ومسح البيوت ، والعتالة . . . وفوق كل هذا فان مردودها الاجري محدود . وهي الاعمال التي اصبح يقوم بها جميعها العمال العرب في إسرائيل وهي الحالة التي يسميها الاسرائيليون تعريب الأعمال السوداء .

٩ ـ التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية :

« إن التشكيلات الاجتماعية هي بنيات مشخصة ، ومنظمة تميزها سيطرة

نمط انتاج معين تتمفصل معه مجموعة معقدة من أنماط الانتاج الخاضعة له (أمين « التطور اللامتكافىء » ١٩٧٤ ، ص ١٧) .

لا توجد تشكيلة اجتماعية اقتصادية نقية بمعنى علاقتها بنمط الانتاج . فرغم انطباع تشكيلة اجتماعية ما ولنقل الرأسمالية بهيمنة نمط انتاج محدد ، نمط الانتاج الرأسمالي ، إلا أن هناك أنماطاً اخرى ، قد تكون كثيرة التعدد ، تترابط معه ، وتعيش على هامشه ، ويتحدد وجودها او انقراضها بطبيعة علاقتها التصادمية ، التناحرية / المتناغمة في آن ، معه .

لقد وسعت الدراسات الماركسية الحديثة كثيراً مفهوم نمط الانتاج ، واكتشفت وجود انماط عديدة من أنماط الانتاج ، مخترقة بذلك تحديد ستالين المحصور في الانماط الخمسة المعروفة وذات المسار التعاقبي .

أما نمط الانتاج فهو مفهوم مجرد ، كما هو شائع القول ، ان وجوده ، وهو وجود مجرد مرتهن بمكونيه الاساسيين ، وهما قوى وعلاقات الانتاج : « ان نمط الانتاج هو اندماج متمفصل لكل من قوى وعلاقات الانتاج ، وهو اندماج متأسس على هيمنة قوى الانتاج » هندس / هيرست ١٩٧٥ ، ص ٩) . والذي تكون فيه علاقات الانتاج هي المهيمنة .

توضح هيمنة علاقات الانتاج كيف ننقل فهمنا لنمط الانتاج من التجريد الى الواقع ، بمعنى ان هيمنة علاقات الانتاج تعني هيمنة الناس الذين يقفون وراء هذه العلاقات ، وهذا يحدد نمط حيازة ملكية أدوات الانتاج ، وبالتالي العلاقات الطبقية في المجتمع .

١٠ ـ لجنة التوجيه الوطني :

إحدى إفرازات الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة ، والتي كانت لجنة علنية الى حد ما . وكانت تقوم على شكل جبهوي واسع ، ضمت ممثلين عن

القوى الفلسطينية الراديكالية ، وأشخاصاً مقربين من النظام الاردني .

كان ينظر الى هذه اللجنة بأنها ربما تتضمن بذور بلورة قيادة وطنية ، بالمفهوم العام ، للمناطق المحتلة ، ولكن السلطات الاسرائيلية ، حلت هذه اللجنة لأن مجمل تركيبتها كانت لصالح منظمة التحرير الفلسطينية وكانت هذه الخطوة . إحدى محاولات اسرائيل لخلق قيادة محلية مضادة للمنظمة . لقد أدى هذا الى إكتساح المنطقة العازلة بين الجيش والجماهير ، وليصبح الصدام مفتوحاً كما نرى .

١١ ـ فك الارتباط :

اصطلاح تم تطويره على أيدي مفكرين ماركسيين أقرب الى فكر ماوتسي تونغ نفسه ـ الماوية ـ . أمثال سمير أمين ، بول سويزي ، هاري ماجدوف ، وهي الى حد ما مدرسة مجلة مونثلي ريفيو .

يعتمد هذا المفهوم على المفهوم الماوي حول « الاعتماد على الذات » في التنمية إذا ما ارادت المجتمعات العالم ثالثية أن تتطور باتجاه غير تبعوي . وبالتالي أن تتخلص من مأزق التبعية الذي تعيشه . وهذا المفهوم يشتمل على تبني المنظمات الجماهيرية للعمل التنموي ، وزج أكبر عدد ممكن من قوة العمل في العملية التنموية ، واعتماد آلات غير سابقة لمستوى التطور في الاقتصاد الوطني .

بمعنى آخر، فإن مفهوم فك الارتباط يشترط القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي ، ـ أما حدود ونسبية هذه القطيعة فتحدد حسب ظروف كل بلد ـ والمهم ان هذه القطيعة هي المدخل العملي للتخلص من التبادل اللامتكافيء والذي يقود بالنتيجة الى عجز البلد المتخلف عن التحكم بالفائض المالي فيه ، وبالتالي عجزه عن إحداث التراكم .

١٢ ـ الاستيطان الابيض :

تسمية يطلقها الماركسيون على الدول التي تكونت بسبب الاستيطان الاوروبي خارج اوروبا مثل : الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وروديسيا واستراليا وإسرائيل . وتمتاز هذه الدول ، بأنها أقيمت بهدف اسعماري ، ولاحقاً امبريالي ، لاستغلال الشعوب الاخرى ، ومن الطريف القول هنا ، ان الدول الرأسمالية الاستعمارية الاوروبية كانت تنهب من المستعمرات لكي تستثمر في المستوطنات البيضاء ، وهذا مكن الأخيرة من التطور الرأسمالي السريع .

١٣ ـ التبادل اللامتكافيء :

هي نظرية تحاول تفسير الميكانيزم الذي تتحدد به نسب التبادل الدولي . يرتكز تحليل ايمانويل هنا على ان الرأسمالية في مختلف البلدان تتوفر لها نفس إمكانيات الانتاج الفنية ، بغض النظر عن مستوى تطور قوى الانتاج في كل بلد . ويرى ايمانويل أن مشكلة الاختلاف هنا في الاجور .

يركز إيمانويل على أن كلفة انتاج ادوات الانتاج سوف تكون نفسها في كل البلدان إذا اهملنا تدوير وسائل الانتاج . وبناء على هذا ، فإن وحدات الانتاج ستكون أرخص كلفة في البلدان التي تكون فيها الاجور أقل ، الا إذا كانت الاجور الاقل مترافقة ومتطابقة مع مستوى انتاجية عمل أدنى . ولكنه يعود ليؤكد ان انتاجية العمل لا تتباعد كثيراً ، كما هو بالنسبة لمستوى الاجور ، ولذا يرى ان اعتماد هذه النظرية للتبسيط (وهو افتراض تساوي انتاجية العمل في كل البلدان) لا ينقص من مصداقيتها . إذا كانت كلفات العمل نفسها بين البلدان . وكما يقوم العمل الجاري ـ الحي ـ بخلق نفس القيمة في وحدة الزمن الواحدة ، فإن معدل الربح سيكون أعلى في البلد الذي يدفع أجوراً أقل . وعليه ، فإن التبادل اللامتكافيء سوف يؤدي الى حركة الرأسمال بحثاً عن معدلات أرباح أعلى . فأسعار السلع لا بد أن ترتفع في البلدان ذات الأجور الأعلى ، حيث يهرب رأس

المال [نسبياً] . كما تهبط أسعار السلع في البلدان ذات الأجور المنخفضة . وكنتيجة لتساوي معدل الربح ، من خلال عملية حراك هذه الاسعار ، فان التبادل الدولي يحصل او يتم بموجب معدلات لا تتناسب مع وقت العمل المبذول او المتموضع في السلع . وبشكل خاص ، فان نسبة أسعار البلد المتقدم الى أسعار البلد المتخلف أعظم من نسبة وقت العمل في سلع البلد المتقدم بالنسبة الى وقت العمل في سلع البلد المتخلف ، حيث ان تحديد بلد بأنه متقدم أو متخلف يتم بموجب مستوى الأجور فيه . (بتمور ١٩٨٣ ص ص ٥٠٠ ـ ٥٠١) .

على هذا الاساس ، فإنه عبر التبادل ، تكسب البلدان المتقدمة وقت عمل اكبر في التبادل . يفوق ما يولده في الانتاج . وأما الفائض فيتحول من البلدان المتخلفة الى المتقدمة . وهذا يقلل معدل التراكم هناك ، حيث ينقص الفائض المناسب للاستثمار . (قاموس الفكر الماركسي ١٩٨٤ ، ص ٥٠٠) .

بالمقابل يقول أمين ، ان إنعدام تنقل العمل ، كما يتنقل رأس المال هو شرط كون تطبيق نظرية التبادل اللامتكافيء ممكناً . إنها تصبح ممكنة لأن نمط الانتاج الرأسمالي مهيمن على الانماط الاخرى . إن هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي هي التي يجب ان تكون مركز التراكم على الصعيد العالمي للتطور العالمي للتطور اللامتكافيء للرأسمالية . (الامبريالية والتطور اللامتكافيء ١٩٧٧ ص ٢١٨) . ـ انظر التراكم لاحقاً ـ .

١٤ ـ فائض القيمة :

هو قانون أساسي في الفكر الماركسي للماركسية التاريخية بشكل خاص ، وهو قانون يوضح كيفية وعمق الاستغلال الطبقي ، في المجتمع الرأسمالي تحديداً ، ففي ظل هذا النظام يتم تحول الفائض الى ربح ، حيث يكشف ماركس ان يوم عمل العامل المأجور ـ باعتبار ان العمل المأجور مشروط بهيمنة نمط الانتاج

الرأسمالي ـ ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ويسمى يوم العمل الضروري وهو عدد ساعات العمل المعادلة لقيمة الاجرة التي يحصل عليها العامل من جراء استخدامه من الرأسمالي ، والتي تتحدد ـ نسبياً ـ بما يكفي العامل ليعيد انتاج نفسه ، وأسرته ، هذا بافتراض تحييد قدرة المؤسسات النقابية العمالية ، وتطبيق الفردية .

والقسم الثاني : ويسمى يوم العمل الفائض ، وهي الساعات التي يشغلها العامل لصاحب العمل ولا يأخذ عليها أجراً . وانتاج هذه الساعات هو القيمة الفائضة ، انها الحصة التي يأخذها الرأسمالي من انتاج العامل ، والتي تفوق حصة العامل مع ان العامل هو أساس الانتاج ، على اعتبار ان رأس المال المتحول وحده الذي ينتج القيمة الفائضة .

١٥ ـ القطيعة : انظر فك الارتباط .

١٦ ـ السوق العالمي :

السوق العالمية ، وأحياناً يقال النظام الرأسمالي . والمقصود ، رغم عدم التطابق التام للمصطلحين ، هو ان هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي على العالم ، باستثناء تخلص الدول الاشتراكية منه ، قاد إلى تبلور سوق لكل العالم ، تتحكم فيها وتسيطر عليها الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن خلال هذا النظام ـ السوق ـ يتم حصول التبادل اللامتكافيء . ونهب ثروات العالم الثالث وبالتالي عجزه عن التحكم في تراكمه المحلي وعجزه عن التطور .

١٧ ـ الفائض :

الفائض الاقتصادي الفعلي : « ذلك الجزء من فائض القيمة الذي تمت

مراكمته ، وهو لا يشتمل ، بمعنى آخر على استهلاك الطبقة الرأسمالية وانفاق الحكومة على الادارات والمؤسسات العسكرية ، وما أشبه (باران ١٩٥٧ ص ٢٢) . وهذا الفائض هو الذي يجري استلابه من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة في عملية تبادلها اللامتكافىء مع الدول الرأسمالية المحيطية .

يرى كل من باران وسويزي ان الفائض هو مجمل الأرباح تقريباً ، الفائض الاقتصادي للمجتمع .

١٨ ـ التراكم :

بالنسبة لماركس ، فان التراكم هو جوهر الرأسمال ، ذلك ان الرأسمال يجب ان يراكم ، بمعزل عن التفضيلات الذاتية او المعتقدات الدينية للافراد الرأسماليين . والتراكم ليس مجرد علاقة بسيطة بين انتاج ورسملة فائض القيمة . انه أيضاً علاقة بإعادة الانتاج .

ما يهمنا في هذا السياق هو ان كل مجتمع ، في وضعه الطبيعي ، يجب ان يكون قادراً على التحكم بالفائض المنتج لديه ، محولاً ذلك الفائض الى رأسمال . مراكماً ذلك الرأسمال على شكل أرصدة ، ليتمكن من استثمارها ذاتياً ، وهذا ماينقص دول المحيط بشكل عام وإن كان ذلك بنسب متفاوتة ، اما المناطق المحتلة فينقصها بشكل حاد .

١٩ ـ المحوطة :

نظرية تعتمد تقسيماً للنظام الرأسمالي العالمي الى مركز ومحيط ويتكون المركز من الدول الرأسمالية المتقدمة والتي استطاعت التطور من خلال « التمحور على الذات » ، أي التحكم بالفائض المتراكم لديها لاستثماره ذاتياً . أما المحيط فهو الدول المتخلفة والتابعة في هذا النظام والتي لم يتخذ مسار تطورها طريق التمحور

على الذات .

في هذا النظام العالمي ، تقوم دول المركز من خلال التبادل اللامتكافيء بالسيطرة على الفائض المنتج في دول المحيط ، مما يحول دون قدرة الاخيرة على التحكم بهذا الفائض ذاتياً ، واستثماره محلياً مما يقود الى انكماش سوقها المحلية .

في كلا طرفي النظام الرأسمالي العالمي يهيمن نمط الانتاج الرأسمالي . ولكن في مركز هذا النظام نجد رأسمالية مكتملة ومتمحورة على ذاتها ، اما في الثانية فنجد تشكيلات محيطية ، تجد التعبير عن ذاتها ومصالحها في المركز . فالمركز هو المتحكم بالتراكم وبالنتيجة تطور دول المحيط .

وعلاقة التبعية من المحيط للمركز تتم عبر انخراط المحيط في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ولاحقاً الامبريالي العالمي .

٢٠ ـ المنفعة المقارنة :

قانون المنفعة المقارن ، صيغ من قبل الاقتصادي الرأسمالي ديفيد ريكاردو ، وهو قانون متعلق بالتجارة الخارجية . إنه التبادل التجاري بين دولتين قوميتين ، تدرك كل واحدة منهما ان شراءها سلعة معينة من البلد الاخر ، اكثر فائدة لها من ان تنتجها محلياً ، ويرى ريكاردو في هذا السياق ان الطرفين رابحان .

لقد دحض الماركسيون هذا القانون . حيث يرون ان مايحكم التجارة الدولية هو قانون التبادل وبالتالي التطور اللامتكافيء ، والذي يحقق بموجبه البلد الاكثر تطوراً الربح الاعلى بل ان هذه العلاقة لابد ان تقود الى نهب ثروة البلد المتخلف .

٢١ ـ عامل التقليد :

تفسير قدمه «نيركسة » لسبب عدم تطور الدول الفقيرة . يرى نيركسة أن

الشعوب الفقيرة وخاصة الطبقات الغنية فيها ، تقوم في حياتها وانفاقها بتقليد شعوب ، وخاصة الطبقات الغنية في الدول المتقدمة . ويتم هذا التقليد بالطبع على أساس ترفي باذخ مما يقود الى تسريب ثروات الشعوب الفقيرة الى الغنية ، وبالتالي لايحصل تكوين حقيقي لرأسمال استثماري في هذه الدول .

وكما يتضح ، فان هذا التفسير معتمد على العامل النفسي ، اكثر مما يعتمد على التفسير الموضوعي لأسباب تخلف العالم الثالث . هذا ما عالجته كتابات الاقتصاديين الذين درسوا تخلف العالم الثالث من خلال الاستعمار والامبريالية والمركز والمحيط .

٢٢ ـ المركز الامبريالي : انظر المحوطة .

٢٣ ـ مقابلة مع عامل في ٢٥ ـ ١١ ـ ١٩٨٧ .

٢٤ ـ كمبرادور :

تسمية استخدمت لأول مرة في الصين الشعبية ، وهي تقصد وكلاء الفبارك الاجنبية في الصين ، والذين يقومون بتسويق منتجات اجنبية في بلادهم ضاربين بذلك الصناعات المحلية ، ومساهمين بالنتيجة في تخلف وتخريب الاقتصاد الوطني .

Privatization

مصطلح يقصد به توسيع نطاق القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، وخاصة في الدول التي يوجد فيها دور كبير للقطاع العام : بريطانيا واسرائيل . وهذه السياسة اكثر رجعية حيث تؤدي الى إفقار اوسع للجماهير الفقيرة ، وحيث تضع المرافق العامة بأيدي رأسماليين أفراد .

وهناك فلسفة ديماغوجية خاصة لرئيسة الوزراء البريطانية الحالية السيدة تاتشر ، وهي زعيمة حزب المحافظين ، حيث تبرر هذه السياسة بأنها فتح فرصة

لاكتتاب أسهم لكل المواطنين ، مدعية ان هذا يعني تمليك كل الشعب . أما جوهر هذه السياسة فهو ما تعلنه أيضاً حيث تقول أنها سوف تقتلع بقايا الاشتراكية التي اوجدها حزب العمال في بريطانيا . ولا شك ان انتعاش سياسات كهذه هو احد اعراض تخلف اليسار الليبرالي ، ودليل على ضمور الاشتراكية الديمقراطية الاصلاحية .

٢٦ ـ الريفنة في تنزانيا :

وهي سياسة اتبعتها السلطة اليسارية الاتجاه في تنزانيا في عهد جوليوس نيريري بهدف دفع اكبر عدد ممكن من سكان المدن للسكن في الريف من اجل الحفاظ على قدرة المجتمع التنزاني المعتمد على الانتاج الزراعي لتمكينه من انتاج الحاجات الاساسية . وتعتبر هذه السياسة جزءاً من توجه الاعتماد على الذات الذي اتبعته الصين الشعبية .

لكن هذا التوجه لم ينجح كما يجب لاسباب عدة ، منها ان هذا البلد الفقير كان بحاجة لاستثمارات اجنبية ، فمثلاً رفضت المانيا الغربية الاستثمار في أية دولة لا تعترف بها ، كما رفضت أمريكا تقديم أية مساعدات لها . أما بريطانيا فقد استثمرت ١٠٠ مليون جنيه استرليني في نيجيريا بينما استثمرت ٨ ملايين في تنزانيا ، كما ان السلطة حاولت تطبيق نظريتها بالقسر دون ان تكون هناك قناعات شعبية ، وعندما سمحت الحكومة للشركات متعددة الجنسية بالعمل في القرى الجديدة زاد الطلب على الأيدي العاملة مما خلق عمالاً مأجورين . وقامت الدولة بأخذ فائض الانتاج الزراعي بالقوة لتمويل المشاريع الحكومية . هذا بالاضافة إلى ان سياسة الاعتماد على الذات تتطلب سوقاً محلية واسعة ، وهذا ما نجح في الصين ، ولم ينجح في تنزانيا ، وربما لهذا السبب طور الاتجاه الماوي مفهوم الاعتماد الاقليمي على الذات ، وهو مفهوم يشمل عدة دول صغيرة في العالم الثالث

متجـاورة مع بعضها البعض . ومنذ عام ١٩٨٢ ، بدأت الحكومة بالتخلي عن التأميم وبدأت بالتلاشي .

٢٧ ـ اليد الخفية :

وهي التفسـير المثـالي الذي طوره المفكر البريطاني آدم سميث حول انتظام الاقتصاد الرأسمالي ، حيث قال ان هناك يداً خفية ، وليس الناس ، هي التي تنظم الحركة الاقتصادية وتعطيها ثباتها محاولاً بذلك منع الدولة من التدخل في الاقتصاد .

وقد ظل هذا المفهوم شائعاً في البلدان الرأسمالية . ولكن الازمات الاقتصادية دفعت الكثير من هذه الدول لتبني سياسة التدخل في الاقتصاد للحيلولة دون تفاقم الازمات .

٢٨ ـ التمفصل :

مفهوم متعلق بالترابط القطاعي للاقتصاد الوطني ، ويعني ان النمو الطبيعي لاقتصاد ما والتطور الطبيعي لهذا الاقتصاد لايمكن ان يتم الا إذا كانت مختلف القطاعات الاقتصادية فيه مترابطة مع بعضها ومتجهة اتجاهاً داخلياً ـ جوّانياً ـ أي نحو السوق المحلية .

بمعنى آخر ، أنه كلما كان قطاع او قطاعات من الاقتصاد ذات توجه براني فإنها تتمفصل مع السوق العالمية ومع قطاعات في الاقتصادات الاخرى ، وتكسر التمفصل الداخلي للاقتصاد الوطني مما يحدث تطوراً معوقاً للاقتصاد الوطني .

ويمكن قول الشيء نفسـه عن التمفصل الطبقي الذي يتداخل ويؤثر على التمفصل القطاعي في الاقتصاد .

نلاحظ في اقتصـاد المناطق المحتلة ان الكثير من المنتجات الزراعية موجهة

للتصدير الى الخارج . في حين ان الزراعة المحلية تتراجع باستمرار من حيث انتاج المواد الاساسية التي يتطلبها السوق المحلية ، كما ان قوة العمل التي تعمل في اسرائيل هي ايضاً مثال على عدم التمفصل الطبقي ، وحيث يضيع فائض القيمة الذي تتجه لصالح اقتصاد الاحتلال ، وبلدان الخليج .

٢٩ ـ يوم العمل الضروري والفائض :

انظر فائض القيمة .

٣٠ ـ نظرية شيسون :

ربما ليست هذه نظرية كلود شيسون وحده ، وهي على أية حال نتاج للقدرة الذاتية للمجموعة الاوروبية على التوسع كل بضع سنوات . وربما كل عشر سنوات . فقد وسعت هذه المجموعة قدرتها قبل عامين واستوعبت اسبانيا والبرتغال في عضويتها ، بعد ان ظلتا مرشحتين للعضوية فترة طويلة .

يرى شيسون أن بلدان البحر المتوسط يمكن ان تكون ضمن دائرة السوق المشتركة ـ المجموعة الاوروبية ـ . أي محيطاً لهذه السوق . وهذا يعني على المدى القريب ، تمكين المجموعة الاوروبية من ربط هذه البلدان فردياً بالمجموعة الاوروبية . أما النتيجة الاساسية لهذا الربط فهي تعميق التفكك الاقتصادي العربي ، ودفن أية امكانية لسوق وبالتالي اقتصاد عربي موحد .

ومن هنا، فان علينا استغلال ما تقدمه السوق الاوروبية من تسهيلات ، ولكن شريطة ان نصدر لها ما نرغب نحن في تصديره ، لا ان يقوم اقتصادنا بانتاج منتجات معينة بهدف التصدير اولاً ، وبما تتطلبه السوق فقط ، أي ان لا نكون منطقة تنتج متطلبات السوق الاوروبية على حساب عدم انتاجنا لمتطلبات سوقنا المحلية الاساسية .

المراجع العربية

١ ـ الاوامر العسكرية الاسرائيلية . منشورات الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، بالعربية والعبرية .

٢ ـ لوتسكي . ف. ب. ١٩٨٠ ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، دار الفارابي بيروت .

٣ ـ سمير أمين ، ١٩٧٤ ، التطور اللامتكافيء ، دار الطليعة بيروت .

٤ ـ سمير أمين ١٩٨٥ ، أزمة المجتمع العربي ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة .

٥ ـ سمارة عادل ، ١٩٧٩ ، إقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع ـ منشورات دار مفتاح ـ تل أبيب .

٦ ـ سمارة ، عادل ، ١٩٨٧ ، احتجاز التطور ، منشورات مكتب الحياة ـ القدس .

المجلات والدوريات والصحف

١ ـ الكاتب ، مجلة شهرية . العدد ٨٦ . الاحتلال الاسرائيلي وحقوق الانسان . عمر يس .

٢ ـ الشراع ، نصف شهرية . العدد ٤٧ لسنة ١٩٨٢ . المباراة السكانية في فلسطين . سمارة عادل .

٣ ـ العودة . نصف شهرية . القدس .

٤ ـ المجلة الزراعية . تقرير عن الزراعة في الضفة الغربية ١٩٨٢ ، مقتطف من خليل العالول . استصلاح واستغلال أراضي الضفة الغربية ، ص ٥ ، الملتقى الفكري العربي ـ القدس .

٦ ـ قضايا فكرية ، ١٩٨٦ ، القاهرة ، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، منشورات دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ، عدد خاص عن التبعية بعنوان بين التبعية والاختيار الاشتراكي .

المراجع العبرية

١ ـ هارتس ، صحيفة يومية

٢ ـ يديعوت آحرونوت ، صحيفة يومية .

9 - Elias Tuma and Hami Drubkin. 1978. Croom Helm. London.
10 - Emmanuel A. 1972. Unequal Exchange. A Study of the Imperialism Trade. Monthly Review Press. the book includes appendixes by Charless Bettelhiem.
11 - Gellner, E. 1964. Thought and Change, Wiedenfield & Nicolson.
12 - Godelier. M. 1978. Perspectives in Marxist Anthropology, 1978. Camridge Studies in Social Anthropology.
13 - Hindess, B and Hirsts, Q.P. 1975. Pre - Capitalist Modes of Production. Routlendge & Kegan Paul Londol' Boston Henley.
14 - Horton , R 1967. African Traditional Though and Western Societies, Africa, Vol 37.
15 - Israel Statistical Abstract. 1974, 1986.
16 - Lipton, M 1968, Strategy for Agricultur: Urban Bias and Rural Planning London. Oxford University Press.
17 - Meillassoux, Claude. 1960, 1964. Anthropologie Economique des Gouro de Cote d I Voire. (Paris Mouton).
18 - Nurkse, Rangar. Patterns Of Trae and Develoment. Oxfprd, 1962' first published 1953.
19 - Piaget, jean. 1970 Structuralism. London. Rputledge & Kegan Paul.
20 - Radcliff Brown. 1952. Structure and Function in Primitive Society. London Routledge and Kegan Poul.
21 - Samara Adel 1987 A. The Political Economy of West Bank Peasants, From peripheralization to development, An MPhil disseration. Universty of Exeter.
22 - Swingewood, A. 1984. A short History of Sociologicam Thoght. Macmillan. London.
23 - Terray E. 1972. Marxism and Primitive Sovities. Monthly Review, New York and Londol.

REVIEWS AND NEWSPAPERS

1 - Al - Fajr Dialy , Jerusalem.
2 - Israel Economist. Monthly, Jerusalem.
3 - Jerusalem Post. Daily Jerusalem.
4 - Monthley Rrvirw on 9 vol 33 1982. The Disintegration of the Polands Economy. By Timothy and Beth Bates.
5 - Plaestine Review no 7 1980. London. Farjoun. E. Arab Workers in Israel, A Reserve Army.
6- Khamsin Review No. 7 -1980. London. Farjonn.

ENGLISH REFERENCES

1 - Amin Samir. 1967. Unequal Development. New York, Monthly Review .
2 - Amin Samir 1977. Imperialism and Unequal Development. New York. Monthy Review Press.
3 - Bahiri. S. 1978 Industrialization in the West Bank and Gaza. West Bank Data Projrct. Jerusalem.
4 - Baran, A. Paul. 1957.The Political Economy of Growth. Copyright by Review' Inc. Manufactured in USA Prometheus Paper Back.
5 - Benvinisti M. 1987. Demographic, Economic, Legal Social and Political Developments in West Bank. The West Bank Data Project. Jerusalem.
6 - Bober. A. 1962. The Other Israel,ed. Anchor Books. Doubleday & Company, Inc. Garden City,NewYork.
7 - Bottomore, T. Laurence Harris, V. G. Kieman and Ralph Miliband. Ed 1983.A Dictionary of Marxst Though. Blackwell. England.
8 - Cardoso, F.H. 1972, Dependent Capitalist Development in Latin America. New Left Review no 74.

الجزء الثاني:

بقلم: عودة شحادة

مدخل :

الواقع الصناعي في الأراضي المحتلة

عنـد الحديث عن القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة لابد من إعطاء صورة توضيحية عن بعض الملامح العامة للصناعة في الأراضي المحتلة ومنها :

١ ـ إن الصناعة المحلية تتكون أساساً ، وباستثناء حالات قليلة ، من مشـاريع صغـيرة ، تشمـل بشكـل خاص الصنـاعـات الحـرفية وتستخدم عدداً قليلاً من العمال .

٢ ـ إن غياب فرص أي تطوير جديد لهذه الصناعة عما كانت عليه عام ١٩٦٧ هي احدى أهم هذه المميزات . وذلك بإستثناء ما استجد من ظاهرة التعاقد من الباطن لإنتاج الملبوسات وغيرها .

ومن أجـل توضيح واقـع الصنـاعة في الأراضي المحتلة من حيث الاستخدام ومستوى الإستثمار والتمويل ومصادر المواد الأولية والأيدي

العاملة والطاقة المستغلة والتسويق ، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، اعتمادنا المسح الميداني الذي أجري في بداية عام ١٩٨٦ ، بتمويل من المؤسسة العلمية العربية للأبحاث ونقل التكنولوجيا في البيرة ، والذي شمل ٧١٦ وحدة صناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في الجدول رقم [١] ، والذي يبين توزيع المنشآت الصناعية للفئات الرئيسية حسب مدن الضفة الغربية ومجموع قطاع غزة . وشكلت هذه العينة العشوائية حوالي ١٧ بالمئة من عدد الوحدات الصناعية التي كانت قائمة عام ١٩٨٦ (١) .

وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج :

أولاً ، الإستخدام : يتأكد من البحث الميداني أن معظم الوحدات الصناعية هي من الحجم الصغير فيما يتعلق بطاقة التشغيل ، وقد بين أن حوالي ٤٧ بالمئة من الوحدات الصناعية تستخدم من ١ ـ ٤ عمال ، وأن ٨١٩٥ بالمئة من الوحدات تستخدم أقل من عشرة عمال ، وأن نسبة الوحدات الصناعية التي تستخدم عشرة عمال فأكثر لم تتجاوز ١٨,٥ بالمئة من مجموع الوحدات الصناعية ، ويتضح من ذلك أنه في حالة تطوير هذه الصناعات فإن بإمكانها استيعاب أعداد أخرى من العمال في قطاع الصناعة .

ثانياً ، مستوى الإستثمار : تبين الدراسة أن حوالي ثلثي المنشآت الصناعية القائمة تأسست بمبالغ لا تزيد عن ٥٠٠٠ دينارا أردني ، وأن

---

١ ـ كتاب الإحصاء السنوي الأسرائيلي ١٩٨٦ . ص ص٧١٩ ـ ٧٢٠

المنشآت التي زاد رأسمالها التأسيسي عن ١٠٠٠٠ ديناراً ردني لم تتجاوز ٢٤ بالمئة ، كما أن نسبة الوحدات التي زاد رأسمالها التأسيس عن ٥٠٠٠٠ ديناراً لم تزد عن ٤ بالمئة من مجموع الوحدات القائمة ، وتؤكد هذه المعلومات الحاجة إلى زيادة مستوى الإستثمار على المدى الطويل لكي تتمكن الصناعات المحلية من زيادة انتاجها وتوفير فرص عمل أكثر.

ثالثاً ، التمويل : إن غياب وسائط تمويلية وفرض سياسة نقدية صارمة تطبقها سلطات الاحتلال من أهم مشاكل تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي المحتلة . فقد أغلقت سلطات الاحتلال عام ١٩٦٧ جميع البنوك العربية والأجنبية وفروعها العاملة في الأراضي المحتلة ، وأنشأت بدلاً منها فروعاً لمصارف اسرائيلية تقتصر خدماتها على العمليات اليومية والقصيرة الآجل في الوقت الذي تيغيبت فيه فرص توفير القروض الأئتمانية للمستثمرين لتشجيع الإستثمار الاقتصادي مما أدى إلى بقاء هذه الفرص محصورة في أضيق نطاق، وقد ترتب على ذلك، توجه المستثمرين إلى مصادر التمويل الخاصة لتمويل مشاريعهم . وبينت الدراسة أن جميع الوحدات الصناعية التي شملتها العينة لم تلجأ إلى البنوك الإسرائيلية الموجودة في الأراضي المحتلة والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج هذه المصارف لا يهدف إلى تطوير اقتصاد المناطق المحتلة بل تسهيل التعامل بين التجار المحليين

والشركات الإسرائيلية التي تسوق منتجاتها في الأراضي المحتلة ، هذا بالإضافة إلى مشكلة التضخم المالي العالي والإنخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي بالنسبة للدينار الإردني .

وللخروج من هذا المأزق يجب التوجه إلى أشكال ومصادر أخرى من التمويل مثل التمويل الجماعي للمشاريع الصناعية وتوجيه أموال الدعم القادمة من الخارج بطرق أفضل من السابق .

رابعاً ، مصادر المواد الأولية : إن معدل اعتماد المنشآت الصناعية في الأراضي المحتلة على اسرائيل أو الاستيراد عن طريق اسرائيل ، يتفاوت من صناعة إلى أخرى ، إذ تتراوح نسبة اعتماد صناعة المعادن الأساسية غير الحديدية ـ الألمنيوم مثلاً ـ صناعة الآلات والأدوات الكهربائية في الضفة الغربية أو المشروبات وصناعة المنتجات الجلدية في قطاع غزة ، من ٦٠ ـ ١٠٠ بالمئة ، على المواد الأولية الإسرائيلية أو المستوردة عبر إسرائيل .

أما في مجال الصناعات الحرفية ، فإن الإعتماد على المواد الأولية مرتفع جداً مثل صناعة خشب الزيتون والفخار والتبغ والسجاير . ومع ذلك ، وإلى أن يتم توفير المواد الأولية محلياً ، فإن الإعتماد على المصادر الأولية الاسرائيلية له أهمية في توفير فرص عمل ، وبالتالي إعالة آلاف العائلات الفلسطينية التي يعمل معيلوها في المنشآت الصناعية المحلية .

خامساً ، الأيدي العاملة : اتضح من الدراسة الميدانية أن عدد

العـاملين في منشـآت العينـة حوالي ٦٠٠٠ عامـل ، منهم ١٧ بالمئة مالكون للوحدات الصناعية ، البقية ـ ٨٣ بالمئة ـ عمال مأجورون . ويبين أحد مصادر الإحصاءات الاسرائيلية ، (٢) ، أن عدد العاملين في القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة يبلغ حوالي ٢٥٠٠٠ عامل . وبـافـتراض أن ٥٠ بالمئة منهم معيلون أساسيون لأسرهم فإن حوالي ١٣٠٠٠ أسرة موزعـة في الأراضي المحتلة تعتمد كلياً على العمل في القطاع الصناعي ، أي ما يقارب مئة ألف مواطن يعيشون من العمل في هذا القطاع .

سادساً ، الطاقة الإنتاجية المستغلة نظراً لارتفاع حدة المنافسة مع الإنتـاج الإسرائيلي ، وتقليص فرص التصدير للأسواق العربية فقد اتضـح أن الوحدات الصناعية القائمة لم تتمكن من استغلال كامل طاقاتها الإنتاجية ، اذ تبين أن حوالي ٨٦ بالمئة من الوحدات الصناعية في المنـاطق المحتلة تعمـل على مستـوى ٥٠ بالمئة أو أقل من طاقتها الإنتاجية وأن ٥ بالمئة فقط من هذه الوحدات تعمل بمستوى ٩٠ بالمئة أو أكثر من طاقتها الإنتاجية كما هو موضح في الجدول رقم [٢] .

ويتضـح من ذلك أن قسماً كبيراً من رأس المال المستثمر لا يجري استغلاله بشكل اقتصادي مما يزيد من تكاليف الإنتاج ، ويخفف بالتالي من قدرتها على منافسة المنتجات الإسرائيلية ويقلل من فرص نموها .

---

٢ ـ المصدر السابق ٧٠٥

جدول رقم (١)

توزيع المنشآت الصناعية للفئات الرئيسية حسب مدن الضفة الغربية ومجموع قطاع غزة

رقم الفئة الرئيسية حسب تصنيف الأمم	اسم الفئة الرئيسية	مدن الضفة الغربية								مجموع الضفة	مجموع قطاع غزة	المجموع الكلي
		القدس الشرقية	الخليل	بيت لحم وبيت جالا	رام الله والبيرة	نابلس	جنين	طولكرم	أريحا			
٣١٢،٣١١	صناعة المواد الغذائية	-	١١	٣	٢٢	٢٨	-	٥	-	٧٩	٢٨	١٠٧
٢١٣	صناعة المشروبات	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	٢
٣١٤	صناعة التبغ	١	-	-	١	-	-	-	-	٢	-	٢
٢٣١	صناعة المنسوجات	-	٤	٢٧	٩	٢١	١	٥	-	٦٧	٤٤	١١١
٣٢٢	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والفراء ماعدا الأحذية والملبوسات	٢	٤	-	-	-	-	-	-	٦	-	٦
٣٢٤	صناعة الأحذية ماعدا البلاستيكية	٣	١٩	-	١	٦	-	-	-	٢٩	٤	٣٣
٢٣١	صناعة الخشب ومنتجاته والفلين (ماعدا الاثاث)	-	١٤	٢٠	٣	٥	١	-	-	٤٣	١٩	٦٣
٣٣٢	صناعة الأثاث والتركيبات (ماعدا المعادن)	-	٥	١٨	٥	٨	-	١	-	٣٧	١٩	٦٣
٣٤١	صناعة الورق ومنتجاته	-	٢	٢	-	-	-	-	-	٤	-	٧

٣٤٢	الطباعة والنشر والصناعات المتصلة بها	١	-	-	-	٣	٢	-	-	٦	-	٩
٢٥١	صناعة الكيماوية الصناعية	١	٢	٢	٢	-	١	-	-	١٠	-	١٦
٢٥٢	صناعة المنتجات الكيماوية الاخرى	-	-	٢	-	١٢	-	-	-	١٤	-	١٤
٢٥٤	صناعة منتجات البترول والفحم المتعددة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٥٥	صناعة المنتجات المطاطية	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	١
٣٦١	صناعة الخزف والصيني والفخار	-	٥	٥	-	-	-	١	-	١١	٧	١٨
٣٦٢	صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية	-	٧	-	-	٢	-	-	-	١٠	-	١٠
٣٦٩	صناعة منتجات الأخرى معدنية غير فلزية	-	٣	٢	-	١	-	-	-	٦	١٧	٢٣
٣٧٢	صناعة المعادن الأساسية غير الحديدية	-	٢	٤	٢	-	-	-	-	٨	٩	١٧
٣٨١	صناعة المنتجات المعدنية	-	١٩	٨	٩	٢	٢	-	-	٤١	-	٦١
٣٨٣	صناعة الآلات (ماعدا الكهربائية	١	١	٢	٣	-	١	-	-	٨	٤	١٢
٣٨٣	صناعة الآلات و الأدوات الكهربائية	-	-	٣	٣	-	١	-	-	٧	٧	١٤
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	صناعة مواد البناء	٢	٢٢	٢٦	١٢	١٢	٢	٩	-	٩٥	٣٢	١٢٧
	المجموع الكلي	١١	٢٠	١٢٠	٦٧	١١٠	١٠	٢١	-	٤٨٤	٢٣٢	٧١٦

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي :

تشير الاحصائيات الاسرائيلية إلى الإنخفاض المستمر لمعدل مساهمة القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة في الناتج المحلي الإجمالي ، ففي حين بلغ المعدل ٨,٣٥ بالمئة عام ١٩٧٧ ، انخفض إلى ٧,٦١ بالمئة عام ١٩٨٠ وإلى ٧,٧٥ بالمئة عام ١٩٨٣[٣] . ولقد اتضح أن الإنخفاض كان في قطاع غزة بمعدلات أعلى منها في الضفة الغربية .

إن دعم وتطوير القطاع الصناعي من خلال استمرار مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتوجيه الدعم المطلوب للوحدات الصناعية القائمة ، يزيد من قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ، وبالتالي تطوير الإقتصاد الوطني .

جدول رقم (٢)

توزيع الوحدات الصناعية حسب الطاقة الإنتاجية المستغلة

المنطقة	٥٠٪	٧٥٪	٩٠٪	مجموع الوحدات
الضفة الغربية	٣٩٨	٥٤	٣٢	٤٨٤
قطاع غزة	٢٢٠	٧	٥.	٢٣٢
المجمـــوع	٦١٨	٦١	٣٧	٧١٦

3 - Judia, Sameria and Gaza Statistics. vol. xv, no 1.1985 .

اسم المصنع	الموقع	أهم المنتوجات
المنتوجات الغذائية		
١) شركة خليل الرحمن للمواد الغذائية	الخليل	معكرونة ، شعيرية
٢) شركة الحاج داود شاور	الخليل	طحينية
٣) معاصر التنشة للطحينية	الخليل	طحينية
٤) مصنع الجنيدي لمنتوجات الألبان الألبان	الخليل	لبن ، لبنة ، جبنة
٥) مصنع البتراء	الخليل	
٦) حلويات سدر	الخليل	بسكويت
٧) شركة الصناعات الزراعية	الخليل	بندورة
٨) معصرة الزرو الحديثة	الخليل	طحينية
٩) مصنع صلاح	الخليل	رأس العبد، شراب
١٠) شركة عويضة للمنتوجات الغذائية	الخليل	حمص، فلافل ، سحلب
١١) شركة معاملة سلفانا	رام الله	بسكويت، شكولاتة توفي
١٢) شركة سنقرط للمواد الغذائية	رام الله	بسكويت، شكولاتة، ويفر
١٣) مصنع النصر	رام الله	عصير، شراب، جلي
١٤) الشركة المتحدة للتجارة والاستثمار	رام الله	مشروبات غازية
١٥) مصنع أبو العظام	رام الله	طحينية، حلاوة

١٦) مصنع شرائيم للبسكويت	البيرة	بسكويت
١٧) مصنع شراب بافا	البيرة	شراب
١٨) مصنع ركب	رام الله	بوظة، اسكيمو
١٩) معمل حلاوة ريم	رام الله	حلاوة
٢٠) جمعية انعاش الأسرة	البيرة	كعك، بسكويت
٢١) جمعية باكير للطحينية	البيرة	طحينية
٢٢) مصنع الزيوت النباتية الأردنية	نابلس	سمنة
٢٣) مصع الأرز للبوظة	نابلس	بوظة، اسكيمو
٢٤) مصنع نابلس للبوظة	نابلس	بوظة، اسكيمو
٢٥) مصنع شقو للحلويات	نابلس	توفي، ملبس، حلقوم
٢٦) مشغل لينا للحلويات	نابلس	ملبس، شراب
٢٧) معصرة أبو حربي عايش وأولاده	نابلس	طحينية
٢٨) صنع الأصدقاء للبسكويت	نابلس	بسكويت
٢٩) معمل البيتاوي للحلويات	نابلس	رامة
٣٠) معمل اسماعيل عبد الله البيتاوي	بيت إيبا	رامة
٣١) معمل بيت ايبا للطحينة (الخرمة)	بيت إيبا	طحينية
٣٢) مشغل الشنار	نابلس	فانيلا، بكن باودر
٣٣) شركة مصنع الزهرة للمواد الغذائية	نابلس	شراب، كسترد، كورن فلور، روح الخل بيكنج بادور، أرز ناعم

٣٤)	المشروع الانشائي العربي	اريحا	لبنة، حليب، جبنة
٣٥)	مصنع الترزي للمواد الغذائية	أريحا	لبن، لبنة
٣٦)	مصنع جولدن سويتس	نابلس	بسكويت، ويفر، شكولاتة
٣٧)	مصانع السنيورة	القدس	مرتديلا، سبام
٣٨)	معصرة السمان	نابلس	طحينية، حلاوة
٣٩)	معصرة الخراز	نابلس	طحينية، حلاوة
٤٠)	معصرة التيتي	نابلس	طحينية، حلاوة
٤١)	شركة معكرونة الغزال	بيت لحم	معكرونة، شعيرية
٤٢)	الشركة العربية للثلج الأسكيمو	القدس	ثلج، اسكيمو
٤٣)	شركة معابل كابري للحلويات	نابلس	بسكويت، ويفر، توفي
٤٤)	معمل جودت شقو واخوانه	نابلس	ملبس، راحة
٤٥)	معمل ياسر محمد شقو	نابلس	ملبس، راحة
٤٦)	شركة معامل رام الله للتقطير	رام الله	مشروبات روحية
٤٧)	شركة أب وهاي	غزة	مشروبات غازية
٤٨)	شركة مرتجى للمشروبات	غزة	مشروبات غازية
٤٩)	شركة الهلال للمواد الغذائية	غزة	زيت، زبدة
٥٠)	مصنع أحمد سعيد خطيب للحلويات	غزة	بسكويت، حلويات
٥١)	معصرة طحينية الحجل	عنبتا	طحينية
٥٢)	مصنع علمي للثلج	غزة	ثلج
٥٣)	شركة تبريدات غزة	غزة	ثلج
٥٤)	شركة مرتجى للتجارة والصناعة	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات

٥٥) الشركة العربية لتعبئة الأثمار الحمضية المساهمة	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٥٦) شركة شراب لتعبئة وتصدير الحمضيات	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٥٧) مصنع أبو الخير لتشميع وتعبئة الحمضيات	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٥٨) الشركة الأهلية لتشميع الحمضيات	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٥٩) غازي الشوا لتعبئة وتشميع الحمضيات	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٦٠) شركة تعبئة وتشميع	غزة	تشميع وتعبئة حمضيات
٦١) الحمضيات المحدودة		
٦٢) مطحنة الشرجي للحبوب	غزة	طحن وجرش حبوب
٦٣) مصنع حلويات الإخلاص	غزة	كرملا، نوكا، ملبس
٦٤) مصنع ميادة للحلويات	غزة	سمسم، نوكا، جوز الهند
٦٥) مصنع حلويات شوفر	غزة	ملبس، كرملا، راحة، توفي
٦٦) مصنع حلويات الوفاء	غزة	سمسم، جوز الهند، فستق
٦٧) مصنع الراية للحلويات	غزة	حلقوم، توفي، دربس، ملبس
٦٨) مصنع تايه للحلويات	غزة	بسكويت
٦٩) معصرة خليل أبو حديد	الخليل	طحينية
٧٠) شركة بيت لحم للنبيذ	بيت لحم	نبيذ
٧١) شركة نجمة الشرق للتقطير	بيت لحم	مشروبات روحية
٧٢) الشركة الوطنية للمواد الغذائية	بيت لحم	معكرونة

٧٣)	شركة مرتجى للصناعة والتجارة (ستار)	غزة	مشروبات غازية
٧٤)	مصنع كريا ستيل	بيت جالا	مرطبات وبوظة
٧٥)	مصنع مثلجات بيت جالا	بيت جالا	بوظة

صناعة الأعلاف :

١)	مصنع جمعية مربي الدواجن التعاونية	رام الله	علف دواجن، علف أغنام علف أبقار
٢)	مصنع الشركة المتحدة للأعلاف	حوارة	علف دواجن، علف أغنام
٣)	مصنع هاشم شكري الدردنجي	غزة	علف دواجن، أغنام، أبقار
٤)	مصنع الشركة العربية للأعلاف	البيرة	علف دواجن، أغنام، أبقار
٥)	مصنع أعلاف الديك الذهبي	الخليل	علف دوجن، أغنام، أبقار
٦)	مصنع أعلاف مازن باكير	نابلس	علف دواجن، أغنام، أبقار
٧)	مصنع الشركة الوطنية لصناعة الأعلاف	نابلس	علف دواجن. أغنام أبقار
٨)	مصنع النسر للأعلاف	نابلس	علف دواجن، أغنام، أبقار
٩)	مصنع أعلاف صالح أبو شهاب	نابلس	علف دواجن، أغنام، أبقار
١٠)	مصنع شركة فلسطين للأعلاف	البيرة	علف دواجن، أغنام، أبقار

صناعة الدخان :

١)	الشركة العربية للتمباك العجمي	البيرة	تمباك
٢)	شركة سجاير القدس المساهمة	العيزرية	سجاير
٣)	الشركة العالمية لا سجاير	بيت جالا	سجاير
٤)	الشركة العربية للتبغ	نابلس	تمباك

صناعة النسج والتريكو والملابس :

١) مصنع تحسين أدعيس	الخليل	نسيج
٢) مصنع هاشم النتشة	الخليل	نسيج
٣) مصنع التوفيق للنسيج	الخليل	نسيج
٤) مصنع الشرق للفراء	الخليل	نسيج
٥) مصنع ناصر سمور النتشة	الخليل	نسيج
٦) مصنع الحاج سمور النتشه	الخليل	نسيج
٧) مصنع يعقوب الجعبري	الخليل	نسيج
٨) مشغل الزهراء	الخليل	ملابس
٩) مصنع فايز الناظر للنسيج	الخليل	نسيج
١٠) الوفاء للنسيج	الخليل	نسيج
١١) فراء الرحمن	الخليل	فراء
١٢) اشراف للألبسة الجاهزة	الخليل	ملابس
١٣) مصنع سنقرط للنسيج	الخليل	نسيج
١٤) مخيطة لأمام	الخليل	ملابس
١٥) مصنع الأمل للنسيج	الخليل	نسيج
١٦) نسيج زايد	الخليل	نسيج
١٧) الاتحاد للنسيج	الخليل	نسيج
١٨) مصبغة رشاد الشرباتي	الخليل	نسيج
١٩) مصنع اساتكس	رام الله	ملابس داخلية نسائية
٢٠) مصنع متين	رام الله	ملابس داخلية نسائية
٢١) مصنع العشي للملابس الجاهزة	البيرة	ملابس جاهزة

٢٢) مشغل الاتحاد النسائي للنسيج	رام الله	ملابس صوف
٢٣) جمعية مخيم قلنديا التعاونية	مخيم قلنديا	ملابس وأصواف
٢٤) جمعية النهضة النسائية	رام الله	تطريز، أصواف
٢٥) جمعية انعاش الأسرة	البيرة	ملابس، تطريز، أصواف
٢٦) جمعية كفر نعمة الخيرية	كفر نعمة	تطريز، ملابس
٢٧) جمعية رعاية الطفل	بيت جالا	تطريز
٢٨) جمعية مشاغل تأهيل الفتيات	بيت جالا	تطريز، نسيج
٢٩) جمعية صوريف الخيرية	صوريف	تطريز
٣٠) جمعية الاتحاد النسائي	بيت لحم	تطريز
٣١) جمعية الأتحاد النسائي	الخليل	تطريز
٣٢) مؤسسة جبل الزيتون لتنمية المجتمع	غزة	شالات
٣٣) جمعية الاتحاد النسائي	غزة	شراشف، أثواب، شالات
٣٤) مصنع النابلسي للنسيج	نابلس	ملابس صوفية
٣٥) مؤسسة العقاد للخياطة	نابلس	ملابس
٣٦) شركة النسيج الوطنية	بيت جالات	ملابس داخلية، جوارب
٣٧) مصنع نسيج نجيب ناصر	بيت لحم	بشاكير، أقمشة
٣٨) مصنع عودة صلاح للنسيج	بيت جالا	تريكو
٣٩) مصنع جريس العرجا	بيت جالا	تريكو
٤٠) مصنع منصور للجوارب	بيت جالا	تريكو
٤١) مصنع سليم ناصر للنسيج	بيت لحم	بشاكير، أقمشة
٤٢) مصنع جورج ناصر للنسيج	بيت لحم	بشاكير، أقمشة
٤٣) مصنع سكندر قمر	بيت جالا	بشاكير، أقمشة

٤٤) مصنع جودة السوادي للنسيج والملابس	بيت لحم	نسيج، ملابس
٤٥) شركة تريكو سمور	بيت لحم	تريكو
٤٦) مصنع وهاب للجوارب	بيت لحم	جوارب
٤٧) مصنع تريكو أبو زهرة	نابلس	تريكو
٤٨) مصنع التعاون للملابس الجاهزة	غزة	ملابس
٤٩) مصنع ريم للتريكو والنسيج	غزة	نسيج، ملابس
٥٠) مصنع العشي للملابس الجاهزة	رام الله	ملابس
٥١) مصنع عدنان للملابس الجاهزة	رام الله	ملابس
٥٢) مصنع سعيدكو للملابس الجاهزة	رام الله	ملابس
٥٣) الشركة العربية للنسيج	غزة	نسيج
٥٤) مشغل سامر اسكندر	نابلس	ملابس جاهزة
٥٥) مشغل حسين يعيش	نابلس	ملابس جاهزة
٥٦) مشغل نجيب الحيدي للنسيج	نابلس	ملابس صوفية
٥٧) مشغل أمين نوري للنسيج	نابلس	ملابس صوفية
٥٨) مشغل ربحي التكروري للملابس	نابلس	بجامات، ملابس جاهزة
٥٩) مصنع العلمين للنسيج	الخليل	نسيج أقمشة
٦٠) مصنع سمور للنسيج	الخليل	نسيج أقمشة
٦١) مصنع عاشور للنسيج	الخليل	نسيج، أقمشة
٦٢) مصنع الرحمن للملابس الجاهزة	غزة	بنطلونات، قمصان
٦٣) مصنع الزهراء للملابس الجاهزة	غزة	ملابس جاهزة
٦٤) مصنع حمدون للنسيج	غزة	أقمشة
٦٥) شركة أبناء رزق للتجارة والصناعة	غزة	ملابس جاهزة

٦٦)	شركة الأقصى للنسيج	غزة	أقمشة
٦٧)	شركة اليازجي للنسيج	غزة	ديولين، بولستير،
٦٨)	مصنع عودة للنسيج	غزة	أقمشة قطنية، بجامات
٦٩)	مصنع نصار للنسيج	غزة	أقمشة
٧٠)	مصنع موسى عودة للنسيج	غزة	أقمشة بشاكير، مراييل
٧١)	مصنع عبد الجبار زنط للنسيج	غزة	أقمشة قطنية
٧٢)	مشغل الأمة	بيت جالا	بدلات رياضية، فساتين للأطفال، بجامات، بلايز
٧٣)	مصنع جوارب حنا منصور	بيت جالا	جوارب
٧٤)	مصنع زيدان للنسيج	بيت جالا	البسة داخلية، ملابس قماش بولياستر وقطنية
٧٥)	مصنع نخلة الهودلي	بيت جالا	ألبسة خارجية وبولياستر
٧٦)	مصنع سمير للألبسة الجاهزة	بيت جالا	قماش، ألبسة جاهزة،
٧٧)	شركة الراعي التجارية للنسيج	بيت ساحور	نسيج بجميع أنواعه
٧٨)	مصنع المنسوجات الوطنية	بيت ساحور	بوبلين قماش

صناعة المواد البلاستيكية :

١)	شركة البلاستيك الأردنية	بيت ساحور	أدوات بلاستيكية
٢)	شركة عابدين للبلاستيك	العيزرية	أدوات بلاستيكية
٣)	مصنع الأرض الطيبة	الخليل	أكياس نايلون
٤)	مصنع الأتحاد للنايلون	الخليل	أكياس نايلون
٥)	مصنع شاور للبلاستيك	الخليل	أكياس نايلون

٦)	مصنع ريم للبلاستيك	جنين	أكياس بلاستيك
٧)	شركة الصناعات للمنتوجات البلاستيكية	رام الله	أكياس نايلون، منتوجات تعبئة وتعليب
٨)	شركة رام الله لصناعات الأنابيب البلاستيكية	رام الله	أنابيب بلاستيكية صحية
٩)	شركة المستثمرون العرب للصناعات البلاستيكية	رام الله	أنابيب بلاستيكية صحية
١٠)	مصنع نابلس للأنابيب البلاستيكية	نابلس	برابيج بلاستيكية كهربائية وزراعية
١١)	مصنع الزغير للأحذية	البيرة	أحذية بلاستيكية
١٢)	مصنع باكير للبلاستيك	البيرة	مرطبانات بلاستيك
١٣)	شركة الجولاني لصناعة الإسفنج	رام الله	زجاج وبلاستيك
١٤)	الشركة المتحدة للإنتاج	رام الله	فرشات زمبرك، اسفنج
١٥)	نصكو للفرشات والزنبركات	رام الله	فرشات زمبرك، اسفنج
١٦)	مصنع بلاستيك القدس (الأشمر)	رام الله	كاسات، جاطات
١٧)	مصنع الحصر البلاستيكية	بيت لحم	حصر بلاستيكية
١٨)	شركة بلاستيك بيت لحم	بيت لحم	أدوات بلاستيكية
١٩)	مصنع القدس للفرشات	الرام	فرشات اسفنج وزمبرك
٢٠)	مصنع أكياس أبو النيل	نابلس	أكياس بلاستيكية
٢١)	مصنع أكياس منصور عبد الرحمن	نابلس	أكياس بلاستيكية
٢٢)	المصنع العربي للبلاستيك	بيت لحم	أدوات بلاستيكية

صناعة البسط والسجاد :

١)	مشغل عوني ابراهيم الصواف	غزة	بسط
٢)	مشغل خالد الدلو	غزة	بسطن
٣)	مشغل محمود حسني الصواف	غزة	بسط
٤)	مشغل فنانة للسجاد	غزة	بسط
٥)	مشغل عمر الشن	غزة	بسط
٦)	جمعية السموع الخيرية	السموع	سجاد، مصليات

صناعة القش :

١)	مشغل جمعية المكفوفين العربية	القدس	مكانس، فراشي مختلفة
٢)	مشغل نعيم اليوسف	نابلس	مكانس
٣)	مشغل زهدي للمكانس	نابلس	مكانس
٤)	مشغل عطا الله للمكانس	القدس	مكانس
٥)	مشغل جمعية المكفوفين	غزة	سلات خضار، سلات مختلفة
٦)	مشغل منتزه البادان	نابلس	سلات مختلفة
٧)	مشغل المكفوفين للمكانس	بيت لحم	مكانس، كراسي خيزران

صناعة الفحم :

١)	مشغل جمال زيد شريف	يعبد	فحم
٢)	مشغل حسين أبو بكر	يعبد	فحم
٣)	وليد شريف ووليد أبو شملة	يعبد	فحم

٤)	مشغل محمد ابو بكر	يعبد	فحم
٥)	مشغل محمد توفيق أبو بكر	يعبد	فحم
٦)	مشغل توفيق يوسف سامح أبو بكر	يعبد	فحم
٧)	مشغل سليم توفيق سالم أبو بكر	يعبد	فحم
٨)	مشغل مصطفى محمود أبو بكر	يعبد	فحم
٩)	مشغل حسن حسين	يعبد	فحم
١٠)	مشغل خالد محمود أبو بكر	يعبد	فحم
١١)	مشغل وليد وفتحي أبو شملة	يعبد	فحم

صناعة الكرتون والورق :

١)	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	الخليل	علب كرتون
٢)	مصنع الخليل لورق التواليت	الخليل	ورق تواليت، محارم
٣)	شركة معامل أوهانسيان	رام الله	كرتون، ورق تواليت محارم، فوط للأطفال فوط نسائية
٤)	مصنع ريم	رام الله	ورق تواليت، محارم
٥)	مصنع كرتون المراد	بيت إيبا	كرتون للخضار والمعلبات
٦)	مصنع كرتون الوحدة	بيت إيبا	كرتون للخضار والمعلبات
٧)	مشغل الحرباوي للكرتون	القدس	علب كرتون
٨)	الشركة التجارية الكيماوية	رام الله	علب كرتون
٩)	مطبعة الفنون	رام الله	علب كرتون
١٠)	مطبعة النصر التجارية	نابلس	علب كرتون

١١)	مصنع عز الدين هاشم وأولاده	نابلس	علب كرتون
١٢)	شركة سختيان	نابلس	ورق تواليت، محارم
١٣)	الشركة العربية لصناعة الدفاتر	غزة	دفاتر مدرسية ومكتبية
١٤)	الشركة الأهلية لصناعة علب	الخليل	علب كرتون
١٥)	الشركة الوطنية لصناعة علب الكرتون	الخليل	علب كرتون
١٦)	مصنع تواليتكو	بيت جالا	ورق تواليت، محارم
١٧)	المصنع الحديث للورق والكرتون	بيت جالا	علب كرتون، ورق تواليت

الصناعات الجلدية :

أ) الأحذية :

١)	مصنع أحذية توستي	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٢)	مصنع الراية للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٣)	مصنع أحذية ريم سبوت	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٤)	مصنع غسان للأحذية الرياضية	الخليل	أحذية رياضية
٥)	شركة مصنع عامر للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ولادي
٦)	أحذية فادي	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٧)	هاي شو للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٨)	هاواي للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٩)	أحذية محمود شقير	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
١٠)	أحذية ديلوكس	الخليل	رجالي، ولادي، ستاتي
١١)	أحذية منصور النتشة	الخليل	رجالي، ولادي، ستاتي

١٢)	أحذية مازن الجعبري	الخليل	رجالي، ولادي، ستاتي
١٣)	أحذية التوفيق للأحذية	الخليل	رجالي، ولادي، ستاتي
١٤)	مصنع الزغل للأحذية	نابلس	رجالي، ولادي، ستاتي
١٥)	مصنع ملحيس للأحذية	نابلس	رجالي، ولادي، ستاتي
١٦)	مشغل صندوقة للأحذية	القدس	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
١٧)	مصنع الأحذية الذهبي	الرام	أحذية رجالي، ولادية
١٨)	شركة محمد الزغل وأولاده	نابلس	أحذية رياضية، رجالية، ولادي، ستاتي
١٩)	مشغل ملحيس لصناعة الأحذية	نابلس	أحذية، رجالي، ولادي، ستاتي
٢٠)	شركة يغمور للأحذية	القدس	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢١)	مشغل غيث للأحذية	الرام	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢٢)	مشغل لولو للأحذية	الرام	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢٣)	مشغل أحذية أسامة الجعبة	الرام	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢٤)	مشغل سلهب للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٢٥)	مصنع الأمل للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢٦)	مصنع حسان شويكي للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ولادي، ستاتي
٢٧)	مصنع أحذية عامر	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٢٨)	مصنع الزربا للأحذية	نابلس	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٢٩)	مصنع نابولي للأحذية	نابلس	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٣٠)	مصنع أحذية الغزال	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٣١)	مصنع نيروخ للأحذية	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي
٣٢)	مصنع أحذية الكمال	الخليل	أحذية رجالي، ستاتي، ولادي

ب) الشنط :

١)	مصنع الشنط الوطني	الخليل	شنط مدرسية ويدوية
٢)	مصنع الزرو للشنط	الخليل	شنط مدرسية ويدوية
٣)	مصنع فنون للشنط	الخليل	شنط، حقائب سفر
٤)	المصنع الوطني للشنط	الخليل	شنط مدرسية ويدوية
٥)	مشغل عبد الغفار أبو غزالة	القدس	جزادين، حقائب، شنط
٦)	مصنع الصخرة المشرفة	القدس	جزادين، حقائب، شنط

ج) دباغة الجلود :

١)	مصنع الخليل لدباغة الجلود	الخليل	جلود
٢)	المصنع الحديث لدباغة الجلود	الخليل	الجلود
٣)	مصنع نبيل الزعتري لدباغة الجلود	الخليل	جلود
٤)	مصنع رمضان الزعتري لدباغة الجلود	الخليل	جلود

د) ملابس جلدية :

١)	مشغل الحرباوي	الرام	جاكيتات، شنط
٢)	مشغل عبد السلام الحرباوي	القدس	جاكيتات، جلد، شنط

صناعة المنتوجات المعدنية :

١)	مشغل فلسطين لصناعة الأفران	الخليل	أفران غاز، أفران كاز
٢)	شركة مصنع الشرق للالكترون	الخليل	أسلاك عالم، كهرباء

٣)	مصنع العويوي لسكب المعادن	الخليل	صواني، اسكملات، قدر فول، جاطات قدر نحاس، مدفات، أيدي شبابيك
٤)	شركة الزغل للصناعات	الخليل	قبانات، أثاث معدني
٥)	شركة نيروخ للقبانات	الخليل	قبانات، أثاث معدني
٦)	مصنع سلك الجلي الحديث	الخليل	سلك للجلي
٧)	مشغل نحاس الخليل	الخليل	مصافي، أغطية، هارون، تحف
٨)	مسكبة زهير أبو عيشه للنحاس	الخليل	رؤوس غاز
٩)	مصنع نحاس الشريف	الخليل	فوانيس، مزهريات، موازين أرجيلة، قطع سياحية
١٠)	مشغل النهضة للزينة المعدنية	الخليل	قطع زينة، قطع سياحية
١١)	مصنع إبراهيم الحداد	جنين	حراثة، سكك
١٢)	مصنع جنين للتنك	جنين	تنك
١٣)	مصنع تنك نابلس	نابلس	تنك
١٤)	مصنع نبيل الجلده للأفران والثلاجات	رام الله	ماكنات تنظيف زجاج، ثلاجات
١٥)	مصنع بيت المقدس	رام الله	ماكنات نجارين وحدادين
١٦)	مصنع الآلات الحادة	القدس	
١٧)	المشغل الفني لسكب المعادن	الخليل	خراطة قوالب، هاون
١٨)	مشغل الخليل للأدوات المنزلية	الخليل	طناجر، صحون، صواني سدور، جاطات، طشت غسيل
١٩)	مشغل أبو حلاوة للأدوات المنزلية	الخليل	طناجر، صحون، صواني، سدور، جرار، مشكات
٢٠)	مصنع حامد أبو عيشه لسكب المعادن	الخليل	أيدين، طابات، هاون، قطع سياحية

٢١)	مشغل نحاس العيزرية	العيزرية	صواني، أرجلية، قوالب، زجاج، طقم قهوة
٢٢)	مسبكة عبد الرحمن مجاهد	الخليل	راس غاز، هاون، قطع سياحية
٢٣)	مشغل صبحي الجلدة وأولاده	رام الله	خلاطات باطون، تنكات
٢٤)	مشغل نعيم جابر	رام الله	صناديق سيارات، تنكات مياه
٢٥)	مشغل صبحي الحداد وأولاده	البيرة	صناديق سيارات، تنكات مياه
٢٦)	مصنع يوسف سمارة وأولاده	البيرة	صناديق سيارات، تنكات مياه
٢٧)	مشغل مراد ديكور	رام الله	قطع برادي، المنيوم
٢٨)	مصنع الألمنيوم للأدوات المنزلية	رام الله	صحون، جاطات، طناجر، كاسات
٢٩)	مصنع معايعة للأثاث المعدني	رام الله	تخوت، آسرة، طاولات، كراسي
٣٠)	الشركة الهندسية للتصنيع المساهمة المحدودة	رام الله	خزانات، ستانلس ماكنات ستانلس
٣١)	مصنع فلسطين للأثاث المعدني	نابلس	أثاث معدني
٣٢)	مصنع الرجبي للأثاث المعدني وأباجورات البلاستيك	نابلس	أثاث معدني، أباجورات بلاستيك
٣٣)	مصنع فطاير لصهر المعادن	نابلس	صهر، وسكب معادن
٣٤)	مصنع محمود الترتير	نابلس	تصنيع العاج المختص بالأدوات الكهربائي
٣٥)	مصنع الخلود للأثاث المعدني	نابلس	أثاث معدني
٣٦)	مصنع طنطور للسخانات	نابلس	سخانات شمسية وكهربائية
٣٧)	مؤسسة الرجبي للأثاث المعدني	نابلس	أثاث معدني
٣٨)	مصنع رنو لسكب المعادن	نابلس	سكب وصهر المعادن
٣٩)	مشغل الشخشير للأثاث المعدني والتنكيل	نابلس	أثاث معدني، طلاء نكل

٤٠)	شركة بيت أمر لصناعة الأسلاك والكوابل	بيت أمر	أسلاك وكوابل
٤١)	مصنع البندك للأثاث المعدني	بيت لحم	أثاث معدني
٤٢)	مصنع أبو شوشة للسخانات الشمسية	البيرة	سخانات شمسية وكهربائية
٤٣)	مصنع الاعتماد للسخانات الشمسية	البيرة	سخانات شمسية وكهربائية
٤٤)	مصنع حجازي للسخانات الشمسية	البيرة	سخانات شمسية وكهربائية
٤٥)	مصنع أبو نخلة للسخانات الشمسية	رام الله	سخانات شمسية وكهربائية
٤٦)	مصنع أورجينال للسخانات الشمسية	الرام	سخانات شمسية وكهربائية
٤٧)	شركة كويت الصناعية	بيت ساحور	براغي حديد، زجاج، خشب
٤٨)	مصنع المسكبة الفنية	شعفاط	سكب جميع أشكال الحديد
٤٩)	مؤسسة الداودي للصناعات الميكانيكية	بيت لحم	أفران، بويلرات، منتجات ستانلس
٥٠)	مؤسسة النجار التجارية	نابلس	أثاث معدني
٥١)	مصنع الخلود	نابلس	أثاث معدني
٥٢)	مصنع بيت لحم للأدوات الكهربائية	بيت لحم	أثاث معدني
٥٣)	مصنع النصر للسخانات الشمسية	غزة	سخانات شمسية وكهربائية
٥٤)	شركة المصنوعات المنزلية	غزة	أدوات منزلية

٥٥)	شركة عطية الشيخ للأدوات المنزلية	غزة	أدوات منزلية
٥٦)	شركة الزيوت المعدنية	نابلس	زيوت سيارات
٥٧)	مشغل التضامن للخراطة العامة	غزة	تجديد قطع سيارات
٥٨)	مشغل الوكيل	غزة	صناعة قوالب حديد
٥٩)	مشغل المسورة	غزة	صناعة صناديق شاحنات
٦٠)	مشغل مصري أخوان	غزة	ماكينات بناء
٦١)	مشغل السعد للحدادة	غزة	صناديق سيارات
٦٢)	مصنع رشيد للسخانات الشمسية والكهربائية	غزة	سخانات شمسية وكهربائية

صناعة أدوات كهربائية :

١)	شركة قطان الصناعية	بيت لحم	أدوات كهربائية
٢)	مصنع المتوجات الكهربائية	بيت جالا	أدوات (جسم فلورسنت)
٣)	مصنع لطفي الطويل للأدوات الكهربائية	بيت ساحور	أدوات كهربائية

صناعة الزجاج :

١)	مصنع النتشة للزجاج اليدوي	الخليل	علب أفراح، مزهريات، صحون متكات، ميداليات، شمعدانات لامبات، كاسات، قطع سياحية

٢)	شركة مصنع الأراضي المقدسة	الخليل	أباريق
٣)	المصنع العربي للزجاج	نابلس	مرطبانات، بلورة، أراجيل، غاز
٤)	مصنع زجاج الخليل	الخليل	مزهريات، كاسات، صحون أباريق، لامبات
٥)	مصنع الآراميك للزجاج	الخليل	
٦)	شركة الزجاج الوطنية	القدس	مرطبانات، ثريات، مزهريات، أراجيل، أفران

صناعة الفخار :

١)	مشغل محمد الناطوري	الخليل	زيار، قوارير، طبلات، أباريق
٢)	مشغل محمد يونس	جنين	قدور ، أبريق عرايس، قوارير
٣)	مشغل الحرم الأبراهيمي للفخار	الخليل	قوارير، محقن
٤)	مشغل ربيع الفاخوري	الخليل	قوارير، مناظر زينة
٥)	مشغل محمد رسمي الفاخوري	الخليل	زيار، شربات، قوارير، قدر، صحون، أباريق
٦)	مشغل عيسى الشريف	الخليل	رؤوس اراجيل، قطع سياحية
٧)	مشغل نعيم الفاخوري	الخليل	أباريق، شربات، قوارير
٨)	مشغل فتحي الفاخوري	الخليل	زير، قواوير، شربات
٩)	مشغل عبد المعطي الفاخوري	الخليل	قواوير، طبلات، زير شربات، أباريق، صحون
١٠)	مشغل عبد الحليم الفاخوري	الخليل	
١١)	مشغل حمدي الفاخوري	الخليل	محقن طبل، قطع مختلفة

١٢)	مشغل ربحي الفاخوري	الخليل	قواوير، زير
١٣)	مشغل رمضان الفاخوري	الخليل	
١٤)	مشغل علي الشويكي	غزة	ابريق، قواوير، طبلة
١٥)	مشغل سليم وسليمان محمد	غزة	
١٦)	مشغل سعيد المصري	غزة	رأس زينة، طبلات
١٧)	مشغل محمد وأحمد المصري	غزة	أباريق، قواوير، طبلات
١٨)	مشغل عطاالله سليمان عطاالله	غزة	

صناعة الخيزران :

١)	مشغل بيرنبالا	بيرنبالا	مكتبات، سفرة، صالون، غرف نوم
٢)	مشغل حرباوي	بيت حنينا	
٣)	مشغل السامر	غزة	رفوق، طاولات، طقم، كراسي، ثريات، مكاتب، تواليت، شماعات، سراير
٤)	مشغل الحاج رجب محمد خلف	غزة	صناديق، كراسي للظهر للسيارات، سلات، علاقات سلات، جرايد، رفوف لمبة
٥)	مشغل اكرم لولو	غزة	كرسي نوم، طاولات، كراسي بظهر، رفوف مكتبات
٦)	مشغل خيزران النجاح	غزة	مكتبات، كراسي، طاولات
٧)	مشغل جمعية المكفوفين	غزة	مكتبات، كراسي، طاولات

٨)	مشغل فلسطين للخيزاران جمال أمين	غزة	مكتبات، كراسي، طاولات
٩)	مشغل السعيد (شعيب عطا الخضري)	غزة	علاقات، مكتبات، سلات
١٠)	مشغل نيوبمبو	غزة	غرف نوم، سفره، كراسي، مكتبات
١١)	مشغل الصقر لكراسي الخيزران	غزة	
١٢)	مشغل زهدي الرفاتي	غزة	كراسي
١٣)	مشغل سعيد المتولي	غزة	كراسي
١٤)	مشغل أسعد الرفاتي	غزة	كراسي
١٥)	مشغل أكرم الرفاتي	غزة	كراسي، رفوف علاقات أسرة
١٦)	مشغل اسماعيل دغمش	غزة	كراس، تواليت، سخانات طاولات، صناديق
١٧)	مشغل عوض الله	غزة	كراسي
١٨)	مشغل أبو جهل		كراسي
١٩)	مشغل النجاح	غزة	مكتبة
٢٠)	مشغل بسام أبو سيدو	غزة	كراسي، رفوف، تخوت، علاقات، طاولات
٢١)	مشغل التحرر	غزة	سلات، مكتبات
٢٢)	مشغل السلام لكراسي الخيزران	غزة	كراسي، سلات، مكتبات

صناعة الصدف:

١)	مشغل الياس نقولا مصلح	بيت ساحور	حرم، ترابيع صخرة، ترابيع العشاء الأخضر
٢)	مشغل يعقوب ابراهيم عيسى عوده	بيت ساحور	علب كتاب قرآن
٣)	مشغل جوني عوض هلال	بيت ساحور	علب، قرآن، آيات
٤)	مشغل جورج عوض هلال	بيت ساحور	بروشات، آيات علب قرآن
٥)	مشغل يعقوب فرح الأخرس	بيت ساحور	علب قرآن
٦)	مشغل جريس جودة سعيد	بيت ساحور	علب، قرآن
٧)	مشغل كريم قمصية	بيت ساحور	صلبان
٨)	مشغل ناجي قمصية	بيت ساحور	علب، بروشات
٩)	مشغل فؤاد الأطرش	بيت ساحور	مجسمات الحرم، كنيسة القيامة، صلبان، ترابيع
١٠)	مشغل نقولا غطاس	بيت ساحور	نوحات، خارطة، آيات
١١)	مشغل ميشيل سعيد	بيت ساحور	بروشات
١٢)	مشغل الياس سمعان	بيت ساحور	علب، آيات
١٣)	مشغل سعيد دنون	بيت ساحور	علب
١٤)	مشغل جريس أسعيد	بيت ساحور	بروشات
١٥)	مشغل عيسى عيطة وأولاده	بيت لحم	ترابيع، علب، كتب دينية
١٦)	مشغل عيسى انطوان قراعة	بيت لحم	ترابيع، علب، كتب، قطع سياحية
١٧)	مشغل عيسى أبو رطة	بيت لحم	الصخرة، قطع سياحية

١٨)	مشغل سمير حنانيا	بيت لحم	علب، بروشات، صلبان، قطع سياحية
١٩)	شركة فهد التجارية	بيت ساحور	علب حرم، مغاير، آيات، قطع سياحية
٢٠)	مشغل جريس الجمل	بيت لحم	صلبان، بروشات، قطع سياحية
٢١)	مشغل صليبا بندي	بيت لحم	علب، قطع سياحية
٢٢)	مشغل فؤاد الأطرش وأولاده	بيت ساحور	حرم، صلبان، ترابيع قرآن
٢٣)	مشغل جريس المصري	بيت لحم	صلبان، علب، قطع سياحية
٢٤)	مشغل يونان قمصية	بيت ساحور	بروشات، صلبان، علب، مصاحف، لوحات
٢٥)	مشغل عطاالله أبو النواس	بيت ساحور	بروشات

صناعة الخرز :

١)	مشغل نقولا غطاس	بيت ساحور	مسابح اسلامية ومسيحية
٢)	مشغل جورج أبو سعدى	بيت ساحور	مسابح اسلامية ومسيحية وعقود سناتي
٣)	مشغل جريس عبود قمصية	بيت ساحور	مسابح اسلامية ومسيحية
٤)	مشغل جوني حنضل	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية
٥)	مشغل حنا فريج	بيت لحم	مسابيح اسلامية ومسيحية
٦)	مشغل جميل فريج	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية
٧)	مشغل نصري فريج	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية
٨)	مشغل حنا بشارة	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية
٩)	مشغل عيسى أبو عطيه	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية
١٠)	مشغل عبود حزبون	بيت لحم	مسابح اسلامية ومسيحية

صناعة الخزف :

١) خزف التميمي	الخليل	مزهريات، صحون، كاسات
٢) مصنع الأراضي المقدسة	الخليل	مزهريات، صحون، كاسات
٣) مصنع التوفيق للخزف	الخليل	مزهريات، صحون، كاسات متكات ، قطع سياحية
٤) مصنع خزف شبانة	الخليل	مزهريات، صحون، كاسات متكات، قطع سياحية .
٥) مصنع السلام	الخليل	مزهريات، صحون، كاسات، متكات، قطع سياحية
٦) الآراميك للخزف	حلحول	بلاطات، صحون، جاطات علب أفراح، قطع سياحية
٧) خزف الجعبري	حلحول	بلاطات، صحون، جاطات، علب أفراح، قطع أفراح
٨) مصنع فلسطين للخزف	القدس	صحون، كاسات، علب أفراح قطع سياحية
٩) مصنع هارفي للخزف	القدس	بلاطات، صحون، كاسات، قطع سياحية
١٠) مصنع الأقصى للخزف	الخليل	صحون، جاطات
١١) مصنع الخزف المقدس	القدس	أجراس، صحون، كاسات فناجين، متكات، قطع سياحية
١٢) مصنع بدر للخزف	رام الله	بلاطات، كاسات، علب أفراح جران، قطع سياحية

١٣) مصنع التحف الشرقية	الخليل	صحون، مزهريات، اباريق، قطع سياحية، أجراس، صحون مزهريات، كاسات، فناجين، متكات، قطع سياحية

صناعة الفرو:

١) مشغل محمود المناصرة	الخليل	فرشات، مصليات، قطع مختلفة
٢) مشغل خضر أبو أرميلة	الخليل	جاكيتات، جواعد، أحذية معاطف
٣) مشغل أنور أبو أرميلة	الخليل	مصليات، فرشات، جاكيتات
٤) مشغل مسعود أبو خالد	الخليل	جواعد، جاكيتات، أحذية
٥) مشغل صدقي أبو أرميلة	الخليل	جاكيتات، أحذية، مصليات، جواعد
٦) مشغل التوفيق للفرو	الخليل	مصليات، فرشات، نجم مربعة، أحذية
٧) مشغل نافذ الزعتري	الخليل	أحذية، جاكيتات
٨) مشغل داود الفحيلي	الخليل	مصليات، فرشات، قطع مختلفة
٩) مشغل سعدى أبو أرميلة	الخليل	مصليات، فرشات، جواعد
١٠) مشغل رشاد أبو أرميلة	الخليل	جاكيتات، صوريات، أحذية
١١) مشغل زيدان الرجبي	الخليل	جاكيتات، صوريات، أحذية
١٢) مشغل أحمد المناصرة	الخليل	جاكيتات، صوريات، أحذية
١٣) مشغل محمد ضامن	الخليل	جاكيتات، صوريات، أحذية
١٤) مشغل عمر فراح	الرام	جاكيتات، أحذية

صناعة خشب الزيتون :

١)	مشغل مايك دعيق	بيت لحم	مزهريات، فازات شمعدان بيت، مقالم
٢)	مشغل محمد حسن	بيت لحم	صلبان
٣)	مشغل عيسى فقوسة	بيت لحم	تماثيل
٤)	مشغل أحمد طريف	بيت لحم	مسابح مسيحية
٥)	مشغل الياس جقمان	بيت لحم	تمثال، علب، كاسات
٦)	مشغل إلياس حنانيا	بيت لحم	مغاير
٧)	مشغل سمير كتانة	بيت لحم	تماثيل
٨)	مشغل ابراهيم طريف	بيت لحم	تماثيل
٩)	مشغل بشارة الهواش	بيت ساحور	تماثيل
١٠)	مشغل راسم حسين	بيت ساحور	علب بروشات
١١)	مشغل كمال أبو سعدى	بيت ساحور	تماثيل
١٢)	مشغل جريس رشماوي	بيت ساحور	تماثيل
١٣)	مشغل جريس بنورة	بيت ساحور	بخور، رواحل
١٤)	مشغل فريط الدقاق	بيت جالا	تماثيل
١٥)	مشغل جوني سابا غانم	بيت جالا	جمال
١٦)	مشغل جميل أحمد حمامدة	مخيم الدهيشة	تماثيل
١٧)	مشغل سليم يوسف	بيت جالا	شمعدان، كاسات، أجراس أساور، مزهريات، بيض
١٨)	مشغل ريمون يعقوب	بيت جالا	تماثيل
١٩)	مشغل رجا صليبا بنورة	بيت ساحور	مغاير

٢٠) مشغل خضر الأطرش	بيت ساحور	تماثيل
٢١) مشغل موسى يعقوب صالح	بيت ساحور	تماثيل
٢٢) مشغل إلياس نصري قمصية	بيت ساحور	طقومة ميلاد، رعيان، رواحل، طيور
٢٣) مشغل إبراهيم أبو رامة	بيت ساحور	طقومة ميلاد، رواحل
٢٤) مشغل خير	بيت ساحور	طقومة ميلاد، رعيان
٢٥) مشغل ماجد عودة	بيت ساحور	شمعدان، مزهرية، كاسات
٢٦) مشغل إلياس نقولا مصلح	بيت ساحور	حرم، توابع، علب القرآن
٢٧) مشغل جريس عبد العزيز	بيت لحم	تماثيل
٢٨) مشغل أميل حبيب غنيم	بيت جالا	جمال، حمير
٢٩) مشغل انطوان سابا غانم	بيت جالا	جمال، حمير
٣٠) مشغل سليم إبراهيم	بيت جالا	جمال، حمير، شمعدانات
٣١) مشغل وليم حنا مخلوف	بيت جالا	جمال، مزهريات
٣٢) مشغل هاني خضر	بيت جالا	جمال، حمير، خراف
٣٣) مشغل نخلة سليم لويس	بيت جالا	جمال، حمير
٣٤) مشغل نبيل نقولا قعبر	بيت لحم	مغارة، علب
٣٥) مشغل زخريا زخريا	بيت لحم	تماثيل
٣٦) مشغل مصطفى علي عبد الله	بيت لحم	تماثيل
٣٧) مشغل افرام نيسان	بيت لحم	تماثيل
٣٨) مشغل جورج حنضل	بيت لحم	تماثيل، مسابح
٣٩) مشغل انطون سليمان	بيت لحم	مسابح
٤٠) مشغل جمال بنورة	بيت ساحور	مغاير، تجليد كتب تماثيل، علب محارم

٤١) مشغل يوسف خروفة	بيت جالا	جمال
٤٢) مشغل محمد قنيبي	القدس	مزهريات، شمعدانات
٤٣) مشغل سامي دجبور	القدس	مزهريات، شمعدانات
٤٤) مشغل محمود بدر	القدس	مزهريات، شمعدانات
٤٥) مشغل عزمي جابر	كفر عقب	مزهريات، شمعدانات أراجيل، كاسات
٤٦) مشغل نعيم اليتيم	بيت جالا	جمال
٤٧) مشغل ايميل نصري	بيت جالا	جمال
٤٨) مشغل إيليا متري صوى	بيت جالا	جمال، حمير، خيل
٤٩) مشغل وليم نصر الله	بيت جالا	جمال
٥٠) مشغل محمود خميس	بيت جالا	تماثيل، قطع سياحية
٥١) مشغل سمير سامي بولص	بيت جالا	جمال
٥٢) مشغل جريس صوى	بيت جالا	جمال، حمير
٥٣) مشغل ابراهيم لويص	بيت جالا	جمال
٥٤) مشغل سامي فرح اليتيم	بيت جالا	جمال
٥٥) موسى جمعة بولص	بيت جالا	جمال
٥٦) مشغل أبو غنام	بيت جالا	جمال، حمير
٥٧) مشغل نخلة حنا جعنينة	بيت جالا	جمال، حمير، خيل
٥٨) مشغل حقل الرعاة	بيت ساحور	تماثيل
٥٩) مشغل راجي كعبر	بيت ساحور	صلبان، حمير
٦٠) مشغل رجا زخريا	بيت ساحور	صلبان، مغاير
٦١) مشغل نبيل اندون	بيت ساحور	تماثيل

المقاطف :

١) مصنع حريز للمقاطف	الخليل	مقاطف

الصناعات الكيماوية :

١) مصنع بلسم للأدوية	رام الله	أدوية
٢) شركة القدس للمستحضرات الطبية	البيرة	أدوية، مستحضرات
٣) شركة فلسطين لصناعة الأدوية	البيرة	أدوية
٤) شركة جاما لصناعة الأدوية	رام الله	أدوية، منظفات كيماوية
٥) شركة دار الشفاء	رام الله	أدوية
٦) شركة المصنع الكيماوي الأردني	رام الله	أدوية، مستحضرات
٧) مصنع بيرزيت للأدوية	بيرزيت	أدوية
٨) الصناعة العربية المساهمة الخصوصية	رام الله	صابون حمام، صابون جلي، شامبو
٩) شركة كريم	البيرة	منظفات للأدواني المنزلية، والأرض، كلور
١٠) مصنع نايس	البيرة	منظفات للجلي، كلور
١١) مصنع غزة لتلوين الزجاج	غزة	تلوين زجاج
١٢) شركة الصناعات الزراعية	الخليل	
١٣) مصنع الشكعة للصابون	نابلس	صابون
١٤) مصنع طوقان للصابون	نابلس	صابون

١٥)	شركة الشرق الأوسط لمواد التجميل	رام الله	مواد تجميل
١٦)	مؤسسة رام الله التجارية	رام الله	شامبو، سائل جلي
١٧)	شركة مصنع الزهراء لمواد التجميل والتنظيف	نابلس	كلور، كريم وجه، شعر اسيتون، عطور، ريت شعر بودرة أطفال وزرين، فنيك،
١٨)	معمل العالول للصابون	نابلس	صابون
١٩)	معمل رفعت الحواري	حوارة	صابون
٢٠)	معمل كنعان للصابون	نابلس	صابون
٢١)	شركة سخنيات للمنظفات	نابلس	سائل جلي، كلور، صابون
٢٢)	مصنع كردية لطلاء المعادن بالنكيل والكروم	غزة	طلاء بالنيكل والكروم
٢٣)	مصنع نابلس لطلاء المعادن بالنيكل والكروم	نابلس	طلاء بالنيكل والكروم
٢٤)	الشركة العربية لطباعة الأقمشة	غزة	طباعة أقمشة
٢٥)	شركة دبدوب للتجارة والصناعة	بيت لحم	مواد كيماوية
٢٦)	شركة سلسع للمنتوجات الكيماوية	بيت ساحور	منتجات مواد كيماوية
٢٧)	شركة المنتوجات الكيماوية	بيت ساحور	منتجات مواد كيماوية
٢٨)	مصنع صابون الاتحاد	كفر قليل	صابون
٢٩)	المصنع الحديث لمواد التنظيف	بيت لحم	مواد تنظيف
٣٠)	مصنع أدوية غزة	غزة	أدوية

٣١)	مصنع جمعية بيت جالا التعاونية لصناعة الصابون	بيت جالا	صابون
٣٢)	شركة المنتوجات الكيماوية	بيت ساحور	منظفات كيماوية ، مستحضرات
٣٣)	مصنع دهان نيوفرسال	بيت جالا	دهان
٣٤)	شركة حلمي عبد الهادي	نابلس	صابون
٣٥)	شركة مصانع الصابون	غزة	صابون

الفهرس

ـ مقدمة ٧

● الجزء الأول: عادل سمارة

* الباب الأول

ـ مدخل نظري ١٧

ـ الذي عجزوا عن فهمه ٣١

ـ صنع القرار الاسرائيلي ٣٦

* الباب الثاني

ـ الحماية الشعبية للاقتصاد ٤٣

ـ الوضع الراهن والعلاقات التجارية ٥١

ـ أثر الانتفاضة على التشابك التجاري ٥٤

ـ الفئات المتضررة ٥٩

* الباب الثالث

ـ هل يمكن تحديد أرباح الاحتلال ؟ ٧١

- نموذج لاعتماد الاحتلال على اقتصادنا ٧٥

* الباب الرابع
- طرد عمالنا من اسرائيل والبدائل المطلوبة ٨٩
- ماذا لو حصل الطرد الشامل ١٠٠
- امكانية استيعاب العمال المطرودين ١٠٨
- دور القطاع الصناعي ١١٠
- دور القطاع الزراعي ١١٣

* الباب الخامس
- نحو تحويل للبنية الانتاجية ١٢٣
- نماذج مقترحة ١٣٢
- مشاريع الاحتكار المزدوج ١٤٠
- تنمية الاقتصاد المنزلي ١٥١
- ملاحظات الجزء الأول ١٦١
- مراجع الجزء الأول ١٧٧

● الجزء الثاني : عودة شحادة

- مدخل: الواقع الصناعي في الأراضي المحتلة ١٨٣
- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ١٩٠